الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 08 ماي 1945 قالمة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر

الاستيطان الاستعماري في الجزائر وفلسطين 1832-1967 (دراسة مقارنة)

إعداد الطالبتين:

- شروق خيروني
- كريمة بوفريدة

تحت اشراف الدكتور:
محمد شرقي

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
عمر عبد الناصر	أستاذ محاضر أ	رئيسا
محمد شرقي	أستاذ التعليم العالي	مشرفا ومقررا
رمضان بورغدة	أستاذ التعليم العالي	ممتحنا

السنة الجامعية:
2022/2021

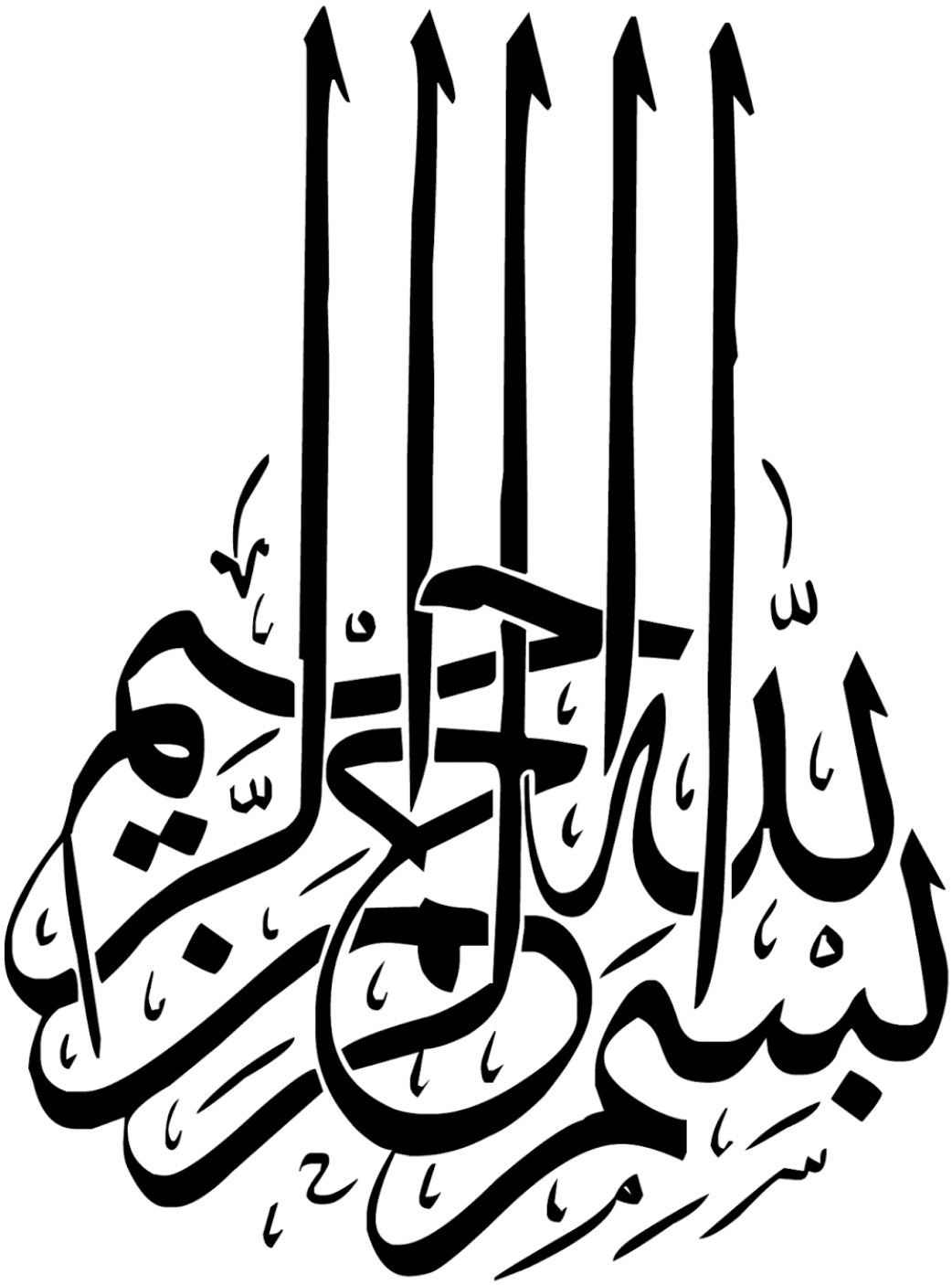
بسم الله الرحمن الرحيم

الشـــكر والتقـــديـــر

"اَللَهُمَّ يَسِّرْ لِي أَمْرِي وَأشْرِحْ لِي صَدرِي أَحْلِلْ عُقدَةً مِنْ لِسَانِي يَفْقَهُوا قَوْلِي"

إن الشكر أولا وقبل كل شيء لله رب العالمين الذي خلق وهدى وأنعم علينا بنعم لا تحصى

عددا ولا نستطيع لهذا ثناءا فالحمد والشكر للمولى عز وجل.

إلى من أهدوا لنا حياة الحرية والكرامة وضحو بحياتهم لتوقد شموع الجزائر لنا إلى الذين

سقوا بدمائهم الزكية أرض الجزائر، إلى شهدائنا الأبرار.

ونخص بالذكر الأستاذ المشرف " شرقي محمد" الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه

القيمة التي كانت لنا عونا في إتمام هذا البحث.

إهداء

إلى نور عيني وضوء دربي ومهجة حياتي

إلى ريحانة قلبي وزهرتي

إلى من ساندتني في كل خطوة خطوتها في مشواري بدعواتها لي

إلى حبيبتي أمي

إلى أبي وإخوتي وأبناء أخي رؤيا، يحيى، سيف

إلى زوجة أخي الغالية

شروق

إهداء

إلى روح أبي الطاهرة رحمة الله عليه

إلى روح جدتي رحمة الله عليها

إلى الينبوع الذي لا يمل العطاء إلى من حاكت سعادتي بخيوط منسوجة من قلبها

إلى غاليتي أمي.

إلى سندي أخي العزيز

إلى صديقاتي

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع

ونسأل الله ان يجعله نبراسا لكل طالب علم

كريمة

قائمة المختصرات	
تر	ترجمة
ج	جزء
ط	طبعة
تع	تعريب
ص	صفحة
ص ص	صفحات متتالية
ط خ	طبعة خاصة
مج	مجلد
د.س.ن	دون سنة نشر
د.ط	دون طبعة
د.د.ن	دون دار نشر
د.م.ن	دون مكان نشر
ع	عدد

المقدمة

المقدمة

ترجع ظاهرة الإحتلال الاستيطاني إلى القرون الماضية وخاصة الدول الأوروبية، ويرجع هذا إلى أطماع وتوسع في النفوذ لدى أغلب القوى الغربية من أجل الإستيلاء على الثروات واحتواء الأراضي والتوسع في المجال الحيوي والعمل على ترسيخ التوطين والإستيطان، والتي كثيرا ما تدعمها مبررات وأساطير لتبرير هذه العملية.

يعتبر الإستعمار الأوروبي نموذجا حيا للحركة الإستعمارية الاستيطانية الغربية في دول العالم الثالث عامة ويعتبر الإحتلال الفرنسي من أبرز النماذج خاصة في الجزائر وما نتج عنه من انعكاسات على هذا البلد ثقافيا واقتصاديا واجتماعيا ،إن المنعطف التاريخي الذي شهدته الجزائر في الثلاثينيات من القرن التاسع عشر بعد أن تمكنت جيوش الإحتلال الفرنسي من الإسقاط السريع بمدينة الجزائر ومن أجل تثبيت الإستيطان لجأوا إلى وضع خطط إستيطانية وتكمن هذه السياسة في وضع السيطرة على الشعب الجزائري من خلال إيجاد شعب أوروبي من أجل التعمير وخلق جنس جديد والحضارة الفكرية واستغلال الأرض ما يخدم المصالح الفرنسية ، وتمكين الأوروبيين من الأراضي الجزائرية التي تمت مصادرتها فمسألة الإستيطان كانت الشغل الشاغل للمستعمر الفرنسي لأنه على دراية أن لا مستقبل له في الجزائر إلا إذا ربطه بالإستيطان .

بالإضافة إلى التغيير في العقائد ونشر أفكار جديدة وتثبيت جذور من أجل الحفاظ على هذا البلد ، أما النموذج الثاني والذي يعتبر ليس كنماذج أخرى هو الإحتلال الاستيطاني الصهيوني ، حيث كانت الحركات الصهيونية حول العالم تسعى للم شمل اليهود في وطن واحد باعتباره موطنهم الأصلي وأرضهم الموعودة ونتيجة للإبادات التي تعرض لها يهود العالم خاصة في روسيا أدى هذا إلى إشعال النار وتولد الكراهية ، لقي هذا الدعم من قبل القوى العظمى بعقد مؤتمرات واجتماعات خرجت بنتيجة ضد الشعب الفلسطيني ألا وهي ترحيل اليهود وتسكينهم فلسطين، فبدأ هذا الأخير في توسيع الإستيطان والسيطرة على جل المناطق الفلسطينية بإخضاع السكان لقوانين تعسفية وتشريعات قانونية من مصادرة الأراضي وشرائها والقتل والتهجير.

وقد قضت الأمة نصفه الأول تحاول بكل وسائلها اعتراض ومنع قيام هذه الدولة ونصفه الأخر وبكل طاقاتها من أجل منع التصدي لهذا الإحتلال.

أهمية الموضوع:

وتكمن أهمية دراسة موضوع الإستيطان الإستعماري في الجزائر وفلسطين 1832_1967م، تسليط الضوء على جوانب هذه السياسة التي أدت إلى تفكيك البنية الإجتماعية وتخريب الأرض والمساس بالمجتمع الجزائري والفلسطيني.

_ دراسة مقارنة بين الاحتلال في الجزائر والاحتلال في فلسطين.

_ توثيق المواقف العربية والغربية من الإحتلال الفرنسي في الجزائر والاحتلال الصهيوني في فلسطين.

أسباب اِختيار الموضوع:

وقع اِختيارنا لهذا الموضوع لعدة دوافع منها الذاتية وأخرى موضوعية أهمها:

الذاتية:

رغبتنا في تعزيز معارفنا عن تاريخ الجزائر المعاصر وتاريخ فلسطين لا سيما فترة القرن التاسع عشر والقرن العشرين وطبيعة الإحتلال في كل منهما.

الموضوعية:

_ رغبتنا في الابتعاد عما هو مألوف حيث نجد أن أغلب الطلبة يتوجهون إلى التركيز على مواضيع متداولة بكثرة.

قلة الدراسات لهذا الموضوع خاصة من جهة المقارنة.

إشكالية البحث:

تتمثل إشكالية البحث في تسليط الضوء على طبيعة الإحتلال في كل من الجزائر وفلسطين وسياسات الإستيطان في كل منهما وما خلفته من أثار على المجتمعين وتتدفق عن هذه الإشكالية جملة من تساؤلات منها:

1. ماهية الإحتلال في كل من فلسطين والجزائر وكيف كانت طبيعته وما هي الذرائع التي اتخذها كل من الإحتلال الفرنسي والصهيوني لتبرير غزوهما؟
2. كيف كان الوضع الداخلي عند الإحتلال في كل منهما؟

3. ماهي أهم مراحل تطور الإستيطان في الجزائر وفلسطين وماهي وسائله وأهدافه؟
4. وكيف أثر هذا على المجتمع الجزائري والفلسطيني؟

أهداف الدراسة:

_ التعرف على خلفيات الإستعمار الفرنسي.

_ التعرف على الأثار التي خلفها الإحتلال في كل من الجزائر وفلسطين.

_ تبيين الوجه الحقيقي لليهود الصهاينة

_ توضيح كيفية تعاون القوى المعادية فيما بينها ضد الإسلام وأهله من مساعدة الحركة الصهيونية بشتى الطرق والوسائل.

حدود الدراسة:

تمتد فترة دراستنا من 1832م أي فترة بداية الإستعمار والإستيطان الفرنسي في الجزائر حتى سنة 1962م.

أما الفترة الممتدة من 1866م إلى 1967م أي فترة بداية ظهور الجمعيات الصهيونية وبداية الإستيطان الغير المنظم إلى الإستيطان المنظم وإقامة كيان صهيوني، وهذا بالنسبة للاحتلال في فلسطين.

المنهج:

اعتمدنا في إنجاز بحثنا على المنهج التاريخي المقارن لأنه الأنسب لدراسة موضوعنا من مقارنة، وقد ساعدنا هذا في المقارنة بين الإحتلال الفرنسي في الجزائر والاحتلال الصهيوني في فلسطين ومعرفة والتشابه والاختلاف من حيث طبيعة الإحتلال في كل منهما.

خطة الدراسة:

خصصنا في الفصل الأول دراسة للتعرف على مزاعم الإحتلال ومبرراته بالنسبة للجزائر وفلسطين.

أيضا تناولنا موقف الدول الغربية من هذا الإحتلال وكذلك الدول العربية منه.

كما تعرضنا للأوضاع الداخلية عند الإحتلال في كل من فلسطين والجزائر.

في الفصل الثاني تناولنا فيه كيف جاءت فكرة الإستيطان الفرنسي في الجزائر ومراحل تطوره والوسائل والأساليب التي استخدمتها الإدارة الفرنسية والانعكاسات التي خلفها على الشعب الجزائري.

أما الفصل الثالث تحدثنا فيه عن بداية ظهور الإستيطان وتأسيس المستعمرات الاستيطانية أي فترة الإستيطان الغير منظم وبداية ظهور الجمعيات الصهيونية وكيف ساهمت في بذل جهودها في دعم الإستيطان والمطالبة بي وطن قومي لليهود في فلسطين.

كما تطرقنا إلى أهداف الإستيطان الصهيوني والوسائل التي استخدمها في تعزيز تواجده وغرس جذوره في هذا البلد.

وقمنا بدراسة موقف المجتمع الدولي والعربي من الإستيطان الصهيوني من مؤيد ومعارض والمتمثل في قرارات الأمم المتحدة والجامعة العربية، وأخيرا وذهبنا إلى وضع احتمالات حول مصير فلسطين.

ولتعزيز دراستنا هذه اعتمدنا على مادة تاريخية خبرية تنوعت بين المصادر والمراجع بحيث هذا النوع يكسب الطالب آليات الفهم العميق والصحيح للأحداث التاريخية ونذكر منها:

كتاب السياسة العثمانية تجاه الإحتلال الفرنسي للجزائر للكاتب "آرجمنت كوران"، ترجمة عبد الجليل التميمي والذي يعتبر من أهم المصادر لمعالجة تاريخ الجزائر.

كما اعتمدنا على كتاب تاريخ الجزائر المعاصرة للكاتب شارل روبير أجيرون وتمت ترجمته بواسطة الكاتب: عيسى عصفور.

أيضا كتاب الحركة الوطنية الجزائرية 1900 _1930 الجزء الثاني للكاتب أبو القاسم سعد الله.

هذه بالنسبة للمصادر التي تناولت تاريخ الجزائر، أما المصادر التي عالجت موضوع فلسطين والاحتلال الصهيوني والتي بدورها تتمثل في:

نجد كتاب خطر اليهودية على الإسلام والمسيحية للمؤلف عبد الله التل والذي تحدث فيه عن بداية ظهور الحركة الصهيونية ونشأة الجمعيات الصهيونية.

بالإضافة إلى كتاب الاستراتيجيات العسكرية للحروب العربية الإسرائيلية 1848_1988.

أما بالنسبة للمراجع فقد اعتمدنا على كتاب سياسة التسلط الإستعماري والحركة الوطنية الجزائرية من 1830_1954 للكاتب يحي بوعزيز تحدث فيه عن سياسة الإستعمار وجرائمه وانعكاسه على الشعب الجزائري.

أيضا كتاب قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر للكاتب جمال قنان.

المراجع التي تحدثت وتناولت تاريخ فلسطين كتاب دور السلطان عبد الحميد الثاني في تسهيل السيطرة الصهيونية على فلسطين (1876_1909) للكاتبة فدوى نصيرات.

أيضا كتاب فلسطين والإنتداب البريطاني 1939_1948 للكاتب فلاح خالد علي الذي يتناول فيه نشأة قضية فلسطين ونشأة الإستيطان الصهيوني ومعاهداته واتفاقياته مع الدول العظمى.

بالإضافة إلى مجلة الأحياء (سياسة الفرنسية في الجزائر 1830_1962)

ورسالة الدكتوراه قضية فلسطين بين مشروعي المقاومة والمفاوضات دراسة تحليلية لتطوراتها ما بين 1948-2008 للطالب الطاهر فرحات.

صعوبات الدراسة:

لا يخلو أي بحث أكاديمي من العوائق والصعوبات، فكل عمل يواجهه العديد من الصعوبات المختلفة ومن أهم الصعوبات التي واجهتنا في إنجاز مذكرتنا هي:

- التباين في المعلومات واختلافها من مرجع إلى آخر.
- صعوبة ترجمة المصادر الأجنبية لما تتطلبه من مهارة ووقت طويل.

الفصل الأول: طبيعة الاحتلال الفرنسي للجزائر والصهيوني

1- مزاعم الاحتلال ومبرراته

2- موقف الدول الغربية منه

3- موقف الدول العربية والإسلامية منه

4- الوضع الداخلي عند الاحتلال في كل من الجزائر وفلسطين

1- مزاعم الاحتلال ومبرراته:

مزاعم ومبررات الاحتلال الفرنسي:

كان اهتمام فرنسا بالقطر الجزائري اهتماما خاصا يبدو ذلك في كتابات وأحاديث بعض الاوساط الفرنسية في مجامعهم الخاصة ويبدو ذلك في المساومات التي أقامتها فرنسا قبل الاحتلال مع بعض الدايات والبايات بغية التحصل على امتيازات خاصه بها في الشريط الساحلي للقالة وعنابة حتى سكيكدة بل قامت حتى بعمليات تسلل بعض العناصر إلى المدن الساحلية خاصة شواطئها بغرض التجسس والتعرف على المنطقة.[1]

فكانت مشاريع فرنسا حول فكرة احتلال الجزائر تعود لعهد قديم حيث فكر لويس الرابع عشر في ظم الجزائر لأملاكه فزاد الاهتمام باحتلال الجزائر منذ نهاية القرن الثامن عشر حيث تجلى ذلك في جمع المعلومات الضرورية عن إيالة الجزائر وكشفت الوثائق أن هناك مشروعا لاحتلال الجزائر منذ عام 1729م ثم توالت المشاريع بعد ذلك فكان نابليون بونابرت يحلم بتحويل البحر المتوسط الى بحيرة فرنسية فقام بإعداد مشاريع لمهاجمة الجزائر وتجميع المعلومات الكافية على أوضاعها.[2]

ظلت العلاقات الفرنسية تتذبذب بين التفاهم والنزاع لسوء نواياها ونزعتها التسلطية إلى أن ظهرت قضية الديون المستحقة على فرنسا لشركة يعقوب كوهين بوخريض(بكري) وبوشناق (بوزناك) اليهودية الجزائرية في العقود الأولى من القرن التاسع عشر كانت قيمتها 24 مليون فرنك.[3]

افتتح الداي حسين هذه السياسة حيث أشرك بعض الماليين من اليهود ولا سيما بيت بكري الذي هاجر من ليفورم إلى الجزائر في سنة 1770 م في هذه العمليات كوسطاء، كان الدايات يبيعون لهم القمح بثمن بخس مقابل اقتراضهم الأموال من تلك البيوت المالية عند الحاجة ثم يبيعها هؤلاء الوسطاء القمح لفرنسا بأثمان باهظة.[4]

وبظهور وتطور أزمة الديون بلغت العلاقات الجزائرية الفرنسية أسوأ حالاتها فانتهى ذلك بغزو عسكري للجزائر في وقت ساءت فيه علاقاتها بأكثر الدول وفقدت أسطولها في معركة نافرين،[5] هذه الحملة لا ترتبط

---

[1] محمد الطيب العلوي، مظاهر المقاومة الجزائرية من عام 1830 حتى ثورة نوفمبر 1954، دار البحث، الجزائر، 1985 م، ص 23.

[2] عبد الله مقلاتي، المرجع في موجز تاريخ الجزائر المعاصر (1954-1830)، ديوان المطبوعات الجامعية، 2014، ص 10.

[3] بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989، ج1، دار المعرفة، 2006، ص 47.

[4] صلاح العقاد، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر – الجزائر –تونس – المغرب الأقصى، ط6، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، 1993، ص 79.

[5] بشير بلاح، المرجع نفسه، ص 47.

بالسياسة الاستعمارية لحكومة الاصلاح فقد كانت أيضا ذريعة مرتجلة وبادرة تتعلق بالسياسة الداخلية التي قامت بها حكومة تعاني صعوبات فكانت تبحث عن عملية تحفظ لها هيبتها.[1]

لم تجد فرنسا صعوبة في البحث عن ذرائع لتبرر غزوها للجزائر وكانت أولى الذرائع التي تذرعت بها فرنسا هي مسألة القرصنة المغربية كانت قد أصيبت بالضعف وخاصة بعد الحملات التنكيلية التي قامت بها الأساطير الأمريكية والأوروبية في مطلع القرن التاسع عشر.[2]

فادعت فرنسا أن هدفها وراء هذه الحملة هو القضاء على القرصنة وتحرير المساجين، [3]فكانت عدم موافقة الجزائريين على قرارات مؤتمر إكس لاشابيل –1818م–أتاح لفرنسا التأكيد على أن حكومة الداي كانت حامية للقرصنة.[4]

كان موقف الجزائر وأسطولها البحري في الدفاع وحماية المسلمين فقد ساهم في السابق في إنقاذ المسلمين المضطهدين بإسبانيا فأرادت فرنسا التخلص من هيمنة القوات البحرية الجزائرية في حوض البحر المتوسط حيث قرر مؤتمر فيينا وضع حد نهائي لتصرفات القراصنة في حوض البحر المتوسط ولاسترقاق المسيحيين.[5]

وعندما اندلع لهيب الثورة ضد الحكم التركي وبلاد المور عام 1821 م شاركت الجزائر في محاربة الثوار اليونانيين إلى جانب السلطان العثماني بحيث أرسلت بعض قطعها البحرية التي انضمت إلى الأسطول المصري لكنها تحطت مع السفن المصرية والعثمانية في معركة نافرين 1927، وكانت الجزائر ومشاركتها في حرب المورة سببا في أن تواصل دول الغرب اتهامها بالتعصب ضد المسيحيين وفي أن تعمل على القضاء نهائيا على خطر بحريتها في البحر المتوسط متذرعة بضرورة القضاء على القراصنة وضرورة تأمين المواصلات والتجارة في ذلك البحر.[6]

ولم تكن فرنسا ولا الدول الأوروبية القوية تفكر بشكل علني وسريع في القضاء على ما يسمى بالقرصنة في النيابات العثمانية بالمغرب العربي خلال القرنين 17 و18م إلى أن عقد مؤتمر عام 1815م واتفق فيه على مجموعة من الأمور ومنها القضاء على القرصنة الجزائرية، كلف اللورد إكسماوث للقيام بحملة بحرية لضرب مدينة

---

[1] شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، تر: عيسى عصفور، منشورات عويدات، بيروت، 1982، ص 14.

[2] إسماعيل أحمد ياغي، العالم العربي في التاريخ الحديث، مكتبة العبيكان، الرياض، 1997 م، ص 255.

[3] عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص 16.

[4] إسماعيل أحمد ياغي، المرجع نفسه، ص 255.

[5] محمد الطيب العلوي، المرجع السابق، ص 24-25.

[6] إسماعيل أحمد ياغي، المرجع نفسه، ص 255.

الجزائر قصد إضعاف نشاط القرصنة وهو خلاف ما كانت تريده الحكومة الفرنسية، والظاهر أنها كانت تفضل استمرار القرصنة على هيمنة بريطانيا في البحر المتوسط.[1]

فاعتبرت فرنسا أن القوة البحرية الجزائرية قرصنة يجب التصدي لها وتحطيمها، حتى أنها لجأت عدة مرات إلى تهديد الداي وعملت على تحريض بايات تونس وحث محمد علي باشا مصر على احتلال الجزائر.[2]

جاء في المذكرة التي أصدرتها فرنسا أنها قررت بنفسها أن تنهي قضية الجزائر معتبرة نفسها مندوبة العالم المتمدن وحددت المذكرة غرض شروع الفرنسي بما يلي:

القضاء على الاسترقاق والقرصنة والآتوات على طول الشاطئ الإفريقي.[3]

أيضا نجد أن الدافع الديني الصليبي كان حاضرا بقوة، خاصة وأن فرنسا كانت حامية المسيحية في أوروبا فقد إعتبرت هذه الحملة هي انتصار للمسيحية على الإسلام،[4] في تقرير وزير الدفاع كليرمون تونير الذي كان يقترح حملة عسكرية ضد مدينة الجزائر. وكانت في الأول حافزا دينيا وهو جعل ابن سان لويس ينتقم للدين والبشرية مع أمل تمدين الأهالي وتمسيحهم.[5]

كانت الذريعة الثانية التي تذرعت بها فرنسا وهي مطالبة الجزائر لفرنسا بدفع الدين الذي عليها والذي استخدمته في شراء القمح وما تمخض عنه هذه المسالة من الإهانة الشهيرة.[6] إن ضربة المروحة ما هي إلا شكل جديد من أشكال الخلاف الجزائري الفرنسي ومظهر من مظاهر تطوره بسبب الديون التي استدانتها فرنسا من الجزائر.[7]

ترجع قضية الديون إلى صفقة تمت بواسطة التاجرين اليهوديين وهما بكري وبوشناق، حيث طالبت شركتهم ديونها من الحكومة الفرنسية سنة 1797 م غير أنها لم تحصل إلا على تقسيطين فقط فكون أوجاق الجزائر دائنا للتجار اليهود، مما جعل الوالي يطلب من الحكومة الفرنسية تصفية حساباتها معها، وفي النهاية دققت الحكومة الفرنسية بواسطة "لجنة كومسيون" في ديون اليهوديين، وأغلقت الحساب بسند المؤرخ سنة 1819م ولكن

---

[1] عميراوي أحميدة، دراسات في تاريخ الجزائر الحديث، ط 2، دار الهدى، الجزائر، 2004، ص 8.

[2] محمد الطيب العلوي، المرجع السابق، ص .28

[3] محمد خير فارس، تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى الإحتلال الفرنسي، دار الشرق العربي، بيروت، لبنان، 1969، ص 179.

[4] عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص 13.

[5] محفوظ قداش، جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر 1830-1954، تر: محمد المعراجي، الوكالة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، 2008، ص 7.

[6] إسماعيل أحمد ياغي، المرجع السابق، ص 256.

[7] عبد الحميد زوزو، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصرة 1830-1900، ص17

الحكومة الفرنسية وضعت يدها على قسم من النقود التي ستعطى للتجار اليهود ذلك أنهم كانت عليهم ديون للفرنسيين كانوا قد التجأوا إلى المحكمة.

صرحت شركة بكري وبوشناق للوالي حسين باشا المطالب بديون الأوجاق بأنها مفلسة ولا تستطيع أن تدفع دينها إلا بعد أن تحصل على المبلغ الذي صودر في فرنسا.[1]

حرس الداي حسين على إسترجاع الشركة أموالها التي بذمة فرنسا لاستخلاص الديون الجزائرية التي بذمة تلك الشركة لكن هذه الأخيرة امتنعت عن تسديد كامل مستحقاتها، تماطلت الحكومة الفرنسية وقام ساستها بالتآمر مع الشركة اليهودية ومع قنصلها دوفال.[2]

طالب الداي حسين من فرنسا أن تدفع إليه الديون[3] التي كانت تقدر ب 24 مليون فرنك لتنخفض بموجب اتفاقيه 28 أكتوبر 1819م إلى سبعة ملايين فرنك،[4] وكان يعترض على أن تفصل محكمة فرنسية في خلاف بينه وبين إثنين من اليهود يعتبران من رعايا النيابة.[5]

أرسل الداي حسين ثلاث رسائل إلى الحكومة الفرنسية بشأن دين الشركة منذ 1824م، رغم هذه الرسائل لم يأته جواب على أي منها فقد غضب تماما على فرنسا وبعدها بقليل علم حسين باشا أن الباستون قد تسلح رغم وعد الشرف الذي قطعه دوفال بشأن عدم تحصين المراكز التجارية الفرنسية فزاد هذا الخبر من غضب الباشا.[6]

ففي 29 أبريل 1827م وبمناسبة الاحتفال بعيد الأضحى حضر كالعادة القناصل الأجانب من بينهم دوفال لتهنئة الباشا وانتهز الأخير فرصة وجود القنصل الفرنسي لكي يسأله عن السبب الذي دفع بملك فرنسا وبوزارتها إلى عدم الرد عليه.[7]

تممت المقابلة التاريخية بين دوفال والداي حسين في هذا اليوم ودار حوار بينهما حسب رواية القنصل دوفال، حيث بدأ الداي بالسؤال عن صحة الأنباء بوقوع حرب بين إنجلترا وإسبانيا بسبب البرتغال.[8]

---

[1] آرجمنت كوران، السياسية العثمانية تجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر، تر: عبد الجليل التميمي، منشورات الجامعة التونسية، 1970، ص 33.

[2] بشير بلاح، المرجع السابق، ص 47.

[3] عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص 11.

[4] بشير بلاح، المرجع السابق، ص 47.

[5] صلاح العقاد، المرجع السابق، ص 80.

[6] آرجمنت كوران، المرجع السابق، ص 33.

[7] إسماعيل أحمد ياغي، المرجع السابق، ص 257.

[8] صلاح العقاد، المرجع السابق، ص 81.

أجاب دوفال: أن حكومته لن تتدخل في شؤون البرتغال.

الداي: أهكذا تعطي فرنسا إنجلترا كل ما تشاء ولا تعطيني شيئا.

دوفال: سيدي أعتقد أن حكومة جلالته أعطتك دائما كل ما أردت.

الداي: لماذا إذن لم يرد علي وزير الخارجية.

دوفال: لقد حملت إليك رده الشفوي بمجرد أن تلقيته.

الداي: ولكن لماذا لم يكتب إلي مباشرة؟ هل أنا شخص تافه أم أنا رجل حافي القدمين إنك أنت الذي تسببت في عدم الرد ولأنك وشيت بي عند حكومتك أنت شرير كافر.

دوفال: إن حكومتي لن تكتب إليك أبدا.[1]

وجاء رد القنصل دوفال حسب الكاتب آرجمنت كوران كالتالي "**إن ملك فرنسا وشعبها لا يحررون لك ورقه ولا يرسلون ردا حتى على رسائلك المرسلة**".[2]

وجاء حسب الكاتب بشير بلاح أن رد القنصل الفرنسي كان وقحا كما ذكر شهود عيان إذ أن القنصل الفرنسي دوفال وضع يده على مقبض سيفه متحديا بذلك الداي بقوله "**إن حكومتي لا تتنازل لإجابة رجل مثلكم**" فتشعب النقاش بين الرجلين إلى موضوع السيادة على البحر المتوسط وخاصة إنكار القنصل حق الجزائر في اعتراض سفن البابا ودوقية توسكانيا الذين كانوا في حالة حرب معها و اشتد غضب الداي بسبب هذه التجاوزات التي قام بها دوفال بمحضر أركان دولته،[3] فما كان من الداي إلا أن أمره بالخروج وعندما لم يتحرك طلب منه ذلك ثانية مشيرا إليه بالمروحة، وهكذا حقق دوفال مبتغاه إذ اعتبرت فرنسا حادثة المروحة إهانة لشرفها[4] حيث أن دوفال ادعى في تقرير رفعه إلى حكومته بأنه ضرب ثلاث مرات أما الباشا فقد برر فعلته بأنه أهانه وتذهب رواية أخرى أن الضرب لم يقع أصلا ولكن وقع التهديد بالضرب.[5]

[1] صلاح العقاد، المرجع السابق، ص 81-82.

[2] آرجمنت كوران، المرجع السابق، ص 34.

[3] بشير بلاح، المرجع السابق، ص 51.

[4] عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص 11.

[5] إسماعيل أحمد ياغي، المرجع السابق، ص 257.

اعتبرت فرنسا حادثه المروحة إهانة لا يمكن السكوت عنها،[1] فقد قال الوزراء أن الداي قام بإهانة القنصل لكنهم لم يوضحوا أسباب هذه الإهانة وما هي أبعادها وظروفها،[2] في 12 جويلية 1830 م نشر الضابط المتقاعد بابرون مقالا مضمونه " أن شرف فرنسا لن يكون ولن يحفظ إلا في الاحتفاظ بالجزائر كموقع استراتيجي حربي لحماية التجارة الفرنسية لمنافسة بريطانيا"[3].

لم يقبل الداي حسين أن يعطي ترضية لفرنسا فكان يجد نفسه محقا في هذه الحادثة التي جرت مع دوفال الذي اتخذ حركة الاحتقار التي قام بها حسين باشا حجة لنشوب الحرب، في حين أن السبب الأصلي هو رغبه فرنسا في زيادة منافعها الاقتصادية فالحملة إذا جاءت للانتقام من سوء تصرف [4]حاكم الجزائر ومن فعله المهين لفرنسا فهي ليست اعتداء على شعب المغاربة ومحاربتهم [5]وقامت بفرض حصار بحري بدعوى الانتقام للإهانة المزعومة وبحجة فساد الداي حسين واستبداده، ويتجلى ذلك في ارتشائه وحبه للهداية واشتداد ظلم الأتراك للجزائريين في عهده.[6]

والآن سننتقل من مبررات الاحتلال الفرنسي للجزائر إلى مبررات الاحتلال الصهيوني لفلسطين:

بحيث انطلقت الصهيونية لتحقيق أطماعها الدنيوية من مزاعم الخرافات وأكاذيب رسخها كتبة التوراة والتلمود كالإيمان بالتفوق والاستعلاء لعزل اليهود.[7] كما يدعي الإسرائيليون أن فلسطين هي أرض اليهود الموعودة تطبقا كما جاء في التوراة .[8]

أطلقت كلمة إسرائيل على أسباط يعقوب الاثني عشر بني إسرائيل وأول صورة تكونت لبني إسرائيل كشعب تكونت في مصر عندما هاجروا من أرض كنعان مع أبيهم يعقوب وكان عددهم آنذاك 70 نفسا والتجأوا إلى مصر على إثر مجاعة اجتاحت العالم لمده 7 سنوات.[9]حيث أن اليهود يؤمنون أن فلسطين جزء من الأرض الموعودة وفقا للشريعة اليهودية وأرض إسرائيل يهودا والسامرة ترتبط بالتوراة وهي أرض مقدسة لليهود

---

[1] بشير بلاح، المرجع السابق، ص 51.

[2] عميراوي أحميده، المرجع السابق، ص13.

[3] عميراوي أحميده، المرجع السابق، ص 16.

[4] آرجمنت كوران، المرجع السابق، ص 34.

[5] عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص 17.

[6] بشير بلاح، المرجع السابق ص 52-55.

[7] غازي حسين، الاستيطان اليهودي في فلسطين من الاستعمار إلى الإمبريالية، اتحاد كتاب العرب، 2003، ص 19.

[8] محمد يوسف، الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة من وجهة نظر القانون الدولي، دار المشكاة، عمان، الأردن، 2019، ص 85.

[9] الأب متى المسكين، تاريخ إسرائيل، مطبعة دير القديس أنبا مقار، مصر، 1997، ص 21.

أينما وجدوا ويرتبط وجودهم الروحي بوجودهم السياسي في فلسطين وبالتالي من حقهم السيطرة عليها والاستيطان فيها باعتبارها تمثل أرض إسرائيل الكاملة وفي المقابل يجب طرد سكان العرب من القدس وفلسطين وجميع الأراضي المحتلة لضمان السيادة الكاملة لليهود،[1] وكانوا يدعون أيضا أن الخليل هي مدينة الأجداد لوجود ضريح سيدنا إبراهيم عليه السلام وزوجاته فيها فحسب اعتقادهم أن سيدنا إبراهيم عليه السلام كان موجودا فيها قبل الميلاد بحوالي 1000 سنة لذلك فإن لهم الحق في العودة فيها، فمنهم من يعتبرها قلب الشعب ج اليهودي ومنهم من يعتبرها تساوي في أهميتها مدينه القدس.[2]

وأن الشعب اليهودي هو الشعب المختار الذي اصطفاه الله دون سائر الشعوب وهي مقولة مستمدة من نصوص الديانة اليهودية وقد جاء في سفر التثنية "لأنك شعب مقدس للرب إلهك وقد اختارك الرب لكي تكون له شعبا خاصا فوق جميع الشعوب الذين على وجه الأرض ". [3] فأرواح بني إسرائيل تتميز عن باقي الأرواح بأنها جزء من الله ويمكننا القول هنا أن هذه الفكرة جعلت من اليهود فئة متعصبة وقد عرفوا بهذه الصفة منذ أن نزلوا إلى أرض كنعان،[4] فباعتقادهم أنهم لم يختلطوا بالأجناس والشعوب الأخرى وأنهم حافظوا على تقاليدهم الحضارية عبر التاريخ وفي كل زمان ومكان وتميزوا بعبقرية خاصة بهم تركت طابعها على الحضارة الإنسانية. [5]

وقال "ناحوم جولدمان" رئيس المنظمة الصهيونية العالمية السابق: " **إن اليهود لم يكونوا أبدا مثل الشعوب الأخرى، كانو دائما شيئا مميزا، أكثر من مجرد لشعب، وأكبر من مجرد دين، وأكبر من مجرد حضارة، هم كل أولئك مجتمعين، ولا توجد هناك جماعة تماثلهم، فتاريخهم شيء مميز خاص**"[6]

فيدعون أن الله سبحانه وتعالى وعدهم بهذه الأرض ويشيرون إلى ارتباطهم التاريخي بها بحكمهم إياها زمنا وبتواجدهم على أرضها وارتباطهم النفسي والروحي بها وقدسيتها عندهم، [7] وتقوم الدعوى الصهيونية في فلسطين أساسا على ما يسمى بالوعد الإلهي لإبراهيم منذ 4000 سنة. حيث جاء في التوراة إلى " **نسلك**

[1] محمد يوسف، المرجع نفسه، 78.

[2] عبد الرحمان عبد العزيز القيق، سياسة الاستيطان الإسرائيلي 1967 -2006، رسالة ماجستير، عمادة الدراسات العليا، جامعة القدس، 2010، ص 17.

[3] هيثم الكيلاني، الاستراتيجيات العسكرية للحروب العربية الإسرائيلية 1948-1988، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1991، ص 23.

[4] أحمد ياغي، الجذور التاريخية للقضية الفلسطينية، دار المريخ للنشر، ص 24.

[5] هيثم الكيلاني، المرجع نفسه، ص 23.

[6] كامل سعفان، اليهود تاريخ وعقيدة، ج1، دار الاعتصام، القاهرة، مصر، ص176.

[7] محسن محمد صالح، القضية الفلسطينية خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، لبنان، 2012، ص 22.

أعطى هذه الأرض من نهر مصر (النيل) إلى النهر الكبير (نهر الفرات)"، وتدعي الصهيونية بأن لليهود حقا تاريخيا وعلاقة تاريخية بفلسطين إذ كانت لهم فيها دولة ازدهرت في عهد داوود وابنه سليمان. [1]

فتطورت الصهيونية لتصبح حركة سياسية عالمية منظمة تستند إلى مفاهيم شتى: عقائد دينية ومزاعم تاريخية ونيات إستعمارية تهدف إلى تأسيس دولة تجمع فيها اليهود القديمة في فلسطين وهي تستقي أصولها من كتب اليهود المقدسة وخصوصا التوراة. [2]

إضافة إلى ذلك أن إسرائيل تصر على أن الأراضي التي احتلتها من فلسطين هي حق أعطي لها خلال فترة حكومة الإنتداب البريطاني على أرض فلسطين عام 1922م حيث سمحت لهم بريطانيا بالهجرة إلى فلسطين وتملك الأراضي الإستيطان بها.

علاوة على ذلك فإن إسرائيل تتمسك بحقها في الأراضي الفلسطينية المحتلة المستمدة من الإنتداب على فلسطين عام 1922 م والذي يتضمن الهجرة اليهودية والإستيطان من خلال التفويض الممنوح من قبل عصبة الأمم منذ أكثر من 90 عاما والذي لايزال ساري المفعول إلى يومنا هذا[3].

كما إدعت إسرائيل أن الأراضي التي أقيمت عليها مستوطنات كانت أملاك يهودية قبل عام 1948م وأن ما حصل من عملية تهويد للبلدة القديمة بالخليل هو لإستعادة أملاك اليهود حسب رأيهم، [4] حيث بدأوا باغتصاب أرض فلسطين تمهيدا لاغتصاب أرض المسلمين كلها، اتخذوا عاصمة لهم بيت المقدس(أورشليم) وزعموا أنهم جادون في البحث عن هيكل سليمان الذي وسموه باليهودية أسفل المسجد الأقصى. [5]

أما المسلمون فلا يرون لليهود حقا في هذه الأرض لأنها أعطيت لبني إسرائيل عندما رفعوا راية التوحيد واستقاموا عليها تحت قيادة رسلهم وصالحيهم ولكنهم انحرفوا وقتلوا أنبيائهم وعاشوا في الأرض فسادا ونحن نؤمن أن لليهود حريتهم الدينية وليس من حق أحد يكرههم على تغيير عقائدهم واكن ليس من حقهم أن يلزموا الأخرين بعقيدتهم، وليس من حقهم أن يشردوا شعبا من دياره ويغتصبوا أرضه وأملاكه ومقدساته [6] ولم يقتصر

[1] إسماعيل أحمد ياغي، المرجع السابق، ص-ص 30-31.

[2] هيثم الكيلاني، المرجع السابق، ص 23.

[3] محمد يوسف، المرجع السابق، ص-ص 76-77.

[4] عبد الرحمان عبد العزيز القيق، المرجع السابق، ص-ص 17-18.

[5] جمال عبد الهادي محمد مسعود، وفاء محمد رفعت جمعة، ليس لليهود حق في فلسطين، ط 4، دار الوفاء، 1993، ص 16.

[6] محمد محسن صالح، المرجع السابق، ص22.

الأمر على الكتب المقدسة لدى اليهود فقط بالدعوة إلى الإرهاب وتقتيل الشعوب، بل صدرت كتب صهيونية تدعو إلى الإرهاب ضد العرب والمسلمين في شتى اقطارهم.

ليس هناك من هو أصدق من القرآن الكريم صفات اليهود، فأشار إلى أنهم شعب سفاح سفاك للدماء محب للشر ولا يتورع حتى عن قتل الأنبياء[1]. قال تعالى في سورة البقرة الآية (61) {وباءوا بغضب من الله ذاك بأنهم كانوا يكفرون بآيات الله ويقتلون النبيين بغير الحق ذلك بما عصوا وكانوا يعتدون}.[2]

وأشار القرآن الى أنهم قساة القلب لا يعرفون الرحمة، وفي سورة البقرة الآية (74) قال تعالى: {ثم قست قلوبكم من بعد ذلك فهي كالحجارة أو أشد قسوة}. [3]

وليس هذا فحسب، بل أن اليهود رسموا الله جلت قدرته صورة مخالفة لما رسمه الإسلام، فهو في نظرهم إله محاب خصهم دون غيرهم من الشعوب بالحب، واختارهم شعبا خالصا له لا يزاحمهم في ملكوته مزاحم ولا ينازعهم في رضوانه منازع. فجاء في كتابه العزيز، في سورة المائدة الآية (18) {وقالت اليهود والنصارى نحن أبناء الله وأحباؤه فلم يعذكم بدنوبكم بل أنتم بشر ممن خلق}.[4]

2- موقف الدول الغربية منه :

- **موقف الدول الغربية من الاحتلال الفرنسي للجزائر:**

- **موقف روسيا:**

أبدى القيصر الروسي موافقته بدون تحفظ[5]، ودعمت الإحتلال بمهندسين عسكريين وصرحت بانها تنظر بعين الرضاء إلى احتفاظ فرنسا بمركز قوي في الجزائر بصيانة أمن الملاحة في البحر المتوسط، لأنها رأت في ذلك تقليلا لاهتمام فرنسا بالشرق والبلقان محط أنظار روسيا[6]، أيضا ساندتها غاية في الطمع وأيدتها في السيطرة على المضايق العثمانية، [7] وتهديد المصالح البريطانية في البحر المتوسط.[8]

[1] إسماعيل أحمد ياغي، المرجع السابق، ص-ص 55 -56.
[2] سورة البقرة، الآية (61).
[3] سورة البقرة، الآية (74).
[4] سورة المائدة، الآية (18).
[5] محمد خير فارس، المرجع السابق، ص 185.
[6] بشير بلاح، المرجع السابق، ص 58.
[7] عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص 17.
[8] بشير بلاح، المرجع السابق، ص 58.

في 13 ماي 1830م كتب القنصل الروسي "الكونت بوزودي يورغو" إلى القائد العام قائلا: **"أن الإمبراطور يتمنى أن يقبل ضابط متطوع تابع لوحدة الهندسة العسكرية ليشارك في الحملة وهو العقيد فيلوزولوف "**.

كان الغرض من هذا تحويل إهتمام فرنسا إلى ميدان غير ميدان الشرق الأوروبي، وإثر قيام ثورة جويلية 1830م. تخوفت روسيا وطلبت من الباب العالي الذي كان كثير الانصياع الى آرائها كي يلتزم الصمت حتى تتضح الأمور مخافة أن يؤثر بالسلب على الحكومة الفرنسية الجديدة فتغير موقفها من الاحتلال. [1]

- **موقف النمسا:**

أملت ظروفها الداخلية موقفا حياديا [2]حيث كان مترنيخ مستشار الدولة النمساوية يشك في نزاهة مقاصد فرنسا بالرغم من ميله إلى وجهة النظر البريطانية، [3] فما كان عليها سوى مجاراة حليفتيها روسيا وبروسيا في تأييد الخطوة الفرنسية فقبلت النمسا بالأمر الواقع[4].

كما اهتمت بهذا الحدث اهتماما كبيرا لدرجة أنها كانت تراقب كل نشاطات الحكومة الفرنسية حول القضية الجزائرية فهي من بين الدول التي كشفت النقاب عن محتوى تلك المفاوضات التي جرت بين الحكومة الفرنسية ومحمد علي باشا وسرعان ما غيرت رأيها وأعلنت مباركتها للحملة الفرنسية، كما قامت بتقديم مساعدات تمثلت في إرسال بعض الضباط أمثال **"فريدريك شوارتز أمبرغ"** الذي قام بالمشاركة في المعركة عام 1830 لأن من مصالح النمسا أن تبقي أوضاع أوروبا على حالها. عندما قامت ثوره جويلية 1830م تخوفت النمسا فسحبت بكل حزم إلى عقد معاهدة دفاعية مع روسيا وبروسيا لغرض الحفاظ على النظام القائم.[5]

- **موقف إسبانيا:**

تحفظت هذه الأخيرة من الغزو لاعتقاد بعض أوساطها السياسية والعسكرية بأحقيتها في احتلال القطاع الوهراني من الجزائر نظرا لوجودها السابق بوهران والمرسى الكبير بما يقرب من ثلاثة قرون.[6]

---

[1] عميراوي أحميده، المرجع السابق، ص 26.

[2] عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص-ص 17-18.

[3] محمد خير فارس، المرجع السابق، ص 185.

[4] بشير بلاح، المرجع السابق، ص 58.

[5] عميراوي أحميده، المرجع السابق ص 25.

[6] بشير بلاح، المرجع السابق، ص 59.

وكان من المتوقع أن تعارض إسبانيا الحملة إرضاءا لإنجلترا، وبسبب مصالحها ومطامعها وقد أبدت في الواقع شيئا من الممانعة في تقديم التسهيلات التي طلبتها فرنسا، وردت الحكومة الإسبانية على السفير الفرنسي **"ان ما تطلبون شيء خطير فما الذي يحدث إذا جعلت معارضه انجلترا مشاريعكم"**. ووصف السفير الفرنسي حرج موقف إسبانيا، فهي تخشى جوار فرنسا في إفريقية بقدر ما تخشى النيابات [1] ، فيما بعد رحبت بالإحتلال وإعتبرته قضاء على الدولة الجزائرية التي شكلت هاجسا أمام حملاتها الإستعمارية[2]

وكانت إسبانيا تريد أن تسهم في هذا العمل بصورة فعالة ولكن النفقات كانت فوق طاقتها، وعندما وافقت على السماح بتموين الأسطول الفرنسي في موانيها وإقامة مستشفى عسكري في جزر البليار. سعت إلى خلق العقبات التي تخفف من إفادة الفرنسيين من التسهيلات السابقة ولكن سكان من الموانئ الإسبانية وجزر الباليار استقبلوا الأسطول الفرنسي بحماس لعدائهم للجزائريين الذين ألحقوا بهم في الماضي الكثير من الأضرار.[3]

- **موقف بروسيا:**

لم تبد معارضتها آمنه إبعاد اهتمامات فرنسا عن أوروبا [4] واتخذ الملك لبروسي الموقف نفسه[5].

بحيث أيدت الغزو كما عرضت خدمات ضباطها على فرنسا لتضعف اهتمامها بالمسائل الأوروبية خاصة منطقة الراين ولعدم اهتمامها هي بالبحر المتوسط فضلا عن وقوعها تحت ضغط حليفتها روسيا[6]

فأبدت بصراحة تأييدها في اسطنبول والقاهرة وكتب المستشار البروسي إلى قنصله في القاهرة يكلفه أن يطلع محمد علي بصورة سرية أن بروسيا متفقة تماما مع فرنسا حول جوهر ومبدأ الحملة التي يتم الاتفاق عليها بين محمد علي وفرنسا.[7]

[1] محمد خير فارس، المرجع السابق، ص 186.
[2] عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص 18.
[3] محمد خير فارس، المرجع السابق، ص 186.
[4] عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص 17.
[5] محمد خير الدين فارس، المرجع السابق، ص 185.
[6] بشير بلاح، المرجع السابق، ص 59.
[7] محمد خير الدين فارس، المرجع السابق، ص 174.

- **موقف بريطانيا:**

كانت بريطانيا الدولة البحرية والاستعمارية الأولى فخشيت أن يهدد الغزو تفوقها ومصالحها في حوض البحر المتوسط فعارضت وإحتجت عليه [1] ، فطلبت من السلطان العثماني التدخل للحفاظ على الجزائر عثمانية ، وألحت على فرنسا توضيح موقفها من المسالة الجزائرية في شهر ماي 1830م و بعد حصول الاحتلال اكتفت بريطانيا بدعوة فرنسا إصدار بيان توضح فيه أهدافها من الحملة و يفسر هذا التحول في الموقف بانشغال بريطانيا بأزمتها الداخلية[2]

كانت مصالح إنجلترا العامة واتجاهات عدد من المسؤولين الإنجليز ضد فرنسا، وكان من الصعب على رئيس وزراء إنجلترا الدوق " **ويللغتون**" بطل معركة واترلوا أن يعامل فرنسا كقوة معادلة لبريطانيا وأن يراها تتصرف دون أي اهتمام برأي الحكومة البريطانية وكان وزير داخلية بريطانيا "**روبرت بيل** " الذي كان يقود آنذاك المعركة ضد إيرلندا ينفر من فرنسا الكاثوليكية[3] واستمت سياسة بريطانيا تجاه الغزو الفرنسي بالميوعة والإنتهازية فطالبت فرنسا بعدم تثبت نفوذها بالجزائر[4]. وأعلن **ويللغتون** للسفير الفرنسي أن ما جاء في المذكرة لا يمكن أن يبعث الاطمئنان لدى إنجلترا لأنها لا تجهل أن روح الطموح والفتح هي شعور وطني في فرنسا.

قال بريدن للسفير الفرنسي" **ستكونون مضطرين إلى السير إلى أبعد مما أعلنتم وهذا لا يناسبنا**"، وعبثا حاول السفير الفرنسي في لندن الدوق دوفال أن يطمئن الحكومة الإنجليزية حول نوايا حكومته وأن الحملة لا غاية لها سوى معاقبة الداي وتحطيم القرصنة.[5]

فقال "الأميرال دوبيري " القائد العام للقوات البحرية الفرنسية: "**بأنه لو قامت بريطانيا بالهجوم على الفرنسيين فإن فرنسا لن تتمكن من صد هجومها ونتمنى أن تأخذ المحادثات بين الحكومة الفرنسية والبريطانية فتره أطول حتى تتمكن فرنسا من الوصول إلى هدفها**" ، واضطرت بريطانيا أمام سياسة الأمر الواقع إلى التعامل مع مستجدات الوضع وفي نفس الوقت رفضت الموافقة على أي محاولة توسعية إضافية في الشمال الإفريقي ، فاجتمع "بالمرسون " بالسفير الفرنسي في لندن ونقل إليه ضمانات حكومته بعدم وجود أية

[1] بشير بلاح، المرجع السابق، ص 59.
[2] عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص17.
[3] محمد خير فارس، المرجع السابق، ص179.
[4] بشير بلاح، المرجع السابق، ص 60.
[5] محمد خير فارس، المرجع السابق، ص-ص179-180.

نوايا فرنسية لغزو تونس وطرابلس أو المغرب .[1] وفي نفس الوقت كانت الحكومة الفرنسية تحرص على عدم تقييد حريتها في العمل.[2]

لم تتراجع الحكومة الإنجليزية عن ضغطها والحاحها للحصول على تعهد صريح بعدم احتلال الجزائر احتلالا عسكريا ولم يكتف عن التهديد أن البحرية الإنجليزية لن تقف مكتوفة الأيدي فلم تكتفي الحكومة الإنجليزية بالضغط على الحكومة الفرنسية، بل استخدمت كل إمكانياتها في إقامة العراقيل بوجه الحملة ونشط قناصلها في تونس وطرابلس ولا سيما في اسطنبول، وحاول "ابردين" أن يقنع السلطان بأن عليه أن يعاقب بنفسه تابعه.[3]

- **موقف الباب العالي (الدولة العثمانية):**

لما غزت فرنسا الجزائر كان للدولة العثمانية ردود فعل مختلفة، حيث قامت الحكومة العثمانية بالاحتجاج على تهديد فرنسا بإعلان الحرب ضد الجزائر فيما لو لم يتدخل الباب العالي لتأديب الداي لأن السفير الفرنسي دي قيمينو (De Guilleminot) بإسطنبول قدم مذكرة في 2 أوت 1827م إلى رئيس الكتاب جاء فيها "**وحيث أن الداي قد زاد من تعدياته السابقة بتحقيره قنصل فرنسا في الجزائر فإن جناب ملك فرنسا اضطر لطلب ترضية علنية مهددا بالحرب في حالة رفض طلبه وحيث أن طلبه قد رفض وعليه في الحرب محققة**". [4]

لقد قررت الحكومة العثمانية عدم التدخل المباشر في الأزمة القائمة بين فرنسا والجزائر وأهملت متابعة الموضوع بسبب انشغالها في إخماد ثورة جزيرة مورا ثم بحربها ضد روسيا في انتظار قيام الفرنسيين بمفاتحتها من جديد حول الموضوع كما قام الداي حسين من جهته بإرسال رسالة إلى الصدر الأعظم في 19 نوفمبر 1827م حول نفس الموضوع أن السلطات العثمانية إعتبرت "أن كل من فرنسا والجزائر مخطئين " وعلى ذلك فقد تمسكت بموقفها بعدم الإقحام بنفسها في هذه الأزمة.

[1] لياس نايت قامي، قراءة في تطور الموقف البريطاني من الاحتلال الفرنسي للجزائر، 1830_1857، مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج: 13، ع: 1، 2021.

[2] محمد خير فارس، المرجع السابق، ص 180.

[3] محمد خير فارس، المرجع السابق، ص-ص 183-184.

[4] عميراوي أحميدة، المرجع السابق، ص-ص 17-18.

لقد رفض الباب العالي الاقتراح الفرنسي وقدم اقتراحا مقابلا يقضي بإيفاد مبعوث من طرفه إلى الجزائر مرفقا بموظف فرنسي في مهمة إقناع الداي وحمله على قبول تقديم ترضيات لفرنسا أملا في إنهاء الأزمة معها، غير أن فرنسا ردت بأن هذا شأن الباب العالي وأن هذا الأمر لا يهمها. [1]

وفي الوقت الذي كانت فيه الدولة العثمانية تنظر بأمل نتيجة مهمة طاهر باشا كانت الحكومة الفرنسية تعمل دون كلل، إذ عندما فهم برنس دي بولينياك في مارس 1830م أن والي مصر لا يستطيع أن يقوم بالحملة التأديبية على الجزائر. بين لسفراء أوروبا بمذكرات رسمية أن فرنسا تستعد لإرسال حملة عسكرية على الجزائر لأخذ ترضية ضد الحقارة التي لحقت فرنسا. [2]

فلم يكن لحكام الدولة العثمانية الإرادة الكافية لمواجهة فرنسا كما كانت ساخطة أيضا على حكومة الداي فلم تدافع عن حقوقها السيادية على الجزائر ولم تستجب لإسترحامات سكانها على لسان حمدان خوجة وأحمد باي والأمير عبد القادر كما حاولت التوسط بين الجزائر وفرنسا لحل النزاع بينهما فأرسلت المفتي السابق الحاج خليل أفندي إلى الجزائر في نوفمبر 1829 فلم يوفق ثم أرسلت الأميرال طاهر باشا للوساطة ثانية في أبريل 1830 لكنه فشل بدوره لمنع السلطات التونسية دخوله إلى الجزائر برا وعدم سماح قائد الحصار الفرنسي له بالنزول بميناء الجزائر وقد احتجز الفرنسيون طاهر باشا في طولون إلى أن حققوا هدفهم أما بعد الإحتلال فقد ناشدت السلطات الفرنسية سحب قواتها من الجزائر مرارا [3].

بعد أن فشلت المحادثات في باريس ولندن قرر الباب العالي القيام بمحاولة لاسترداد الجزائر أو على الأقل لمنع فرنسا من أن تتوسع في بلاد المغرب العربي ، بعد الهجوم الفرنسي الأول على مدينه قسنطينة عام 1836 طلب أحمد باي مساعدات عسكرية فلبى السلطان قائلا " ونخبركم بأننا لن نبخل عليكم بمعونتنا وسنرسل إليكم عددا كافيا من الجنود والمدافع" إلا أن باي تونس لم يسمح لتلك النجدة أن تمر معتذرا بأنه يخشى تدخل الأسطول الفرنسي ومهاجمة المدينة فكان رد الحكومة الفرنسية أنها قامت بتحذير وزير الخارجية خلوصي باشا فتزايدت طلبات النجدة من الحاج أحمد باي ورغم الكثير من المحاولات إلا أن الباب العالي لم يكن قادرا على إسترجاع الجزائر. [4]

---

[1] جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، د ط، الجزائر، 1994، ص-ص76-77

[2] آرجمنت كوران، المرجع السابق، ص56.

[3] بشير بلاح، المرجع السابق، ص57.

[4] عميراوي أحميده، المرجع السابق، ص-ص 19-20-21-22-23.

- **موقف الدول الغربية من الاحتلال الصهيوني لفلسطين:**

- **موقف بريطانيا:**

إن تطور النشاط الصهيوني الماسوني في إنجلترا لصالح الأطماع اليهودية قد دعاهم لنقل نشاطهم الأساسي إليها وبخاصة بعد إعلان البريطاني عن تخليها عن سياسة المحافظة على الأراضي العثمانية وعزمها على تمزيقها [1]

حيث كان لليهود دور واضح في التأثير على الرأي العام في بريطانيا من خلال امتلاكهم لأبرز الصحف اليومية مثل صحيفة "الديلى تلجراف" التي أنشأها اليهوديان " موريس ليفى " و" ليفى لوسن سنة 1855 م.[2]

وقال اللورد روتشيلد " **إن الوزارة الإنجليزية تنظر بعين الرضا إلى إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين وإنها ستبذل أقصى جهدها لتيسير تحقيق هذا الغرض** "[3].

غدرت الحكومة البريطانية بالأمة العربية وأعطت اليهود وعد بلفور في 2 نوفمبر 1917 إنشاء وطن قومي لهم في قلب الوطن العربي فلسطين. [4] ويعود وعد بلفور إلى أسباب أهمها القوة المالية لليهود وحاجة الحلفاء خلال الحرب لدعم البنوك اليهودية عن طريق قروض أو غيرها. [5]

ففرضت نفسها دولة منتدبة على فلسطين لغاية أساسية هي تنفيذ الوعد الذي قطعته لليهود، [6] ويهدف كذلك إلى جلب الجالية اليهودية بروسيا [7].

فتحت أبواب فلسطين لشذاذ الأفاق من حثالات اليهود في العالم فأصبح عددهم في فلسطين يزيد على 600 ألف سنة 1948م بينما كانوا حوالي 50 ألف يوم إحتل الإنجليز البلاد سنة 1918م وسمحت للوكالة اليهودية برئاسة حاييم ويزمان أن تشرف على كل ما يتعلق باليهود من أمور سياسية وإقتصادية وعسكرية، حيث

[1] زكريا سليمان بيومى، العرب بين القومية والإسلام، دار القاهرة، مصر، 2002، ص-ص 280-281.

[2] زكريا سليمان بيومى، المرجع نفسه، ص-ص 280-281.

[3] محمد رفعت بيك، قضية فلسطين، دار المعارف، مصر، 1947، ص 29.

[4] عبد الله التل، خطر اليهودية العالمية على الإسلام والمسيحية، دار القلم، 1964، ص 373.

[5] على المحجوبي، جذور الاستعمار الصهيوني بفلسطين، دار سراس للنشر، تونس، 1990، ص 49.

[6] عبد الله التل، المرجع نفسه، ص 374.

[7] على المحجوبي، المرجع نفسه، ص 50.

زود الإنجليز اليهود بالأسلحة ومعدات الحربية ودربوهم على استعمال السلاح ومنحو لليهود إمتيازات لإستغلال المياه العربية وتأسيس المصانع وتنمية مواردهم الإقتصادية على حساب المستهلك العربي. [1]

أدت الظروف السائدة في أوروبا جعلت الحكومة البريطانية تسرع في وعد اليهود بإقامة وطن قومي بفلسطين ومهما يكن فإن وعد بلفور أعطى دفعا جديداً للاستيطان الصهيوني بفلسطين، [2]وسلموا معسكراتهم في بما فيها من أسلحة ومعدات وأموال.[3]

- **موقف الدولة العثمانية:**

أنصفت الدولة العثمانية بالمعارضة منذ بدأت الهجرة تأخذ طابعا جديا فعندما طلبت جمعية محبو صهيون في أبريل 1882 م من القنصل العثماني العام في أوديسا منح المهاجرين اليهود سمات دخول إلى الإمبراطورية العثمانية بغرض الإستيطان في فلسطين لفت عدد المهاجرين الكبير إنتباه القنصل العثماني فأبرق إلى الباب العالي سائلا تعليماته حول الموضوع، فردت الحكومة العثمانية في 28 أبريل بعدم السماح لليهود بالإستيطان في فلسطين ولكن في وسعهم أن يكونوا رعايا عثمانيين وأن تطبق بحقهم القوانين العثمانية [4]

فقد أصر السلطان عبد الحميد الثاني على رفض المشروع الصهيوني سواء في مباحثاته مع هرتزل أو مع الوسطاء الأوروبيين لأن " **القدس مقدسة مثل مكة** " على حد قول "فامبري" وتجسد هذا الموقف في إصدار الفرمانات السلطانية المتلاحقة التي تمنع دخول اليهود الأجانب إلى فلسطين إلا للزيارة ولمدة محددة،[5] وتوسلوا للسلطان مستخدمين المال لإغرائه. [6]

قامت الدولة العثمانية بتنفيذ قرار منع هجرة اليهود إلى فلسطين فأبرقت في 29 جوان 1882 م إلى متصرف القدس تطلب منه عدم السماح لليهود الذين يحملون جنسيات روسيا ورومانيا وبلغاريا من الدخول إلى المتصرفية، ونظرا لخطورة الحركة الصهيونية ودور الدول الأوروبية في تشجيعها ودعمها فقد كان السلطان يخشى

[1] عبد الله التل، المرجع نفسه، ص374.

[2] على المحجوبي، المرجع نفسه، ص 50.

[3] عبد الله التل، المرجع نفسه، ص 375.

[4] عبد العزيز محمد عوض، مقدمة في تاريخ فلسطين الحديث 1831-1914، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1983، ص 28.

[5] حسان علي حلاق، موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية 1897-1909، دار الأحد، بيروت، لبنان، 1978، ص 10.

[6] نضال داود المومني، الحركة الصهيونية وفلسطين في الإعلام العربي بين عامي 1897_1914، مجلة دراسات بيت المقدس، ع: 21، 2021، ص 136.

أن تصبح فلسطين جبل لبنان ثان، ويرى السلطان أن " **هدف الدول الأوروبية كان لخلق المشاكل الداخلية والفتن في إمبراطورتنا لأنها تريد إضعافنا** ".[1]

كما أبلغت البعثات الدبلوماسية لدى الباب العالي رسميا بقرار مجلس الوكلاء العثماني القاضي بمنع اليهود الروس من إستيطان فلسطين وفي فبراير 1887 م و صلت أوامر الباب العالي إلى حكومة المتصرفية لمنع جميع اليهود من الإقامة في القدس خاصة وفي فلسطين عامة.[2]

فتمكن اليهود من عرض مسألتهم على السلطان عبد الحميد الثاني سنة 1901 م بوساطة عمانوئيل قاراصو الذي قدم للسلطان عريضة محررة من قبل " جمعية صهيون " وألقى أمام السلطان كلمة أشار فيها إلى إضطرار اليهود للخروج من إسبانيا فرارا من محاكم التفتيش إلى الدولة العثمانية الرحيمة فقوبلوا بالترحاب وسعدوا بالمقام في أراضيها وأشار فيها إلى تعرض اليهود للعذاب من الروس وأن ملجأ اليهود الأخير هو السلطان عبد الحميد.

- **موقف روسيا:**

سعى اليهود منذ ظهور الحركة الصهيونية في النصف الثاني من القرن 19 م إلى إستغلال نفوذهم لدى كل الدول الإستعمارية لمساعدتهم في إقامة الدولة اليهودية بدءا بروسيا، [3] وإقترح برنادوت التعامل مع الطرفين على أساس الأمر الواقع بأن تبق أراضي النقب مع العرب مقابل بغاء لليهود في منطقة الجليل وأن تكون مدينة القدس كاملة خاضعة لإرادة الأمم المتحدة وأن تتمثل جميع الأديان في إدارة الأماكن المقدسة تحت إشراف هيئة الأمم وقد أبدت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا هذه المقترحات [4]

كان من المعروف أن روسيا لا تميل إلى جانب الصهيونية فكانت تتهم الصهيونية بأنها أداة الإستعمار البريطاني، فلما بدأت المناقشة في موضوع للجنة الدولية إنجلترا لبحث الموضوع وتكلم مسيو جروميكو مندوب روسيا أمام هيئة الأمم فوجئ العلم بموقف روسيا وكان العرب أول الناس تأثرا من هذا الموقف فقد قلب المندوب

[1] حسان علي حلاق، المرجع نفسه، ص 10.

[2] .. عبد العزيز محمد عوض، المرجع نفسه، ص 28.

[3] سليمان بيومى، المرجع السابق، ص 280.

[4] صالح الشرع، فلسطين الحقيقة والتاريخ، مكتبة روائع مجدلاوي عمان، سنة 1995، ص212.

الروسي موقف روسيا رأسا على عقب وأبدل عدائه للصهيونية عطفا ومودة فقال " إن من الظلم أن ننكر على اليهود حقهم في تحقيق أمانيهم.[1]

وبعد إغتيال برنادوت جرت إتصالات يهودية بواسطة عمالتهم من يهود روسيا وأبلغوا السلطات الروسية أنه في حال بقاء أراضي النقب مع العرب وضم القسم العربي من فلسطين إلى الأردن فإن هناك إتفاقا بين الأردن وبريطانيا بأن يجري سحب القوات البريطانية المرابطة على قنوات السويس لترابط أراضي النقب بين غزة والعقبة كما أبلغوا الولايات المتحدة الأمريكية بالطريقة نفسها أن سيطرة بريطانيا على هذه المنطقة لجعلها تسيطر على المشرق العربي ومناطق البترول. [2]

ولكن الدبلوماسية الروسية لم تشأ أن تقيد نفسها بحل معين قبل الإطلاع على تقرير اللجنة واغتنمت الفرصة لمهاجمة سياسة الإنتداب الإنجليزية وقالت إنها سياسية فاشلة تماما وإنها سياسية مفلسة.[3]

- **موقف الولايات المتحدة الأمريكية:**

حينما أعلنت الحركة الصهيونية الحديثة سنة 1882م، كانت الولايات المتحدة الأمريكية أشد الدول ترحيبا بها ومناصره لها.[4] حيث كانت العناصر اليهودية قد نجحت في التأثير على الكثير من المؤسسات الإقتصادية ووسائل الإعلام في الولايات المتحدة الأمريكية منذ فترة مبكرة. تملك اليهود شركة للنشر والتوزيع، وأسس جوزيف وليتزر" صحيفة "**سانت لويس بوست ديباتش** " سنة 1878م ثم اشترى صحيفة نيويورك وورلد " سنة 1883 م، وكذلك استطاع اليهودي " أدولف أوسن هنري " شراء صحيفة " نيويورك تايمز " سنة 1896 م.[5] ويرجع الفضل لها في تحقيق انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول في مدينة بال بسويسرا سنة 1897 م برئاسة هرتزل. [6]

وانطلاقا من الأطماع التوسعية الشخصية في الشرق الأوسط والأدنى قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم الدعم الهائل للبرجوازية الصهيونية في الحصول على وعد بلفور والإنجليز في طموحهم نحو إقامة موطن قومي لليهود في فلسطين عندما أقرت الوزارة البريطانية مسألة الموطن القومي لليهود ، قام الكولونيل هارس الممثل

[1] محمد رفعت بيك، المرجع السابق، ص 108.
[2] صالح الشرع، المرجع نفسه، ص 212.
[3] محمد رفعت بيك، المرجع السابق، ص-ص 108-109.
[4] عبد الله التل، المرجع السابق، ص 379.
[5] زكريا سليمان بيومى، المرجع السابق، ص-ص 281-282.
[6] عبد الله التل، المرجع السابق، ص 379.

الخاص للرئيس ويلسن بإرسال تلغراف إلى حكومة بريطانيا عن تأييد الولايات المتحدة الأمريكية لهذا البيان[1] حيث كان السفير الأمريكي يدعم الزعماء اليهود ويمارس ضغطا شديدا على السلطات العثمانية لتقبل مطالب اليهود وكانت هي الممول الرئيسي لتلك المشروعات الصهيونية [2]. ووافق الرئيس ولسون على وعد بلفور قبل صدوره.[3]

ولم يمضي من الوقت إلا قلة حتى طرح أميرال "يو" الولايات المتحدة الأمريكية فكرة وضع فلسطين تحت الإنتداب الأمريكي وقد لقيت هذه ردة فعل عاصفة من قبل بريطانيا وقد جاء في المذكرة الرسمية التي تقدمت بها وزارة الخارجية إلى الحكومة البريطانية أن بريطانيا العظمى وحدها هي التي تمكن أن تكون دولة وصية بشأن فلسطين لأن تواجد أي دولة أخرى هناك يمكن أن يؤثر تأثيرا كبيرا على وضع بريطانيا العظمى خاصة في منطقة قناة السويس والأراضي العربية المجاورة وهكذا أعلن الرئيس ويلسن في آذار 1919م " أن الأمم الحليفة مع الدعم الكامل من قبل حكومتنا وشعبنا قررت تدشين أساس الدولة اليهودية في فلسطين ".[4]

في 30 يونيو 1922م أصدر الكونجرس الأمريكي قرارا بتأييد الصهيونية ووعد بلفور والموافقة على وضع فلسطين تحت الإنتداب البريطاني ، ففي زمن الإنتداب البريطاني كانت الأموال الأمريكية تتدفق في فلسطين ليصرفوا المبالغ الطائلة لإصلاح بعض الأراضي المهملة ،حيث أحبطت الولايات المتحدة الأمريكية جميع الخطط البريطانية التي كانت تحاول إنصاف فلسطين مثل الكتاب الأبيض 1939 م ، [5] فقد كان تأسيس موطن قومي لليهود فلسطين يفهم فقط كتطور في المستقبل لطائفة اليهودية الموجودة بمساعدة يهود الدول الأخرى وتحويلها إلى مركز لتوحيد الشعب اليهودي ،وقد سارعت الولايات المتحدة الأمريكية تعبر عن تعاطفها مع تأسيس موطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين في قرار موحد من مجلس الشيوخ ومجلس النواب التابع للكونغرس الأمريكي.[6]

سمحت الولايات المتحدة لأصوات اليهود الإنتخابية أن تكون الموجة الأولى للسياسة الخارجية الأمريكية وخاصة نحو فلسطين وسخرت مذهبها الرسمي لخدمة اليهود وحركتهم الصهيونية الإرهابية.[7]

---

[1] مجموعة من الباحثين السوفيات، تر: هاشم حمادي، منشورات الطلائع، دمشق، سوريا، 1974، ص-ص 47-48.

[2] عبد الله التل، المرجع نفسه، ص 379.

[3] عبد الله التل، المرجع نفسه، ص 380.

[4] هاشم حمادي، المرجع نفسه، ص-ص 47-48.

[5] عبد الله التل، المرجع السابق، ص 381.

[6] هاشم حمادي، المرجع نفسه، ص 48.

[7] عبد الله التل، المرجع السابق، ص 382.

3- موقف الدول العربية منه:

1.3- موقف الدول العربية من الاحتلال الفرنسي للجزائر:

- **موقف تونس:**

كان مصطفى باي هو الذي يحكم تونس منذ سنه 1835 وعند ارتقائه السلطة طلب كالعادة فرمان التنصيب من الباب العالي وحذرته فرنسا من نوايا الآستانة خاصة وأن العثمانيين كانوا قد أرسلوا حملة في هذا العام إلى طرابلس وأسقط حكم الأسرة القرامنلية وحولوا البلاد إلى ولاية تحت الحكم العثماني المباشر، كانت السياسة الفرنسية في ذلك الوقت تقوم على أساس إبقاء تونس باعتبارها جارة ضعيفة [1]

حيث اتخذت موقفا مؤيدا لفرنسا مخالفة بذلك اتجاهات الرأي العام فيها وكان قنصل فرنسا في تونس يتمتع بنفوذ كبير لدى الباي فلم تستطع دسائس قناصل إنجلترا وسردينيا والولايات المتحدة إضعافه، فقد حذرت فرنسا باي تونس وخوفته وقالت له: " **إن أردت الأمان على بلادك فكن في هذه النازلة حبيبا للفرنسيين، وإن أعنت الجزائر من البر تكن حربا لنا مثلها....** " [2]

كما أيد حكامها العدوان الفرنسي بخلاف الشعب التونسي ومونوا الحملة الفرنسية بالماشية ومنعوا تهريب البارود من طبرقه الى قسنطينة وأرسلوا وفدا لتقديم التهنئة لدوبرمون، ولملء الفراغ الذي تركته استقالة باي وهران، عمد كلوزيل إلى الاتفاق مع باي تونس نفسه 4 فبراير 1831م على وضع وهران تحت الحماية التونسية مقابل ضريبة سنوية، كذلك عارض المقاومة الجزائرية وحاولوا زعزعة مركز أحمد وكذلك الأعمال الخيانية.[3]

لقد كانت تحركات قنصل فرنسا بتونس قوية ومنسقة مع أجهزة الحملة وكان الجواسيس والمفاوضون قد تسربوا نحو قسنطينة وعنابة محاولين سد الثغرات وعزل سلطات الإقليم عن السكان ومن المعروف أن الفرنسيين كانت لديهم مصالح تجارية وحتى عسكرية جهة عنابة والقالة ولكن مع الحصار الفرنسي ضربت تلك المصالح

[1] صلاح العقاد، المرجع السابق، ص 162.
[2] محمد خير فارس، المرجع السابق، ص 186.
[3] بشير بلاح، المرجع السابق، ص 61.

وتقلص النفوذ الفرنسي هناك، [1] كان الباي يطمع في توسيع رقعة تونس، كما منع تهريب البارود من طبرقة إلى قسنطينة ومنع مرور الجنود الأتراك من تونس.[2]

فظهر هذا أيضا لما اتصل الأمير عبد القادر وخلفاؤه ونوابه ببايات تونس لتوحيد الكلمة في مواجهه الغاصب الأجنبي وتعزيز جبهة الجهاد، أبى هؤلاء التجاوب مع تلك المبادرات وحرصوا على تأكيد عدائهم للمجاهدين[3]

- **موقف طرابلس (ليبيا):**

أعطى يوسف باشا القرمنلي حاكم طرابلس تضامنه مع داي الجزائر ووعد بعرقلة مرور قوات محمد علي من أراضيها وأبدى أسفه لعجزه عن إرسال مساعدات وشجع الداي على المقاومة وقد أحدث سقوط الجزائر صدى عميق في طرابلس. [4]

- **موقف المغرب:**

كان سلطان المغرب يأمل أن يسمح له إنهيار السلطة التركية في الجزائر بالتوسع في غرب الجزائر، أما موقف الشعب المغربي كان مغايرا خشية أن تكون هذه الحملة صليبية ضد المغرب كله، وكانوا يأملون تدخل الإنجليز وأن ينجح التيجانيون في طرد الفرنسيين.[5]

التزم السلطان عبد الرحمن الحياد على نقيض شعبه الذي كان مع الجزائر وعندما عرض عليه أعيان تلمسان أن يبايعوه ويدخلوا في حكمه مرتين، وقام باتخاذ تلمسان عاصمة وعمل على استمالة القبائل وبسط نفوذه لكن الوالي فشل في مهمته لإصطدامه بالكراغلة وقسم من قبائل الدوائر والزمالة التي مردت على النفاق والموالية للأتراك ثم الفرنسيين.

[1] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، 1830-1900، ج 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، سنة 1992 م، ص 33.

[2] محمد خير فارس، المرجع السابق، ص 187.

[3] عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص 99.

[4] محمد خير فارس، المرجع السابق، ص187.

[5] محمد خير فارس، المرجع السابق، ص 187.

لكن هذه التطورات لم ترق فرنسا فعمدت إلى تهديد السلطان والضغط عليه إلى أن رضخ فسحب ممثله وتخلى عن ادعاءاته بشأن السيادة على تلمسان[1]، كما تجلى عن مؤازرة الأمير عبد القادر تحت طائلة الضغوط الفرنسية[2]، وترك الجزائر وحدها أمام الغزاة رغم مناشدة الجزائريين له بالتحالف لمواجهه المعتدين.[3]

2.3- موقف الدول العربية من الإحتلال الصهيوني لفلسطين:

- **موقف مصر:**

مؤتمر الشبان الجامعيين بمصر:

جاءنا من المكتب العربي القومي من مصر نص قرارات مؤتمر الشبان الجامعيين في مصر للدفاع عن فلسطين، وهذا المؤتمر حضره ما يفوت عن خمسة آلاف طالب من مختلف الجامعات والكليات والمدارس العليا واتخذ المؤتمرون القرارات التالية:

أولا: يعتبر المؤتمرون أن فلسطين جزء لا يتجزأ من الوطن العربي الأكبر ويؤمن بأن جهادها مشروع ومقدس وأنه أمانة في عنق كل مصري أن ينصر المجاهدين الفلسطينيين بجميع الوسائل ويعتبر المؤتمرون هذا ميثاقا قوميا يعاهد الله والشرف أن يؤيده

ثانيا: يعتبر المؤتمران أن موقف إنجلترا في فلسطين موقف عدائي واعتدائي لا يليق بأمة متمدنة ويذكرها أن فلسطين شقيقة مصر وأن العلاقة التي تربطها بها فوق علاقة الحلف والصداقة التي تربطها بإنجلترا

ثالثا: يقرر المؤتمر أنه واجب على يهودي مصر أن يعلنوا تبرأهم من الصهيونية وأن يعاضدوا مواطنيهم المصريين على نصرة عرب فلسطين بجمع الإعانات وإرسال الإحتجاجات على السياسة الصهيونية لتكف عن سياستها الغاشمة.

رابعا: يؤيد المؤتمر مطالب فلسطين المشروعة وهي:

أ- إلغاء الإنتداب واستبداله بمعاهدة على غرار معاهدتي مصر والعراق مع إنجلترا على أن تضطلع بشؤون فلسطين حكومة عربية دستورية ذات سيادة.

---

[1] بشير بلاح، المرجع السابق، ص 61.

[2] عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص 18.

[3] بشير بلاح، المرجع السابق، ص 61.

ب– منع الهجرة اليهودية إلى فلسطين منعا باتا.

ت– منع إنتقال الأراضي من العرب إلى اليهود.

ث– اعتبار فلسطين وحدة غير قابلة للتجزئة ورفض مشروع التقسيم على أي صورة كانت رفضا قطعيا.

ج– اعتبار وعد بلفور باطلا من أساسه.

خامسا: يستنكر المؤتمر موقف أمريكا العدائي من العرب وحقوقهم المشروعة ويحتج بشدة لما يدعيه الصهيونيون من الحقوق ويعتبر خطتها هذه منابذة للمدنية وخروجا على سياستها السلمية.

سادسا: الإحتجاج على إنجلترا وجامعة الأمم على ما يجري في فلسطين من أعمال العنف والإرهاب على ما يقوم به الإنجليز والصهيونيين جزاء لما يقوم له المجاهدون للدفاع عن أنفسهم.[1]

سابعا: يكلف المؤتمر اللجنة التنفيذية أن تتصل بالجامعات والمدارس العليا في الأقطار الشقيقة وهي العراق وسوريا وفلسطين ولبنان والمملكة العربية السعودية وشمال إفريقيا واليمن وشرق الأردن لتوحيد الجهود والتعاون في الجهاد الوطني والعمل لإعانة إخوانهم المجاهدين في فلسطين بجميع الوسائل على أن تعتبر اللجنة المصرية لجنة مركزية تكون اللجان في الأقطار الشقيقة لجانا فرعية لها.

ثامنا: يوافق المؤتمر على إنشاء مشروع باسم مشروع قرش فلسطين يوصد ربع الإعانة لمجاهدي فلسطين ويفوض المؤتمر للجنة التنفيذية القيام بكل ما هو لازم لتحقيق هذا المشروع.

تاسعا: يقرر المؤتمر الاتصال بالهيئات الطبية ومخاطبة أولى الشأن للقيام بتأليف هيئة طبية تسافر إلى فلسطين لتتولى إسعاف الجرحى ومعالجة المرضى من المجاهدين. [2]

- **موقف سوريا:**

انعقد المؤتمر السوري في حزيران 1919م للإعراب عن رغبات الشعب السوري أمام لجنة الإستفتاء الأمريكية ولتعيين شكل الحكومة السورية ووضع دستور لها، وقد قرر رفض اتفاقية سايكس بيكو ووعد بلفور وكل مشروع يرمي إلى تقسيم سوريا وإنشاء دولة يهودية في فلسطين، وأعد مذكرة لمطالب الأمة لتقدم إلى لجنة التحقيق وفي مقدمتها الإستقلال التام ورفض الصهيونية والوطن القومي اليهودي. [3]

[1] جريدة البصائر، العدد: 143، 9 ديسمبر 1939 م، ص 7.

[2] جريدة البصائر، المرجع نفسه، ص 7.

[3] أكرم زعيتر، القضية الفلسطينية، دار المعارف، مصر، سنة 1955، ص 51.

- **موقف الجزائر:**

إن اهتمام الجزائر بالقضية الفلسطينية كان منذ أيامها الأولى والجزائر لازالت تقبع تحت نير الإحتلال الفرنسي تناضل وتصارع من أجل البقاء والإنعتاق فعندما انجلت للعيان خطط الصهاينة بعد وعد بلفور والإنتداب البريطاني، كانت الجزائر قد مر على احتلالها قرابة قرن في هذه الظروف. ربما كان ما يعيشه الجزائريون حائلا دون التفكير فيما يقع في فلسطين لكن الجزائريين ربطوا مصيرهم بمصير إخوانهم في فلسطين [1]

فكان موقف علماء الإصلاح من القضية الفلسطينية أمثال الشيخ عبد الحميد ابن باديس رحمه الله نبه لخطورة أطماع اليهود لفلسطين وكان يدرك جيدا أن الإستعمار الغربي ممثلا في بريطانيا هو الذي يقف وراء غرس الكيان الصهيوني في جسد الأمة العربية الإسلامية حتى يعوق الإسلام عن النهوض بهذه الأمة ويحافظ على مصالحه في الوطن العربي وما كان وعد بلفور إلا تجسيدا لمخطط استعماري بحت. [2]

ظلت شخصيات وجرائد الجمعية تدعو دون كلل الجزائريين والشعوب العربية للوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني وتطالب الحكومات المجاورة باتخاذ مواقف عملية لوقف المد الصهيوني الجارف الذي تمركز في قلب الأمة العربية وبعد التطورات الخطيرة التي عرفتها القضية الفلسطينية وقرار بريطانيا إحالتها على الأمم المتحدة في 24أكتوبر 1945.[3]

كما قال الإمام عبد الحميد بن باديس رحمه الله " **كل مسلم مسؤول أعظم مسؤولية عند الله تعالى على كل ما يجري هناك من أرواح نزهق وصغار تيتم ونساء ترمل، وأموال تهلك وديار تخرب وحرمات تنهك**".[4]

موقف حركة انتصار للحريات الديمقراطية:

اهتمت الحركة الاستقلالية في الجزائر منذ ظهورها على مسرح السياسة الجزائرية وجعلت من الدعوة إلى مناصرتها والتضامن معها في محنتها هدفا من أهدافها الرئيسية، ومثلما اهتم الاستقلاليون بالتطورات في مسار القضية قبل الحرب العالمية الثانية واصلوا اهتمامهم بها بعدها، ومثلما عبأ حزب الشعب الجزائري منضاليه من أجل مناهضة

[1] أحمد شنتي، الجزائر والقضية الفلسطينية صفحات من الجهاد المشترك، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاجتماعية، ع:13 جانفي 2015، ص 116.

[2] مسعود فلوسي، الإمام عبد الحميد بن باديس لمحات من حياته وأعماله وجوانب من فكره وجهاده، دار القرطبة، الجزائر، 2006، ص 39.

[3] الطاهر فرحات، قضية فلسطين بين مشروع المقاومة والمفاوضات دراسة تحليلية لتطوراتها ما بين 1948-2008، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، السنة الجامعية 2019-2020، ص 86.

[4] مسعود فلوسي، المرجع نفسه، ص 40.

مشروع تقسيم فلسطين قبل الحرب وسعى إلى فضحه إعلاميا من خلال جريدة الأمة وقام قبل ذلك بتشكيل لجنة شمال إفريقيا للتضامن والتعاون مع ضحايا الحرب في فلسطين في باريس سنة 1938م. حافظت الحركة الجديدة على نفس تحاليل نجم الشمال الإفريقي وحزب الشعب الجزائري للقضية الفلسطينية بعد الحرب، ولأن قرار التقسيم أثار غضبه شأن كل الجزائريين أرسل مصالي الحاج بمذكرة إلى هيأة الأمم المتحدة يحتج فيها على قيام دولة يهودية في فلسطين، ويعلن عن تضامن المسلمين الجزائريين مع الشعب العربي الفلسطيني في حربه ضد الصهيونية [1].

3- الوضع الداخلي عند الإحتلال في كل من الجزائر وفلسطين:

الوضع الداخلي للجزائر عند الاحتلال الفرنسي:

- **سياسيا:**

كان للسياسة الفرنسية في الجزائر منذ الإحتلال تهدف إلى جعل مدينة الجزائر مدينة فرنسية وطمس التاريخ والشخصية الوطنية وإزالتها من الاعتبار،[2] كما نجد الحكومة الفرنسية بإصدارها القرار المشهور في 22 جويلية 1834م حيث اعترف الاحتلال كحقيقة نص على إنشاء منصب حاكم عام عسكري يدير الممتلكات الفرنسية في الشمال الإفريقي حيث اعتبرت أن الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا. [3]

أصبحت السياسة الفرنسية منذ صدور الأمر الرئاسي يوم 22 جويلية 1834م تقوم على أساس وجود حاكم عام ينفذ السياسة العسكرية لوزارة الحرب الفرنسية وحسب التشريعات القانونية التي وردت في هذا المرسوم فإن الحاكم العام يعين من طرف الوزارة بناء على إقتراح من وزير الحرب الفرنسية،[4] فظلت السياسة الواجب إتباعها إزاء السكان المحليين زمنا طويلا في فرنسا موضع نقاش أكاديمية ومنازعات انفعالية فإن كلا من أنصار طرد القبائل بالاستيطان ومن أصحاب نظرية التعايش والاندماجيين. [5]

---

[1] حمودي أبرير، المرجع السابق، ص-ص 78-79.

[2] أكرم بوجمعة، أوضاع الجزائر مطلع القرن العشرين، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، ع: 28، آب 2016، ص 164.

[3] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية 1900-1930، ج 2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1992، ص 20.

[4] عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر منذ البداية إلى غاية 1962، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1997، ص123.

[5] شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، تاريخ الجزائر المعاصرة، المرجع السابق، ص 37.

وبناءا على قرار سنة1834م أن الجزائر أرض فرنسية فإنه قد تم تقسيمها إلى ثلاث ولايات تحت المراقبة المباشرة للحاكم العام وكل ولاية قسمت إلى دوائر وبلديات تماما مثل ما كان الحال في فرنسا بالإضافة إلى ذلك فإن كل ولاية كانت تبعث بنائب إلى المجلس الوطني الفرنسي أن هذه الإجراءات الإندماجية كانت قد أصبحت شرعية بدستور 1848م على أن الجزائر كانت تشكل جزء مكملا لفرنسا. [1]

أنشئت قبيل صدور قرار 1 شباط مكاتب للشؤون العربية لتكون وسيطا بين القيادة الفرنسية فهذا القرار أنشأ في كل مقاطعة إدارة وفي كل شعبة مكتبا عربيا فأصبحت الأمور في أيدي ضباط المكاتب العربية من الجنود والمديرون والمخبرون والقضاة والمراقبون والمستشارون الفنيون كل هؤلاء الرجال أصبحوا في نظر المسلمين هم من حكومة حقيقية.[2]

وشاع عن فرنسا أنها عندما إحتلت الجزائر كانت مهمتها حضارية حيث أقام الفرنسيون نظرية محددة للحكم الإستعماري أعطوها إسم الإندماج لتنمية الحكم الذاتي فالغاية منه جعل الممتلكات في الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا فالأهالي المسلمين كانو سلبيين في الأمة الفرنسية وبالتالي سيكون من السهل وصول إلى إمبراطورية القانون الفرنسي ولا يسمح للأهالي بتنمية ثقافاتهم الوطنية. [3]

ومع التنظيمات الاستعمارية والإدارية في الجزائر فإن الفرنسيون كانوا ما يزالون يواجهون مشكلة حادة وهي سياسة الإدماج فإن هذه السياسة كانت تبدو للكثيرين في ذلك الوقت فاشلة وكانت هناك صرخات ضد هذه السياسة في المجلس الوطني وخصوصا من النواب جولفيري، ميشلان وغوتي بالإضافة إلى أن القولون كانوا ينادون بالحكم الذاتي في الجزائر وبحرية أكثر في مشاريعهم. [4]

في شهر أفريل عام 1845 صدر قرار يؤكد إلحاق الجزائر بفرنسا وتقسيمها من الناحية الإدارية إلى ثلاث مناطق:

1- منطقة مدينة تخضع للإدارة المدنية وتشمل والقرى الساحلية التي يكثر فيها العنصر الأوروبي

2- منطقة مزدوجة يقل فيها العنصر الأوروبي فيخضع الأوروبيون من الحكم المدني والأهالي للحكم العسكري

[1] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية 1900-1930، ج 2، المرجع السابق، ص20.

[2] شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، المرجع السابق، ص-ص39-40.

[3] شهرزاد رفاف، خيرة سياب، السياسة الفرنسية في الجزائر 1830-1962 مجلة الأحياء، مج: 21، ع: 29 أكتوبر 2021، ص 754.

[4] أبو القاسم سعد الله، الحركة لوطنية 1900-1930، ج 2، المرجع السابق، ص27.

3- منطقة عسكرية ينعدم فيها العنصر الأوروبي تماما وتشمل الهضاب العليا والصحراء يخضع فيها الأهالي للحكم العسكري. [1]

بمجرد سقوط حكم الإمبراطور بفرنسا عادت أوضاع الجزائر إلى أسوء ما كانت عليه من قبل فأصبح الحكم في الجزائر بيد المعمرين الأوروبيين يملون سياستهم على الحكام المدنيين وهؤلاء يسيرونها حسب مزاجهم لهذا أصدرت الجمهورية الفرنسية لسنة 1871 قانون الأهالي وتم تدعيمه في عهد الرئيس جول فيري يوم 28جوان 1881 وهو بمثابة قانون عنصري جعل من الجزائريين عبيدا لا يتمتعون من خلاله بأبسط الحقوق السياسية والمدنية.[2]

- **اقتصاديا:**

كانت الجزائر بلدا فلاحيا بالدرجة الأولى كان مناخها جميل وأراضيها صالحة للزراعة وتعتبر سهول متيجة من أجمل الأراضي وأوسعها في العالم وذلك نظرا لمناخها وموقعها ،حيث كان الاقتصاد الجزائري يرتكز أساسا على نمط الإنتاج الزراعي والرعوي وكان يستوجب توفر مساحات شاسعة بسبب الأساليب التقليدية التي لا تعتمد على الحرض ولا التخزين ولا الأسمدة الكيماوية بل كان يلجأ إلى ترك الأرض تستريح سنة بسنة لتمكينها من تجديد كميات الأزوت الضرورية لزراعة الحبوب.

كان القمح من المحاصيل الزراعية الجزائرية الهامة وكانت الأنواع الصلبة هي وحدها التي تزرع في الإيالة في معظم السنوات زيادة تكفي للتصدير،[3]حيث نشطت حركة الاستيطان الأوروبي نشاطا واسعا ومكثفا الجزائر إبتداء من عام 1871 واتجهت نية الإدارة الإستعمارية إلى غزو أرياف الجزائر الداخلية وتوطين العنصر الأوروبي بها وتقديم الأراضي له مجانا بشرط الإقامة الإجبارية فيها .[4]

وإعتبرت زراعة التبغ التي أدخلها المستوطنون إبتداءا من سنة 1843 أول ثروة تتمتع بها الجزائر في إزدياد مطرد إذ كان يمارسها قرابة 8000 من الأهالي و 2000 من الأوروبيين وكانوا يحققون إنتاجا يتراوح بين 50و 55 ألف قنطار من التبغ وبعد سنة 1880 لم يعد إنتاج الأهالي يزيد على 25 ألف قنطار إلا نادرا حيث

[1] يحي بوعزيز، سياسة التسلط الإستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، عالم المعرفة، الجزائر، 1985، ص12.

[2] عمار عمورة، موجز في تاريخ الجزائر المعاصر، دار الريحان، الجزائر، 2002، ص129.

[3] وليم سبنسر، الجزائر في عهد رياس البحر، تر: عبد القادر زبادية، دار القصبة، الجزائر، سنة 2006، ص-ص 143-144.

[4] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص-ص 31-36.

كان التبغ الأهلي يعتبر أجود من التبغ الذي ينتجه المستوطنون لأن الفلاحون الأهالي خصصوا أجود أراضيهم لزراعته زيادة على ذلك كان العرب يقطفون التبغ ورقة بورقة عند نضجه.[1]

إضافة إلى هذه المزروعات اهتم الجزائريون بزراعة الأشجار المثمرة في المناطق الجبلية وأراضي الفحوص القريبة من المدن كقسنطينة، عنابة، ميلة، جيجل، المسيلة، سطيف، باتنة وغيرها ومن هذه الأشجار الزيتون لكن المعمرون لم يهتموا بها كثيرا لأن الأسواق الأوروبية تعج بها وبأسعار منخفضة هذا إلى جانب أشجار التين، الرمان، الخوخ التفاح، الإجاص، البرقوق، المشمش، الكرز كما اهتم الجزائريون كذلك بزراعة النخيل في الجنوب وسيطر الإستعمار على أحسن أشجار النخيل التي تنتج تموره دجله نور المطلوبة كثيرا في السوق الخارجية [2]

كما كانت الثروة الحيوانية متوفرة لكن كانت تواجه بعض المشاكل حين كانت منتشرة في أنحاء البلاد وكان أغلبها في الهضاب العليا بالإضافة إلى الحبوب كان هناك إنتاج الخيول وقد حافظت الجزائر على سلالة نقية من الخيول الجيدة وكانت بعض المناطق قد امتازت بتأصيل الخيول مثل سكان جنوب وهران وجنوب قسنطينة والإبل كانت متوفرة في (الصحراء).[3]

تم تحطيم الفلاحون الجزائريون بسبب إنتزاع ملكياتهم الزراعية والفلاحية وأرغمو على بيع ما بقي منها بأيديهم نتيجة لإرهاقهم بالضرائب وربا اليهود فإنخفضت ملكياتهم الزراعية [4]

كما كان الحاكم العام راندون من بين المهتمين بزراعة القطن في الجزائر إذ طلب من المسؤولين تكرير محاولات زراعته عدة مرات في السنة فلقي هذا تشجيعا خاصا من الحكومة الفرنسية فقامت بتوزيع البذور مجانا على الكولون ومنح أموال المهتمين بزراعته بحيث نطور منتوج القطن الذي أصبح يضاهي في جودته محصول الولايات المتحدة الأمريكية. [5]

[1] شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919، ج: 1، دار الرائد للكتاب، الجزائر، تر: حاج مسعود بكلى، 2007، ص 690.

[2] عبد الحكيم رواحنة، السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر 1870،1930، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة لخضر، باتنة، 2013-2014، ص 37.

[3] أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال، ط 3، الشركة الوطنية، الجزائر، ص-ص 152-153.

[4] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 36.

[5] عبد الحكيم رواحنة، المرجع نفسه، ص35

- **الصناعة:**

بجانب مأساة الأراضي الزراعية ومصادرة أملاك الجزائريين لصالح المعمرين عمدت أيضا السلطات الفرنسية على قتل الصناعة المحلية أو الوطنية التي كانت تزخر بها الجزائر قبل الإستعمار فعمد الإستعمار الفرنسي على مضايقة الصناعات اليدوية وخاصة صناعة النحاس، الفضة وهكذا نجد أن الإدارة الفرنسية لم تنقل الثورة الصناعية التي عرفتها فرنسا بعد منتصف القرن 18 إلى الجزائر لأنها كانت ترى أن ذلك سيؤدي إلى إخراج المجتمع الجزائري من العصور الوسطى وأنهم سيطلبون إستقلالهم عن فرنسا. [1]

- **فرض الضرائب:**

طبقت الإدارة الإستعمارية في ميدان الضرائب التفرقة بين الأهالي والأوروبيين. فالأوروبيون الأغنياء كانو يدفعون أقل مما يدفعه الأهالي الفقراء واستمر الوضع هكذا حتى عام 1919 وألزم الأهالي على دفع الضرائب المباشرة الفرنسية وكل الرسوم والضرائب الأخرى غير المباشرة إلى جانب الضريبة العربية.[2]

- **اجتماعيا:**

لقد شرعت الإدارة الإستعمارية منذ الأيام الأولى لإنتصابها على أرض الجزائر في تحطيم وتدمير البناء العقائدي الفكري للمجتمع الجزائري المتمثل في الدين الإسلامي واللغة العربية والسعي من وراء ذلك خلق فئات اجتماعية منسلخة من عاداتها وتقاليدها. [3]

بالإستيلاء على ممتلكات الجزائريين والمضاربات الأوروبية العديدة والمبالغ فيها وتدمير المحاصيل في سنوات 1845و1846و1847من طرف الجراد وأفة الكوليرا في السنوات 1849_1850 كل هذه العوامل تسببت في أزمات في الأوساط الجزائرية وفي تراجع ديمغرافي مزعج [4]

وكان من نتائج الإحتلال الفرنسي أن المجتمع الجزائري قد تغيرت طبيعته وتأثر الفرد الجزائري بمؤثرات جديدة فالجزائري أصبح لا يخرج من داره إلا وهو ذليل، [5] وأصبح الجزائري غريبا في وطنه ومجتمع فحوصر في الأحياء الشعبية.

---

[1] أكرم بوجمعة، المرجع السابق، ص 167.

[2] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص42.

[3] الغالي غربي، العدوان الفرنسي على الجزائر الخلفيات والأبعاد، دار هومة، الجزائر، 2007، ص 214.

[4] محفوظ قداش، المرجع السابق، ص 175

[5] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1500-1830، ج1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1998، ص-ص 297-298.

كما قام الاستعمار الفرنسي بتحطيم أركان المجتمع الجزائري سواء كانت قبيلة أو الهيئات القيادية التي تعتمد على الأصل والمال والزعامة الدينية، كما أن سياسة القهر الإجتماعي التي تعرض لها أهالي العاصمة زادت من سوء أوضاعهم الاجتماعية كانتشار البطالة وارتفاع نسبة الإجرام وتفشي الآفات الإجتماعية وغلاء المعيشة وزيادة المجاعة [1]

وتدهورت حالة السكان وانتشر في أوساطهم الفقر والجهل وأصبحت مئات الألاف من العائلات ترزق من أراضي غير خصبة، [2]حيث دمر زلزال سنة 1867م جزءأ كبير من موزايفيل والشفة والعفرون وكانت ناحية الشلف هي التي تضررت فوضعت المجاعة أوزارها ووصل الناس إلى أكل الفطريات والعروق وقشور الأشجار والأوراق، وكان الناس يموتون في الطرقات فتأكل الذئاب جثثهم. [3]

في عام 1883 طبق التشريع المدرسي الفرنسي الجديد في الجزائر فاستاء المستوطنون وشيوخ البلديات من ذلك وأعلنوا رفضهم ببناء المدارس لما سموه "جماهير الصعاليك " من الأهالي وتعللوا بباهظة التكاليف وبسعي الأهالي بعد ذلك لتحقيق الجزائر العربية. [4]

وقد انجر عن هذه التحولات الكبرى عدة ظواهر اجتماعية بارزة تمثلت أساسا في نزوح سكان الأرياف إلى المدن التي بدأت في النماء وانتعاش الرأسمالية الأوروبية واليهودية في الجزائر وانتشار ظاهرة الهجرة الجزائرية إلى الخارج. [5]

كانت وضعية المرأة لم تكن أحسن حالا فالمحن والأفاق والسنوات الجفاف والمجاعة والأمراض والوفيات والجوع قد دفعتها للعمل لدى المعمرين كخادمة، كما سعى الإستعمار الفرنسي إلى تمسيح وتنصير المرأة الجزائرية خاصة الكاردينال لافيجري.[6]

أما الوضع الداخلي لفلسطين عند الإحتلال الصهيوني فيتمثل في:

---

[1] أكرم بوجمعة، المرجع السابق، ص-ص 168-169.

[2] أكرم بوجمعة، المرجع السابق، ص169.

[3] محفوظ قداش، المرجع السابق، ص 176.

[4] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 43.

[5]عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص-ص 115-116.

[6] الحواس الوناس، الأوضاع الإجتماعية للجزائريين سنوات (1930-1830م)، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، مج:1، ع: 1، جانفي 2013، ص 98.

✓ **اقتصاديا:**

تمت مصالح اليهود بفلسطين على حساب الشعب الفلسطيني في القطعات الزراعية والصناعية والتجارية حيث استطاعت المنظمة الصهيونية بفضل الدعم المعنوي والمادي الذي وجدته لدى القوى الإمبريالية ورأس ماليين اليهود لاقتناء آلاف الهكتارات من الأراضي الفلسطينية الخصبة لفائدة المهاجرين اليهود،[1] فإن اليهود الذين أتو فلسطين حتى الأن أهلوا صناعة وتجارة وقد أفلحوا فيها وقبضوا على أكثر فروع التجارة والبيع والشراء.[2]

حيث كان الإستعمار الزراعي الصهيوني بفلسطين علاوة على تمكين اليهود من الاستحواذ على قسط لا يستهان به من الأراضي الفلسطينية الخصبة، فانعكس هذا على القطاعات الإقتصادية المحلية في الفلاحة والتجارة والصناعة التقليدية فتضرر القطاع الفلاحي التقليدي من زراعة الصهيونية.[3]

كانوا لا يعكفون على الفلاحة لأنها ليست صنعتهم في البلاد التي ينتشرون فيها ولكن ملكوا الأرض وأبقوا سكانها الحاليين حراثين فيها، كان الأغنياء اليهود لا يرون أنفسهم مضطرين لابتياع أرض فلسطين وإسكان إخوانهم الفقراء فيها.[4] ونعكس هذا الوضع على الصناعات المحلية حيث تأثرت الصناعات الفلسطينية من منافسة البضائع الأوروبية المصنوعة بطرق عصرية وبصفة مماثلة. [5]أخذت إدارة الإنتداب ترهق الفلاح العربي لإرغامه على بيع أرضه لدفع القروض التي استلفها إبان الحكم العسكري من بنك "أنجلو أجبشيان" ومن البنك العثماني الزراعي قبل الاحتلال البريطاني فاضطر الفلاح البائس لبيع مواشيه وقسم من أرضه .[6] لجدير بالذكر أنه بالرغم من الواقع الأليم الذي عاشه الفلاح الفلسطيني فقد استمر متمسكا بأرضه وعمله لكنه في الوقت الذي شعر فيه أن حياته أصبحت مهددة بالخطر نتيجة لسلب أرضه أو طرده من عمله أبدا معارضته الشديدة واحتجاجه المستمر على الواقع الجديد.[7]

---

[1] على المحجوبي، المرجع السابق، ص57.

[2] نضال داود المومني، الحركة الصهيونية وفلسطين في الإعلام العربي بين عامي 1897-1914، مجلة دراسات بيت المقدس، مج: 1، ع: 21، 2021، ص 132.

[3] على المحجوبي، المرجع السابق، ص 58.

[4] نضال داود المومني، المرجع نفسه، ص-ص 132-133.

[5] على المحجوبي، المرجع السابق، ص 58.

[6] فلاح خالد علي، فلسطين والانتداب البريطاني 1939-1948، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، 1980م، ص 13.

[7] حسان علي حلاق، المرجع السابق، ص 342.

✓ **سياسيا:**

وضعت السلطات الإسرائيلية جملة من القوانين تضيق على العرب المقيمين في إسرائيل وتخضعهم للأحكام العسكرية وكان أول هذه القوانين قانون الإدارة وشؤون البلدية.
في1950 م سنت السلطات الإسرائيلية قانون العودة وألحقت به عام 1952 م قانون الجنسية وكلا القانونين يمنحوا لليهود امتيازات خاصة.[1]

كما تم سلب الحقوق السياسية ومن بين ذلك حضر الوظائف العليا على الفلسطينيين حيث لا يوجد منهم وزير أو نائب وزير وحضر إنشاء أحزاب فلسطينية ومنع الإجتماعات السياسية والتظاهرات. [2]

✓ **اجتماعيا:**

أدى قدوم اليهود إلى فلسطين إنتقال قسط لا يستهان به من ثروات البلاد لفائدة اليهود على حساب السكان الأصليين أدى هذا إلى إفقار الفلسطينيين بسبب الامتيازات التي تحصل عليها اليهود مست صغار الفلاحين وأرباب الصناعات وصغار التجار كما تضرر مربو الماشية من جهل المستوطنين اليهود للغة العربية فتحول البعض من صغار الفلاحين إلى أجراء في القطاع الزراعي.[3]

كذلك أغلق الإستيطان الصهيوني بفلسطين الأفاق أمام الموظفين الفلسطينيين وبصفة عامة أمام الفئة المثقفة وذلك بانتقال الإدارة الفلسطينية أثر الإنتداب إلى البريطانيين واليهود فقد استولوا على المناصب الكبرى ذات الجريات الضخمة ولم يتركوا للفلسطينيين سوى الوظائف الصغرى، ثم إن سياسة التمييز تبرز في توزيع الميزانية فكان القسم الكبير منها ترصد في مشاريع تهم أولا وبالذات البريطانيين. [4]

[1] الطاهر فرحات، قضية فلسطين بين مشروع المقاومة والمفاوضات دراسة تحليلية لتطوراتها ما بين 1948-2008، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإجتماعية الإنسانية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، السنة الجامعية، 2019-2020م، ص 61.

[2] الطاهر فرحات، المرجع نفسه، ص 63.

[3] على المحجوبي، المرجع السابق، ص 59.

[4] على محجوبي، المرجع السابق، ص 60.

✓ **ثقافيا:**

أما من الناحية الثقافية فقد تم جعل اللغة العبرية لغة رسمية وقامت بتأسيس المراكز العلمية المتخصصة حيث أقيم أول مركز تقني عام 1924 لتتحول إلى عدة عشرات مراكز تقنية وافتتحت الجامعة العبرية بالقدس سنة 1925م.[1]

حيث أن المقدسات الدينية والأوقاف الإسلامية تعرضت إلى هجمة شرسة حيث استولى اليهود على معظم الأوقاف وأقاموا عليها المستوطنات والمشاريع الزراعية، كما قاموا بهدم الكثير من المساجد أو تحويلها إلى مرافق، كما حولوا مسجد" الظاهر بيبرس" إلى مطعم ومسجد " السكسك " في يافا إلى نادي، كما هدموا مسجد الإمام الحسين وأقاموا بدله مستشفى. تبنت سياسة التجهيل وفرضت مناهج تعليمية جديدة للفلسطينيين بهدف نخرج أجيال مقطوعة الصلة بأمتها الإسلامية،[2] ونظمت الإدارة الإنتدابية التعليم ففتحت المدارس الإبتدائية والثانوية والعالية والفنية.[3]

خلاصة الفصل:

ويمكن أن نخرج من هنا بنتائج أن هناك أوجه التشابه وأوجه الاختلاف في طبيعة الاستعمار الفرنسي والصهيوني، فالحكومة الفرنسية قامت بحملة عسكرية على الجزائر متذرعة أمام العالم بأنها تريد القضاء على القرصنة وتحرير المساجين المسيحيين أما الذريعة التي كانت سببا مباشرًا في وقوع الحملة هي حادثة المروحة، في حين الذرائع التي استخدمها الصهيونيون ليكسبوا ود العالم وتعاطفهم معهم هو تعرضهم للاضطهاد خاصة في روسيا ويدعون أن الله ميزهم عن سائر العالمين وأنهم شعب الله المختار.

أيضا نجد أن مجموعة من الدول نددت الإحتلال وأخرى أيدته، بالإضافة إلى دراسة الأوضاع الداخلية في كل من الجزائر وفلسطين فالاحتلال الفرنسي منذ أن وطأة أقدامه أرض الجزائر تغيرت الموازين بالسيطرة على الأراضي وأصبح الفلاحون يعملون كخماسين، وتقسيم الجزائر وجعلها مدينة فرنسية، بالإضافة إلى هدم المساجد ومنع تعليم اللغة العربية. أما الأوضاع في فلسطين فتمت مصالح اليهود باقتناء آلاف الأراضي الزراعية وينعكس هذا الوضع على الصناعات المحلية أيضا، وأثر هذا كذلك على المقدسات الدينية والأوقاف.

[1] الطاهر فرحات، المرجع السابق، ص 38.

[2] الطاهر فرحات، المرجع السابق، ص 62.

[3] فلاح خالد علي، المرجع السابق، ص 13.

الفصل الثاني: الاحتلال والاستيطان في الجزائر 1832-1962

1- فكرة الاستيطان وأهدافه

2- تطوره

3- وسائله

4- انعكاسه على المسلمين الجزائريين (سياسيا، اقتصاديا، ثقافيا)

1- فكرة الإستيطان وأهدافه:

ظهرت فكرة الاستيطان الاستغلالي منذ التفكير في الحملة نفسها وبالرغم مما تعرضت له من نقد فقد عمدت الحكومة إلى تشجيع الهجرة الأوروبية والاستيلاء على الأراضي الزراعية والأملاك العقارية بعد الاستيلاء على مدينة الجزائر بوقت قصير ،كما كان كلوزيل من أكثر الحكام في هذا العقد الأول تحمسا لسياسة الإستيطان فقد بدأ حياته العملية في الولايات المتحدة حيث رأى ما حققه الجنس الأنجلو سكسوني في هذه الأقاليم الشاسعة من مشروعات هائلة فتوهم أن الجزائر هي المؤهلة بالسكان ذوي الحضارة العريقة يمكن أن تشبه بالقارة الجديدة[1] ويمكن ذكر أهداف الاستيطان فيما يلي:

- في المخططات الاستعمارية إن الجزائر يجب أن تبق بلدا فلاحيا لكيلا تضايق الصناعة الفرنسية حتى تبق سوقا لتصريف المنتوجات الصناعية الفرنسية ومصادرة المواد الأولية.
- أن للجالية الأوروبية دور كبير في دعم التواجد العسكري ضد أي حركة جزائرية مناهضة للاستعمار
- أنها مصدر للتزويد الإدارة الإستعمارية بالموظفين
- أنها تشرف بالكفاءة الفنية على تحضير المواد الأولية قصد إرسالها إلى فرنسا أو أوروبا.
- الجالية الأوربية بحكم ارتباطها بالسوق الفرنسية هي وحدها تستطيع أن تغير هدف الفلاحة الجزائرية التي بقيت حتى ذلك الوقت فلاحة للإكتفاء الذاتي المحلي بالدرجة الأولى بحيث تجعلها تخدم السوق الفرنسية، بإدخال مزروعات تحتاجها هذه السوق بعبارة أخرى فإن الأوروبيين هم الذين يعملون على تحقيق تقسيم العمل الدولي الاستغلالي.
- وجود جالية أوروبية في الجزائر يعني خلق وسيط بين المنتجات الصناعية الفرنسية الحديثة والشعب الجزائري الذي مازال يعتمد على صناعة يدوية [2]

ويؤكد ذلك ما ذكره الرحالة الألماني موريتس فاجنير الذي زار الجزائر في سنوات 1836-1838 م حيث قال: **"كانت لمدينة الجزائر أسواق تحتوي على أكثر من 40 محلاء هدم القسم الأكبر منها، بل أجملها**

[1] صلاح العقاد، المرجع السابق، ص 132.

[2] صالح عباد، المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر 1870-1900، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1984، ص 7.

وأجدرها بالاعتبار قامت مكانها محلات ودكاكين تجار أوربيين أما دكاكين الجزائريين فإنها كانت تبيع منسوجات لا تضاهي المنسوجات الأوربية الألية لا في جمالها ولا في أسعارها."[1]

كان المستوطنون يشكلون قوة اقتصادية وطاقة بشرية فهي سياسة الاستيطان التي هي هدف استراتيجي في سياسة فرنسا فاستجابت فرنسا لرغبات المستوطنين فإنها كانت تهدف أن تكون الجزائر تجربة تستطيع نقلها وتضييعها في المناطق الأخرى التي تخطط لها فرنسا للسيطرة عليها في شمال إفريقيا.[2]

كما كانت فرنسا تريد أن تجعل الجزائر أرضا فرنسية بكل أبعادها وفقا للمقولة الشهيرة أن الجزائر جزء لايت جزء من فرنسا يفصل بينهما البحر المتوسط ونهر كما يفصل نهر السين بين ضفتي باريس. طمس التاريخ والشخصية الوطنية وإزالتها من الاعتبار، وقهر أي نوع من أنواع المقاومة التي يمكن أن تزعزع أمن فرنسا في الجزائر باستخدام كل الأساليب والوسائل للوصول إلى ذلك الهدف.[3]

كانت سلطات الاستعمارية تطمح في تغليب العنصر الغربي على العنصر العربي صاحب الأرض وتكريس مفهوم الجزائر الفرنسية بشريا واعتمادا على توفير الأرض للمستوطنين وإغرائهم بها.[4]

فإن الناس لا يعرفون من سوءات الاستعمار إلا الاستيلاء على الأراضي لكنهم لا يعرفون عن جرائم الاستعمار في الجزائر كغلق المدارس وحرق الكتب والوثائق، ونفي العلماء وحرمان الطلبة من الدراسة في مساجدهم وزواياهم، وحرمان الفقراء من حقوقهم في الطعام والمبيت في البنيات التي شيدها المحسنون لهم، [5] وبهذا كانوا يريدون استئصال شاقة السكان الأصليين ومحو أي أثر لهم في البلاد.[6]

كما قال النائب أوغستين بيردو في خاطب ألقاه سنة 1892 م **"إن الهدف الرئيسي من استقرارنا في الجزائر هو خلق سلالة فرنسية مكونة من المهاجرين الفرنسيين والأوروبيين المتجنسين بإمكانها أن تهيئ**

---

[1] صالح عباد، المرجع نفسه، ص 8.

[2] عبد المالك خلف التميمي، الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي، عالم المعرفة، الكويت، 1983 م، ص 23.

[3] أبو القاسم سعد الله، أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر، ج2، دار البصائر، الجزائر، 2007، ص 89.

[4] بوعزة بوضرساية، الجرائم الفرنسية والإبادة الجماعية في الجزائر خلال القرن 19 م، منشورات المركز الوطني للدراسات، الجزائر، 2016، ص 196.

[5] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج5، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1998، ص 208.

[6] جمال قنان، المرجع السابق، ص 124.

العنصر الجزائري وتجعله قريبا منا ". [1] وهذا من شأنه أن يساهم بشكل فعال في إيجاد الحلول المناسبة لمشاكل فرنسا المتنامية ويستعمل هؤلاء إلى جانب المستوطنين الأوروبيين على توفير المادة الاقتصادية والصناعية. [2]

كما قال فرانسيس غارينيي **"مثل المنحلات التي لا تتوسع فإن الأمم بدون مستعمرات هي أمم ميتة فباستعمارنا الجزائر كان لها أهداف ومقاصد محدودة ".** [3]

[1] عدة بن داهة، المرجع السابق، ص 53.

[2] الغالي غربي، المرجع السابق، ص 190.

[3] بوعلام نجادي، الجلادون 1830 إلى 1962، منشورات ANEP، الجزائر، 2007، ص 17.

2- تطوره:

قد ترتب على سياسة فرنسا الإجرامية أن وجدت في الجزائر طبقة المستوطنين الفرنسيين وهم أولئك المهاجرين الذين ملكتهم الحكومات الفرنسية المتعاقبة منذ عام 1830 م كل شيء في أرض الجزائر وصار لهم قوة رهيبة طاغية لأنها تملك كل ثروات الجزائر.[1]

قبل أن تثبت فكرة الإستقرار النهائي في الجزائر عمدت السلطات الفرنسية الى دراسة طبيعة البلاد الجزائرية والتعرف على الظروف الإقتصادية والاجتماعية لشعبها اما الاستيطان الذي شكل المرحلة الثانية للحملة الفرنسية في الجزائر فقد حكمته المصالح السياسية والوطنية لفرنسا ومن هنا بان لإدارة الاحتلال أن مجهود الأفراد لوحده غير كافي لإرساء قاعدة إستيطانية في الجزائر وعليه ستتولى الحكومة الفرنسية هذه العملية لاعتبارها قضية وطنية كبرى. [2]

خلال السنوات الأولى من التواجد الفرنسي استولى الجنود والمدنيين على العقارات الحضارية واتبعت الحكومة الفرنسية سياسة الإغراء لحث الأوروبيين على الهجرة إلى الجزائر قصد تعميرها وقد وصلت أولى الجماعات الاستيطانية المنظمة عام 1832.[3]

كان المعمرون من جنسيات أوروبية مختلفة لكن معظمهم من دول البحر الأبيض المتوسط خاصه إيطاليا وإسبانيا ويمكن تقسيم المعمرين إلى قسمين القسم الأول يمثل المستغلين والمستثمرين أما القسم الثاني فهو من الفقراء جاءت بهم فرنسا للإستيطان.[4]

شهدت الجزائر ما بين 1830 و1835 مرحلة الاحتلال الضيق الذي انحصر في المستوطنين من جنود الحملة العسكرية على الجزائر ومن الشخصيات التي عارضت حكم الملك شارل العاشر.[5]

---

[1] أحمد محمد عاشوراكس، صفحات تاريخية خالدة من الكفاح الجزائري ضد جبروت الإستعمار الفرنسي الاستيطاني 1500-1962، ج1، المؤسسة العامة للثقافة، ليبيا، 2009، ص 173.

[2] عدة بن داهة، المرجع السابق، ص 119.

[3] عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص 108.

[4] حسنة كمال، هجرة المعمرين غير الفرنسيين إلى الجزائر خلال القرن التاسع عشر، مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية في شمال إفريقيا، مج:04، ع: 2سبتمبر 2020، ص .544

[5] بوعزة بوضرساية، الجرائم الفرنسية والإبادة الجماعية في الجزائر خلال القرن 19 م، منشورات المركز الوطني للدراسات، الجزائر، 2016، ص 206.

تمكن الجنرال كلوزيل من الاستيلاء على أراضي زراعية لصالحه وشجع في آن واحد الهجرة الفرنسية والأوروبية إلى الجزائر تمهيدا للإستيطان[1]، وكانت بداية الاستيطان العسكري باغتصاب مزرعة كبيرة المساحة وصلت حوالي 1000 هكتار نواحي الحراش [2]، وفي الوقت الذي كانت فيه الحكومة والرأي العام الفرنسي يعارضان فكرة الإستيطان الرسمي نزلت بالجزائر العاصمة سنه 1831 عائلات ألمانية وسويسرية وبأذن من المارشال كلوزيل انشئت سنة 1830م أول ضيعة نموذجية من قبل شركة غير مسماة استفادت من 100 هكتار من الأراضي الزراعية التي كانت ملكا لحسان باشا تقع جنوب غرب معبر قسنطينة. [3]

إن أول محاولة للاستيطان الرسمي كانت سنة 1832م حيث وصلت إلى ميناء الجزائر سفينة تحمل 400 مهاجر ألماني وسويسري كانوا متجهين إلى العالم الجديد ولقد خصصت لهم السلطات الفرنسية مقاطعتين هامتين في ضواحي مدينة الجزائر وهام القبة وإبراهيم باشا (دالي إبراهيم). [4]

لقد تساءل الدوق ديروفيجو في رسالة بعثت نسخة منها إلى وزير الحربية ونسخة ثانية إلى رئيس المجلس سنة 1832م قائلا: "**كيف لا يمكننا أن نستعمر بلدا لا يبعد عنا سوى ب 150 فرسخا وهو ذو قابلية مجهولة لدينا وبإمكاننا نقل إليه 1,000,000 عائلة فرنسية دون أن نجرد أحدا من سكانه**" ونفس الحملة حملها من بعده بيجو الذي كان أحد المبادرين الأوائل بفكرة الاستيطان العسكري.[5]

حيث شهد الاستيطان أوج ازدهاره مع فالي وبيجو وراندون سنة 1835م وبداية ظهور قوة المستوطنين في فرض وجودهم على الساحة السياسية في الجزائر. [6]

انتهجت فرنسا سياسة جديدة وهي الاستعمار الكلي للبلاد حيث اختارت فرنسا الجنرال بيجو والمهمة التي جاء من أجلها وهي توسيع دائرة الاستيطان.[7]

---

[1] عدة بن داهة، المرجع السابق، ص 121.

[2] بوعزة بوضرساية، المرجع السابق، ص 206.

[3] عدة بن داهة، المرجع السابق، ص 122.

[4] صالح عباد، المرجع السابق، ص 8.

[5] عدة بن داهة، المرجع السابق، ص 123.

[6] بوعزة بوضرساية، المرجع السابق، ص 206.

[7] صالح عباد، المرجع السابق، ص 10.

حيث خاطب المعمرين بمناسبة تعيينه حاكما عاما في 10 أوت 1835م قائلا: " **لكم أن تؤسسوا من المزارع ما تشاؤون ولكم أن تستولوا عليها في المناطق التي يحتلها وكونوا على يقين أننا سنحميكم بكل ما نملك من قوة بالعبر والمثابرة سوف يعيش هنا شعب جديد وسوف يكبر ويزيد بأسرع مما كبر وزاد الشعب الذي عبر المحيط الأطلسي واستقر في أمريكا من بضعه قرون**".[1]

إن هذه المجهودات الفردية والرأسمالية والعسكرية في ميدان الاستيطان هي التي شجعت الهجرة الأوروبية في فتره حكم بيجو حيث بلغ عدد الأوروبيين في البلاد 100000 نسمة موزعين حسب الجنسيات المختلفة 43.5 منهم فرنسيون و 28% من الإسبان 8 % مالطيين 8 % طاليان والباقي من جنسيات مختلفة.[2]

وفي هذا الصدد أعلن الجنرال بيجو من منبر البرلمان الفرنسي يوم 14 ماي 1840م قائلا: "**حيث وجدت مياه صالحه وأراضي خصبة يحق للأوروبيين الإقامة فيها دون البحث عن مالكها وبما أن الجزائريين سوف يدافعون عن أراضيهم بكل قوة ولن يتخلوا عنها بسهولة للمستوطنين الأوروبيين يجب أن ندفعهم بالقوة إلى الصحراء وهناك أما ألا يستطيعون العيش عند إذن سوف يرجعون خاضعين ليكونوا خدما يعملون بثمن بخس عند الأوروبيين وإما أن يبقوا هناك عند إذن نستطيع أن نمكن المعمرين من الأرض بكل حرية.**"[3]

ومن بعد بيجو سترتبط التطورات الأولى للإستيطان الأوروبي في الجزائر باسم الكونت غيو الذي كان من أنصار الإستيطان الرسمي المدني (أي الاستيطان الذي يخضع لرقابة الدولة)، جعل غيو من القوى الاستيطانية التي تتكفل الدولة بمختلف بنياتها القاعدية ومن التنازل للقولون عن قطع أرضية زراعية مجانا ومنحهم عقودا للملكية أساسا لتوطينهم في الجزائر.[4]

[1] عمار عمورة، المرجع السابق، ص 118.

[2] صالح عباد، المرجع السابق، ص 12.

[3] عمار عمورة، المرجع السابق، ص 118.

[4] عدة بن داهة، المرجع السابق، ص 124.

لقد كان الدعم المعنوي لحركة الإستيطان ظاهرا في خطابات كل الحكام الذين تداولوا السلطة ومن هذا المنطلق فإن تشجيع الأوروبيين على التوجه للجزائر وتعميرها كان ضروريا للسلطة المحتلة لذا راحت توفر السكن وضمان الرواتب التي تفوق رواتبهم في باريس. [1]

وكان المعمرون الأوائل بعيدا أن يكون نخبا لأنهم كانوا يدمنون الأفستين (شراب مسكر) ويعيشون حياه الدعارة وأخلاق منحلة وعدم الاعتقاد الديني وهي كلها عيوب لا يمكن إلا أن تضاعف احتقار الجزائريين لهم.[2]

في 18 ابريل 1841م صدر قرار إداري يتضمن 15 مادة تقنن العلاقة بين الهجرة والاستيطان بما لا يترك مجال لأي خطأ في تفسير أو تبرير هذه العلاقة حيث نصت المادة 1 و2 من على أن تخضع عمليه إنشاء المستوطنات في الجزائر وإسكان فرنسيين أو أوروبيين بها شروط وترتيبات إدارية. [3]

كانت بداية الاستيطان في المناطق الساحلية بالدرجة الأولى وهو ما سمح بظهور قرى استعمارية استيطانية خاصة بهم كما بدأت حركة الإستيطان تشهد توسعا أكثر حيث شمل كل الأوروبيين فقامت فرنسا بتسهيل تهجرهم من أوطانهم إلى الجزائر على متن سفنها ومنحهم فرص النجاح في الأراضي الجديدة.[4]

وإثر وصولهم إلى المستوطنة تمنح لهم قطعة أرضية للبناء وقطعة أرضية ثانية للفلاحة،[5] ففي سنة 1843م وحدها وصل إلى الموانئ الجزائرية 14137 مهاجرا منهم 12675 من الفرنسيين والباقي من الألمان والإيرلنديين والسويسريين.[6]

ثم جلب العديد من المهاجرين بواسطة الإشهار الذي كانت تقوم به فرنسا في بلادها فبين 1840 1846 جاء إلى الجزائر 194887 مقابل 117722 ذهابا من الجزائر أي ربح 77,000,165 مهاجرا لاسيما الملاكين الصغار من جنوب فرنسا وشمال الشرقي منها. [7]

[1] بوعزة بوضرساية، المرجع السابق، ص 207.

[2] محفوظ قداش، المرجع السابق، ص 157.

[3] عدة بن داهة، المرجع السابق، ص 124.

[4] بوعزة بوضرساية، المرجع السابق، ص 208.

[5] عدة بن داهة، المرجع السابق، ص 126.

[6] صالح عباد، المرجع السابق، ص 11.

[7] محفوظ قداش، المرجع السابق، ص 159.

اشتدت الهجرة الأوروبية مرة أخرى بعد قرارا 1844م و1846م وهم القراران اللذان يسمحان للإدارة بمصادرة الأراضي الجزائرية غير المزروعة والتي لا يملك أصحابها وثائق تثبت الحيازة وبشكل لم يسبق له مثيل، ففي سنة 1845م وحدها وصل إلى الجزائر أكثر من 46 ألف مهاجر الشيء الذي أدى الى توسيع دائرة الاستيطان إلى الغرب والشرق ففي الغرب حاول القائد العسكري "لامور سير" أن يعتمد على الرأسماليين في إنشاء المستوطنات.[1]

فخلال المرحلة الممتدة من 1842 1845 أنجز 35,000 مركز تعمير و27 قرية استيطانية في الساحل، وتزامنت عملية التوسع العمراني مع إجراءات الاستيلاء على المناطق السهلية الثلاث الشرقية الوسطى الغربية. [2]

في عهد الجمهورية الثانية وخاصة بين 1848 1850 استقبلت الجزائر مواكب من المهاجرين لتعمير مراكز الاستيطان 42 للتعمير الموقعة للاستعمار وفي ديسمبر 1850 جاء 12666 معمرا في قوافل و7836 جنديا قديما. [3]

حظي الاستيطان الرسمي والحر بدعم راندون الحاكم العام للجزائر (1852-1858)، حيث مكنت اللجان الخاصة بتسوية الصفقات والمؤلفة من إداريين مدنيين الكولون من الحصول على الأراضي الضرورية لإنشاء مستعمراتهم ففي إقليم قسنطينة أوصى زويفل عامل عمالة بإبقاء على الربع من الأراضي الزراعية أو على نصف المجال الذي بحوزتهم للجزائريين. [4]

فبين 1851-1872 كان تزايد السكان الأوروبيين متطورا وذلك خاصة بناء على الهجرة مر عدد السكان الأوروبيين من 131283 إلى245117 (129601 فرنسيا و115516 أجنبيا) يعني زيادة 113834 منها 105932 مهاجرا.[5]

[1] صالح عباد، المرجع السابق، ص 11.

[2] عثمان فكار، الاستيطان العمراني الفرنسي في الريف الجزائري مقاربة سوسيوتاريخية، مجلة جامعة دمشق، مج: 29، ع: 3أفريل 2013، ص 590.

[3] محفوظ قداش، المرجع السابق، ص 159.

[4] عدة بن داهة، المرجع السابق، ص-ص 130-131.

[5] محفوظ قداش، المرجع السابق، ص 159.

طبقت الجزائر الجمهورية كرد فعل على السياسة الإمبراطورية سياسة إستيطان رسمي، وكانت تأمل تحقيق إعمار ريفي فرنسي بفضل التنازل المجاني عن الأراضي بشرط وافق هو الإقامة الإجبارية فاستدعى في بادئ الأمر سكان الألزاس واللوريين الذين كانت الحكومة قد وعدتهم منذ آذار 1870، بمائة ألف هكتار من الأراضي الجيدة والواقع أن هجرة هؤلاء المنفيين كلهم تقريبا عمال مصانع كان فاشلا. [1]

إن تشجيع سلطات الاحتلال للإستيطان هو الذي فتح شهية الأوروبيين وحفزهم إلى المجيء إلى الجزائر حيث قال لويس فينون: " **إذا كان ما بين 20 و25 ألف مستوطن أوروبي من فرنسا وأجانب يستوطنون كل عام إفريقيا –يعني الجزائر –فسوف نصل عند نهاية القرن من حيث عدد السكان ما بين 800 إلى 900 ألف نسمة من العرق الأوروبي وما بين 4و 4,5 مليون من الأهالي وجزء كبير منهم مفرنسون**".[2]

أنشئت الإدارة الفرنسية أكثر من 197 قرية إستيطانية كان يسكنها في عام 1882م 30 ألف نسمة اختير نحو نصفهم محليا ولكن شرط الإقامة الجبرية حرف بسهولة وراحت كثيرون من المتنازل لهم يعهدون لإستغلال أراضيهم إلى مزارعين بلديين ومنذ 1882م كانت 2331 عائلة قد تخلت عن أراضيها.[3]

نشط النواب ممثلي المستوطنين بالجزائر في الفترة الممتدة من. 1881-1900 من أجل الحصول على الأموال والأراضي مدعين أن الإستيطان لم يكلف حتى 16,5 مليون فرنك وطالبو فرنسا المزيد من الأموال، واقترحت الحكومة العامة إنشاء صندوق خاص بالاستيطان.[4]

بعد عام 1887 استأنفت عمليات الاعتراف بحقوق الدولة فكان المرسوم الجديد الذي طبق حتى عام 1899 على 224 قبيلة لم تكن قد عرفت 1863 فأتاح تقديم نحو 957000 هكتار مجانا إلى أملاك الدولة. [5]

[1] شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، ص-ص 85-86.

[2] بوعزة بوضرساية، المرجع السابق، ص 210.

[3] شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، ص 86.

[4] حسنة كمال، المرجع نفسه، ص-ص 543-544.

[5] شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، المرجع السابق، ص 87.

إلى جانب أراضي البلديات وتم تسليم 120097 هكتارا إلى مهاجرين أوروبيين فيما بين 1891إلى 1900 وبذلك وصل مجموع ما سلم للمهاجرين الأوروبيين خلال 30 عاما 287 ألف هكتار أي ما بين 1871-1900.[1]

- من عام 1870-1900 معظم المهاجرين أجانب من جميع الجنسيات 260000 مهاجر أوروبي تقريبا.
- في عام 1872 كان. 60% أوروبيون من سكان المدن.
- في عام. 1886 ارتفعت هذه النسبة الى 63%.
- في عام 1896 كان عدد الفرنسيين 318000 منهم. 50000 متجنسين. والأجانب 216000.
- في عام 1901 كتن عدد الفرنسيين 364000 متجنس وعدد الأجانب 189000.[2]

[1] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 32.

[2] شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، المرجع السابق، ص 93.

3-وسائله:

وتبدأ سلسلة الأعمال القذرة التي اشتهرت بها فرنسا من السطو والمصادرة والتقسيم والتفتيش والنهب،[1] حيث يقول دوطوكفيل: "إن قطاع الأملاك العمومية هناك واسع جدا والأراضي التي يملكها هي أجود أراضي البلاد، يمكننا توزيع هذه الأراضي على المزارعين والأوربيين دون الاعتداء على حق أحد".[2]

حيث أعطت فرنسا نموذجا لما سيكون عليه مصير البلاد في السياسة التي اتبعتها لقد أطلقت يدها منذ البداية في ممتلكات الناس بالمصادرة والحجز والاستحواذ بالطرق المختلفة وسلب أغنياء المدينة أموالهم ومدخراتهم وابتزازها ابتزازا تحت التخويف والتهديد والأساليب الأخرى.[3]

مهد كلوزيل لخططه باتخاذ عدة إجراءات ففي8سبتمبر 1830 أصدر الأوامر بالاستيلاء على أملاك الدولة وأملاك الحبوس المخصصة لأغراض دينية كما أمر الحراسة على أموال الأتراك إلى مصادرة صريحة وهكذا انفسح المجال أمام المهاجرين الأوربيين لاستغلال موارد البلاد المقهورة.[4]

كما اقترح م. ستوكمار على إدارة الاحتلال الفرنسي في الجزائر جلب البترولين إلى الجزائر لاستخدامهم في مشاريع الزراعية لاسيما استغلال الضيعات وهذا ضمانا لأمن وسلامة مزارعهم، وبأمر من العقيد مارانغو سخر المحكوم عليهم من السجناء للقيام بأعمال الاستصلاح والتشجير في ضواحي العاصمة.[5]

لجأت الحكومة الفرنسية لوسائل غير طبيعية لإرسال المستوطنين إلى الجزائر وجدت في سنة 1831م أن عددا من المهاجرين السويسريين والألمان كانوا بميناء الهافر ينتظرون السفن التي تنقلهم إلى الولايات المتحدة ، فأنزلتهم السلطات الفرنسية في إحدى السفن التي حملتهم إلى الجزائر وأنشألهم كلوزيل قريتين قرب العاصمة، أنشأ كلوزيل أول مستعمرة زراعية أوروبية في بوفاريك وتولت الدولة توزيع الأراضي على المهاجرين مجانا ومدهم بالمعونة المالية كتقديم الألات الزراعية والحيوان حتى يتمكنوا من إعداد الأراضي للزراعة ثم تصبح ملكا للمهاجرين بعد نجاحهم في العملية .[6]

---

[1] مسعود مجاهد الجزائري، أضواء على الاستعمار الفرنسي للجزائر، د ط، 2015، ص6.

[2] ألكسي دوطوكفيل، نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال والاستيطان، تر: إبراهيم صحراوي، ديوان المطبوعات الجامعية، 2008، ص189.

[3] جمال قنان قضايا ودراسات معاصرة في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر منشورات المتحف الوطني للمجاهد، د ط، د س، ص-ص 117-118.

[4] صلاح العقاد المرجع السابق، ص132.

[5] عدة بن داهة، المرجع السابق، ص-ص 46-47.

[6] صلاح العقاد، المرجع السابق، ص133.

لقد كانت فرنسا تريد من خلال توظيف الطاقات العسكرية في مجال الزراعة وتهيأة الأرض خلف مجتمع محارب ومزارع في آن واحد، كما الرغبة القاطعة لفرنسا في إستيطان الجزائر يؤكدها صدور مرسوم 22جويلية 1834م الذي ألحق الجزائر بفرنسا وشجع الهجرة وطمأن المستوطنين على البقاء في الجزائر. [1]

كما تم الاستيلاء على أراضي الجزائريين لتمنح للإقطاعيين من أبنائها ومن لاذ بهم من طريدي الجنسيات، وإلحاق جانب كبير من هذه الأراضي المغتصبة بالكنسية لتزويد ثروتها.[2]

مما أدى إلى فرار عدد المستوطنين من38ألف سنة 1840م إلى 109 آلاف سنة 1848م من بين هؤلاء 52ألفا من المستوطنين أي أن معظم المستوطنين ينتمون إلى جنسيات أخر.[3]

أصدر بيجو في 18 أبريل 1841م قرار يتضمن 15 مادة تشرح بالتفصيل شروط الاستفادة من الأراضي الزراعية في الجزائر، وتمثلت المادة الخامسة من هذا القرار فقد منحت للكولون الجدد الحق في المطالبة بقطعة أرضية مقابل ربع سنوي يدفعه الكولون للدولة يسلم له سند ملكية نهائي.[4]

لم يكتف بيجو بأراضي الدومين و الأوقاف التي صودرت من قبل بل أصدر قوانين جديدة في مصادرة القبائل، أهمها قانون 1845م الذي ينص على حق الدولة في مصادرة الأراضي، كما أصدر في عام 1844م أمرا يقضي بإلقاء منع حق التصرف في أراضي الحبس ووزعت نسبة كبيرة منها على الوافدين الجدد من الأوروبيين، وكما كانت عملية استيطان الأوروبيين في الجزائر تتدرع ضمن الأهداف ذات بالنسبة للإدارة الاستعمارية فقد تم تحويل هذه الأراضي التي سلبت من الجزائريين إلى الأفاقين من الأوروبيين.[5]

تحصلت مؤسسة union Agricole سنة 1845م على 3.000هكتار وهو امتياز يرمي لتوطين 300عائلة أوروبية مع الالتزام بتوفير المعدات الزراعية لها والقطع الأرضية الزراعية.

والإيواء المهاجرين الجدد أنشئ 42 مركزا استيطانيا جديدا ومنح لكل عائلة من 80 إلى 10 هكتار من الأراضي إلى جانب تزويدها بالمعدات الزراعية والحيوانات والبذور والمؤن الغذائية [6]

[1] عدة بن داهة، المرجع السابق، ص-ص 50-51.
[2] مسعود مجاهد الجزائري، المرجع السابق، ص7.
[3] صلاح العقاد، المرجع السابق، ص134.
[4] عدة بن داهة، المرجع السابق، ص-ص 54-56.
[5] جمال قنان المرجع السابق، ص19.
[6] عدة بن داهة، المرجع السابق، ص57.

كان لتغيير النظام السياسي في فرنسا تأثير المباشر على السياسة الفرنسية الاستعمارية في الجزائر فقيام ما يسمى بالنظام المدني كان تجسيدا لرغبة عميقة، طالما طالب بها أولئك المهاجرون من الأوروبيين الذين كان معظمهم من الأفاقين المغامرين الذين اتخذوا الجزائر وطنا.[1]

عمل كل من العقيد "دي لامور سيار" والعقيد "بيدو" على إنشاء مراكز استيطانية كبرى لجمع الفلاحين الاوروبيين في الجزائر حيث طلب من الحكومة الفرنسية قروضا مالية لا تقل عن 200.000 فرنك لتثبيت 2332 عائلة أوروبية ودعا الحكومة إلى تهيئة المواقع والطرق وحفر الآبار وبناء السدود للسقي، كما تم إتباع سياسة انتزاع الأراضي الزراعية من الفلاحين الجزائريين عن طريق المقايضة أوعن طريق شرائها منهم بأسعار زهيدة أو طردهم منها.[2]

وقد أسندت مهمة فحص هذه العقود بمقتضى أمر صدر في عام 1846م للجنة على مستوى الولاية العامة ليس فيها ممثلا واحد عنه السكان المعنيين بهذا الإجراء ،كما اتسعت عملية السلب هاته بإجراءات أخرى صدرت في هذا المجال والتي أبرزها حق الإدارة الإستعمارية في وضع يدها على الممتلكات من أراضي وعقارات لعرض المصلحة العامة، لقد وضعت السلطات الفرنسية عدة مشاريع وقوانين حول هذه المسألة لتصدر تحت مسمى "سنتوس كونسيلت" عام 1863م مقتنعة بذللك بداية مرحلة جديدة من السلب وتفقير الشعب، وقبل أن تتجرأ سلطات الإحتلال على تنفيذ سياسة سلب الأراضي بشكل واسع كان عليها أن تقضي على كل إمكانية لمقاومة هذا النهب.[3]

أما من حيث الهجرة والإستيطان فقد رسمت الجمهورية لنقل 200ألف مستوطن إلى الجزائر واعتمدت مبلغ 50 مليون فرنك بتنفيذ عمليات الهجرة، وهكذا بلغ مجموع المهاجرين الزراعيين الذين نقلتهم الجمهورية خلال السنوات الأربع80 ألف ولم يستقر هؤلاء سوى 15 ألف ولم تحقق الجمهورية هدفها الرامي إلى نشر الإستيطان الزراعي في الريف فلم يرد عدد المستوطنين الزراعيين على 30 ألف من بين 131 ألفا سنة 1851م.[4]

[1] جمال قنان المرجع السابق، ص-ص 123-124.
[2] عدة بن داهة، المرجع السابق، ص52.
[3] جمال قنان المرجع السابق، ص-ص 119-120.
[4] صلاح العقاد، المرجع السابق، ص-ص 138-139.

أصدر الماريشال بيجو في 10أفريل 1847م والذي يسمح باقتطاع نسبة 5/1 من أراضي الأهالي وتوزيعها على المعمرين الجدد، كذلك نجد المرسوم الصادر عن الجمعية الوطنية بتاريخ 20سبتمبر 1848م والذي ينصب على تأسيس التعاونيات الزراعية في الجزائر الخاصة بالمستوطنين.[1]

بالإضافة إلى القانون الصادر في 26أفريل 1851الذي أقر ملكية المستوطنين في كل أملاك والعقارات وحرية التصرف فيها على أساس أنها ملكية، والمرسوم الذي أصدره نابليون في 2 جوان 1858 والذي نص عل إنشاء وزارة المستعمرات وقد جاء لطمأنة المعمرين بالدرجة الأولى.

صدر مرسوم26 أوت 1881 والذي يهدف أساسا إلى توطين الوافدين الجدد من المهاجرين الأوربيين في الجزائر. [2]

وأيضا قامت بإصدار القرار المشيخي الشهير sénatus-consulte الصادر في 22أبريل 1863م واستبدل حق استفادة القبائل الجزائرية من أراضي العروش بملكيتها وفرض تقسيمها بعد ذلك على الدواوير وعلى الافراد لتفتيتها وتحويلها إلى ملكيات فردية غرض تحقيق الترقية الثقافية أي جذبهم إلى الحضارة الفرنسية، وبذلك انتقلت مساحات هائلة من الأراضي إلى السلطات الاستعمارية بلغت قرابة 6ملايين هكتار سنة 1866م منها 508000هكتار من الأراضي الزراعية للكولون وتحول الكثير من الجزائريين إلى خماسين في حقولهم بعدما كانوا ملاكين.[3]

ومن أكبر الجمعيات التي استفادت من سياسة الإمبراطورية الثانية جمعية جنيف التي منحت امتيازا لإستغلال 20 ألف هكتار والجمعية الجزائرية العامة التي منحت 100 ألف هكتار، وإذا كانت هذه الجمعيات قد ساعدت في هجرة عدد أخر من المستوطنين فإن ذلك كان من أجل تنفيذ المشروعات الانتمائية التي استدعت وجود عمال فنيين، كما أن جمعية الغابات حصلت على امتياز لاستغلال الغابات الجزائرية مدة 90 سنة ثم باعت امتيازها إلى ثلاثين مستوطنا مما أدي إلى ظهور الملكيات الزراعية الكبيرة في الجزائر.[4]

-لقد كانت أول خطوة بادرة بها حكومة الجمهورية الثالثة هي ترحيل سكان الألزاس واللوريين إلى الجزائر ،ثم تعددت أساليب اغتصاب الأراضي الجزائريين لصالح المستوطنين من أجل تحطيم نظام الملكية الزراعية ، بحيث

[1] بوعزة بوضرساية، المرجع السابق، ص233.
[2] بوعزة بوضرساية، المرجع السابق، ص-ص 233 -235.
[3] بشير بلاح، المرجع السابق، ص159.
[4] صلاح العقاد، المرجع السابق، ص140.

تم صدور قرار 26 جويلية 1873م والذي أباح للمستوطنين التصرف في أراضي الجزائريين وتطبيق القانون الفرنسي على إجراءات بيع الأراضي وتحويل مصالح خاصة لإثبات عقود الملكية الخاصة، كما شجعوا على سن قانون الأهالي 26 جوان 1881م وهو عبارة عن مجموعة من القوانين الاستثنائية فرضت على الجزائريين وتقضي بهم إظهار الطاعة والخضوع الكلي للمستوطنين .[1]

-ولقد استخدمت الإدارة الأراضي المصادرة نتيجة ثورة المقراني 1871م لتوسيع مناطق الاستيطان وقد جاء في ذلك قانون 30 مارس 1871م معلنا تطبيق مرسوم 1845م الذي أباح مصادرة أملاك الجزائريين الذين يقومون بنشاط عدائي ضد فرنسا.[2]

[1] عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص199.

[2] حياة قنون، الاستيطان الفرنسي ومصادرة أراضي الجزائريين خلال القرن التاسع عشر، مجلة الحوار المتوسطي، ع:3-4، ص152.

4-انعكاسه على المسلمين الجزائريين (سياسيا، اقتصاديا، ثقافيا):

- **سياسيا:**

لم يصمد المجتمع الإسلامي أمام توسع الاستيطان فقد تحطم المسؤولون عنه وانهار تماما وتسارع بعد عام 1870م انحطاط العائلات الكبرى. حيث أصبحت مشبوهة ومحرومة من القيادات فعاشت الفقر والخمول ولم يبقى سوى بعض عائلات والمرابطين وبعض السلالات ذات النفط الأبوي في الجنوب والبرجوازية الضعيفة في المدن التي تتكون من المثقفين والقضاة والتجار.[1] كما بلغ الاستعمار الأوروبي ذروته في الفترة ما بين 1870_1914.

قدمت سيطرة المستوطنين خلالها على ثروات البلاد وعلى إدارتها وتحطمت أركان المجتمع الجزائري سواء كانت القبلة أم الهيئات القيادية في المجتمع التي تعتمد على الأصل والمال والزعامة لتنبيه وتحويل معظمهم إلى عمال لخدمة الرأسمالية الإستعمارية.[2]

- **اقتصاديا:**

أصيبت الطبقة الفلاحية العربية، هي أيضا بضرر شديد إذا كانت ضحية نزع الملكية المستمر الذي إزداد بسبب البيوع التي أجراها الفلاحون المعمرون[3].

حيث أدت عملية نزع ملكية الارض من الجزائريين إلى خلخلة عنيفة في البناء الإقتصادي والسكاني للبلاد وإمتدت أثارها لفترة زمنية طويلة، وأثر انتزاع الأراضي الخصبة على احتياجات السكان للمواد الأساسية الغذائية مما أدى إلى إنتشار الفقر والبطالة بين الجزائريين إضافة إلى هجرتهم إلى المدن وإلى خارج الجزائر بحثا عن العمل بعد أن افتقدوا أرضهم وفرض العمل في بلادهم.[4] وظل الفلاحون المسلمون طويلا يعملون في أملاك الأوروبيين وعملوا كخماسين في خدمة الفرنسين.[5]

---

[1] شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، المرجع السابق، ص97.

[2] صلاح العقاد، المرجع السابق، ص 153.

[3] شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، المرجع السابق، ص 98.

[4] عبد المالك خلف التميمي، المرجع السابق، ص 21.

[5] شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، المرجع السابق، ص 101.

بالإضافة إلى تبرير الأراضي وفرضت الضرائب أدى إلى تردي الأوضاع الإقتصادية للجزائريين وزاد الأمر سوءا حدوث الجوائح والقحوط، فتوالت الأزمات الاقتصادية على البلاد[1].

كما تم تشويه بنية الاقتصاد الجزائري وإلحاقه بالاقتصاد الفرنسي وإفقار الجزائريين وانخفاض مستويات معيشتهم إلى أدنى المستويات في العالم بسبب تدمير أملاكهم ومواشيهم ومصادرة أراضيهم، فتحولوا من ملاك أرض إلى زراعيين،[2] وأدى تطبيق المراسيم إلى فقدان الأهالي لأراضيهم الفلاحية[3].

فكان الهدف من هذه القوانين هو فرنسة الأراضي وإخضاعها للقانون الفرنسي، إذن ذلك يعني ببساطة استبعاد أحكام الشريعة الإسلامية من المعاملات الفرنسية على الأوقاف لاسيما المخصصة للأراضي المقدسة وحتى استبعاد حتى الشفقة في الأراضي لأنه لا يتوافق مع القانون الفرنسي ويشكل عائقا أمام البيوع العقارية من الأهالي لفائدة المعمرين.[4]

تقهقر الحياة الرعوية:

كان النشاط الاقتصادي قبل الاحتلال الفرنسي يعتمد بشكل كبير على تربية الماشية، لكنه شهد تراجع بعد 1830م ويرجع ذلك إلى مصادرة الأراضي وتوسيع المساحات المزروعة على حساب الأراضي الرعوية وغلق العديد من مداخل الغابات التي تعود السكان على اتخاذها مناطق للرعي مما أثر سلبا على الثروة الحيوانية وهذا مؤشر خطير للفقر.[5]

فقد الجزائريون نصف ماشيتهم حوالي 13 مليون رأس عام 1867م و8 ملايين عام 1870م، بالإضافة إلى انخفاض الإنتاج الجزائري من القمح الصلب من 83٪ إلى 81٪ من إنتاج الجزائر الكلي مما تدهور إقتصاد الجزائريين خلال هذه الفترة تتبع عن تدني في المستوى المعيشي للفرد الجزائري ويصف الكاردينال لافيجري هذه

[1] عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص 114.

[2] بشير بلاح، المرجع السابق، ص 161.

[3] بوعزة بضرساية، المرجع السابق، ص 189.

[4] فؤاد عزوز، انعكاسات السياسة العقارية على المجتمع الجزائري 1530-1900، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، مج:16، ع:3، سبتمبر 2020، ص 143.

[5] رفاف شهرزاد، سياب خيرة، التشريعات العقارية الفرنسية أداة أخرى لسلب أملاك الجزائريين 1830-1873، مجلة الأحياء، مج: 20، ع: 26 سبتمبر 2020، ص 763.

الحالة بقوله: "**منذ أشهر عديدة فإن عددا كبيرا من العرب لا يعيشون إلا على حسب الوحل أو أوراق الأشجار** "[1].

كان من المفروض نظرا لضخامة رؤوس الأموال وكثرة الشركات التي يسيطر عليها المعمرون أن تزدهر الحياة الاقتصادية نقص إنتاج الحبوب بنسبة 20٪ وعدد الأغنام إلى النصف ما كان عليه ولقد تسببت سيطرة الأوروبيين على البلاد في إضعاف أصحاب البلاد الشرعيين وانتشار الفاقة المدقعة بينهم وأصبح أكثر من نصف مليون شخص يسكنون الأكواخ[2].

- **ثقافيا:**

تميز الاستعمار الفرنسي في الجزائر بفرض اللغة الفرنسية على المجتمع فقد أولى المحتلون عناية خاصة بالمدرسة لكونها تعد الوسيلة الناجحة التي يمكن من خلالها تحقيق الغزو المعنوي للجزائريين وإدماجهم في المجتمع الفرنسي فكانت المدرسة بالنسبة لهم هو ذلك الجسر الذي يربط بين الشعبين وتعبر من خلاله التأثيرات المختلفة.[3]

كما اتبعت السلطات الفرنسية عدة أساليب للتأثير على المجتمع الجزائري نذكر منها:

✓ استعمال القيادات العربية في مهمة نقل المأثر والعادات الحضرية المختلفة وخاصة الفاسدة منها إلى الجزائر كانت ترسل الكثير من الوفود لزيارة فرنسا وعندما تعود تحدث الأهالي عن مشاهداتها في فرنسا فيؤثر ذلك عليهم ويجعلهم ينقادون للإدارة الإستعمارية على أمل أن يصبح مستواهم الحياتي بمستوى الفرنسيين.

✓ إرسال أطفال صغار وشباب أغرار للتعليم في فرنسا وأول من طبق هذه الوسيلة هو الجنرال كلوزيل.

قامت السلطات الاستعمارية في قسنطينة سنة 1839 بإرسال خمسة من الشبان الذين ينتمون إلى العائلات العريقة والحضارية إلى باريس «ليوذوقوهم الحضارة وينبهروا بها عند الفرنسيين وليعودوا مبشرين ومنذرين في قومهم داعين إلى الخنوع " .[4]

---

[1] بوعزة بضرساية، المرجع السابق، ص191.

[2] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 52.

[3] أرزقي شويتام، سياسة الاستيطان الفرنسي في الجزائر 1830-1914، مجلة التاريخ المتوسطي، مج: 2، ع: 2، ديسمبر 2020، ص 211.

[4] الغالي غربي، المرجع السابق، ص ص 217-218.

وكانت نسبة نمو التعليم في الجزائر نموا بطيئا فقد عدد التلاميذ المتمدرسين في المدارس الفرنسية الإبتدائية في مطلع القرن العشرين 33،397 تلميذا مسلما 4،3 من عدد التلاميذ البالغين من المتمدرسين.[1]

بالإضافة إلى الانعكاسات وتحطيم وتدمير البناء العقائدي الفكري للمجتمع الجزائري المتمثل في الدين الإسلامي واللغة العربية والسعي لخلق فئات منسلخة من عاداتها وتقاليدها، فكانت أول الأمور التي وجهت إليها الضربات هي المساجد بتحويلها إلى كنائس وثكنات وتعليق الكثير منها، كما استولت على الأوقاف الإسلامية فأدى هذا إلى توجيه ضربة قوية للتعليم العربي الإسلامي.

حيث كتب دي طوكفيل في أحد تقاريره سنة 1847 م واصفا هذا الأمر قائلا: " **تركنا المدارس تتداعى وبعثرنا الحلقات الدراسية وتوقف توظيف رجال الدين ورجال القانون وهذا يعني أننا جعلنا المجتمع الإسلامي أشد بؤسا**".[2] ونظرت الإدارة الاستعمارية على أن الأوقاف تمثل عقبة في وجه مشروع فرنسا الاستيطاني في الجزائر وهو جعل أحد الكتاب الفرنسيين يقول: " **إن الأوقاف تتعارض سياسته الاستعمارية وتتنافى مع المبادئ التي يقوم عليها الوجود الاستعماري في الجزائر.**"[3]

بالإضافة إلى العمل على تدمير الأوقاف والتعليم العربي الإسلامي والسعي إلى تشويه القضاء الإسلامي ونزع السلطة من القاضي المسلم في إصدار الأحكام في الجنايات والجنح وأوكلت هذه المهمة للقضاء الفرنسي.[4]

[1] أرزقي شويتام، المرجع نفسه، ص 211.

[2] الغالي غربي، المرجع السابق، ص ص 214-215.

[3] فؤاد عزوز، المرجع السابق، ص156.

[4] الغالي غربي، المرجع السابق، ص ص216.

خاتمة الفصل:

يرجع التفكير في إستيطان الجزائر إلى مخططات قبلية أيدت فكرة الإستيطان خاصة بعد الإحتلال وتشجيع الحكومة له وبعض قادتها العسكريين ويهدف هذا إلى جعل الجزائر أرض فرنسية، حيث مر الإستيطان الفرنسي بعدة مراحل فالسنوات الأولى استولى المدنيين على العقارات الحضارية وعملت الإدارة الإستعمارية لإغرائهم وجلبهم إلى الجزائر للتعمير وكان بيجو و كلوزيل وغيو أحد الداعمين لحركة الإستيطان وكانت بداياته في المناطق الساحلية ثم انتقل إلى الأرياف وبدء عدد المستوطنين يتزايد سنة بعد سنة نتيجة دعم الإستعمار الفرنسي باتخاذ إجراءات بإصدار الأوامر بالإستيلاء على اراضي الجزائريين وإنشاء مرتكز استيطانية فانعكس هذا على المجتمع الجزائري المسلم حيث تحطم المسؤولون عنه وانهار تماما، وأدت عمليات نزع الأراضي إلى احتياجات السكان للموارد الأساسية وأثر هذا على الثروة الحيوانية بالإضافة إلى تدني المستوى المعيشي للفرد الجزائري.

الفصل الثالث: الاستيطان والاحتلال في فلسطين 1866–1967

1- الاستيطان الغير منظم

2- بداية ظهور الجمعيات الصهيونية 1866–1897م

3- أهداف الاستيطان ووسائله

4- موقف المجتمع الدولي والعربي منه

5- فلسطين إلى أين؟

1-الإستيطان الغير منظم:

لقد بدأ العمل في الإستيطان الصهيوني سنة 1824م حيث قام نفر من المؤرخين وعلماء الآثار اليهود بإجراء دراسة حول إمكانية الإستيطان في فلسطين. [1]

شرعت إنجلترا بالضغط على السلطان العثماني من أجل السماح بهجرة يهودية كبيرو إلى فلسطين، حيث كتب اللورد بالمرستون وزير الخارجية البريطانية في 11آب عام 1840م إلى السفير البريطاني إلى السفير العثماني "سيكون من الأهمية البالغة إعلان السلطان تشجيع اليهود على العودة والإستيطان في فلسطين أطلب من سعادتكم وضع هذه الاعتبارات تحت ملاحظة الحكومة التركية ودفعها بقوة للقيام بهذا التشجيع".[2]

كما سعى الرواد الأوائل من يهود ألمانيا عام 1860 م إلى الهجرة إلى فلسطين، وقد تزعم هذه الحركة رجل يهودي يدعى " هوفمان " وكانت دعوته ذات مظهر ديني، فأسس جمعية دينية عرفت باسم " تامبل " أو جمعية "محبي القدس الشريف". حيث طلب من السلطان العثماني ترخيصا بتأسيس مستعمرة يهودية ألمانية في الأراضي المقدسة، وفي عام 1869 م بدأت قوافل ورتنبرغ تطأ أرض فلسطين حيث استقرت في حيفا، وقام هوفمان بابتياع أراضي في يافا والقدس وأسكن فيها المهاجرين الألمان الذين أسسوا قرية صارونة التي تبعد عن يافا ثلاثة أرباع ساعة. [3]

وكان لإمدادات الأليانس الإسرائيلي العالمي أثر واضح في تدعيم عمليات الهجرة والإستيطان بعد تأسسه عام 1860م بفرنسا لواسطة ستة أشخاص من اليهود الفرنسيين البارزين وهدفه تحرير اليهود من الجهل والتشتت والدفاع عن مصالحهم حيثما وجدوا، وكان الأليانس يولي أهمية كبرى لتعليم الفرنسية والعبرية، وبدأ بإرسال المندوبين إلى فلسطين ودراسة أوضاعها والبحث عن سبل لإمتلاك الأراضي لتكون بمثابة نواة للمستعمرات اليهودية، تعد لإستقبال المهاجرين اليهود [4]

حيث أن هجرة اليهود قد سبقت مؤتمر بازل وتأسيس المنظمة الصهيونية العالمية وكانت مرتبطة بالسياسة اللاسامية التي سلكتها بعض الدول الأوروبية أكثر مما هي خاضعة لتأثير الحركة الصهيونية.[5]

---

[1] -محمد محفوظ جابر، الإستيطان الصهيوني في القدس ومستقبل المستوطنات فيها، دار فضاءات، عمان، الأردن، 2009م، ص 24.

[2] على المحجوبي، المرجع السابق، ص 36.

[3] حسان علي حلاق، المرجع نفسه، ص-ص 78-79.

[4] حسان علي حلاق، المرجع السابق، ص 79.

[5] إياد ملحم، إسرائيل الأمريكية واستراتيجية الاستيطان الصهيوني، دار العلوم العربية، بيروت، لبنان، 2017، ص-ص 43-44.

وعقب ذلك صدر كتاب "موزس هس روما والقدس " عام 1862م والذي قال فيه: "**إن المسألة اليهودية ناتجة عن عدم وجود وطن لليهود، وإن الحل سيكون من خلال بناء القومية اليهودية، وإن ذلك سيكون من خلال تأسيس المستوطنات اليهودية**"، كما قال ليوبنسكر في كتابه " التحرر الذاتي " "**إن الشخصية اليهودية لن تتكامل دون إقامة الوطن القومي اليهودي الفلسطيني وهجرة واستيطان اليهود في هذا المكان**".[1]

اعتمدت المنظمة الصهيونية العالمية الإستيطان كسياسية ذات أولوية في نهجها وسلوكها الداخلي والخارجي وعلاقاتها الدولية لتحقيق أهدافها وغاياتها المتمثلة في إقامة وطن قومي لليهود على أرض فلسطين التاريخية من خلال تهجير اليهود إلى فلسكين والاستيلاء على أراضيها،[2] ولقد امتازت هذه المرحلة بسيطرة مشاريع الاستيطان الفردية وتمثلت بالجهود والمساعي التي بذلها بعض المتحمسين من اليهود.[3]

واتخذت طابعا خيريا، وكان الدافع لها غالبا العطف على فقراء اليهود ومد يد العون والمساعدة لهم ولم تكن هذه الجهود منظمة حيث لم يكن هناك من شيء يربط بينها سوى العطف على اليهود ومن أشهر المشاريع الفردية [4]

وكانت أولى المشاريع التي دعمت هذا الإستيطان:

مشروع مونتفيوري:

تقدم سير موسى مونتفيوري بمشروع لتوطين اليهود في فلسطين أثناء الحكم المصري لبلاد الشام 1831-1840، ويتلخص عرض مونتفيوري برغبته في الحصول على أرضي مائة أو مائتي قرية لمدة خمسين عاما على أن يدفع لمحمد علي ريعا يتراوح بين 15%و20% من إنتهاجها، لكن محمد علي لم يوافق على المشروع وجدد مونتفيوري مجهوده لتنفيذ المشروع واستطاع أن يحصل من السلطان عبد الحميد على فرمان سنة 1840م بإذن شراء قطع من الأرض بالقرب من القدس ويافا وأنشاء فيها بساتين وأسكنها عائلات قليلة من اليهود [5]

---

[1] نظام محمود بركات، المرجع السابق، ص 25.

[2] رياض علي العيلة، أيمن عبد العزيز شاهين، الأبعاد السياسية والأمنية للإستيطان الإسرائيلي في القدس ووضعيتها القانونية، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية 2010، مج: 12، ع: 1، ص 906.

[3] فدوى نصيرات دور السلطان عبد الحميد الثاني في تسهيل السيطرة الصهيونية على فلسطين (1876-1909)، مركز دارسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان 2014، ص 101.

[4] عبد العزيز محمد عوض، المرجع السابق، ص68.

[5] عبد العزيز محمد عوض، المرجع السابق ص-ص 68 -69.

لكن هذا المشروع لم يلق نجاحا على الرغم من اهتمامه به وزيارته لفلسطين أكثر من سبع مرات حيث، أبقت السلطات العثمانية مشروعه مجمدا.[1]

وضع "جون غاولر" أحد الخبراء البريطانيين في الإستيطان الزراعي والحاكم البريطاني السابق لأستراليا مشروعا لإنشاء مستوطنات زراعية في فلسطين وأسس من أجل ذلك عام 1852م جمعية الاستيطان اليهودي في فلسطين، لكن مشروعه فشل نتيجة إحجام اليهود عن المساهمة فيه. [2]

مشروع لورنس أولفانت:

تقدم لورنس أولفانت عضو البرلمان الإنجليزي في سنة 1879م بملاحظة إلى الباب العالي حول إعمار البلاد والقيام بخدمة سياسية وإتاحة الفرصة أمامها للإظهار متكنة من عطف للطائفة اليهودية التي لاقت الاضطهاد في كل مكان، حيث طلب السماح لجماعة من اليهود العثمانيين لإنشاء شركة عثمانية خالصة تقوم بإعمار لواء القدس وتطوير أمور الصناعة والتجارة والزراعة، ولكن مشروع أولفانت فشل في نيل موافقة السلطان عبد الحميد الثاني.[3]

وكانت أولى المستعمرات شكنوت شنعائيم التي أقامها موشيه مونتفيوري غرب بوابة يافا قرب بركة السلطان وقد أقيمت بدعم من السفير البريطاني المعتمد لدى الدولة العثمانية وقد أنشئت سنة 1859م.[4]

مستعمرة مكفيا:

تأسست مستعمرة مكفيا إسرائيل سنة 1870م، تمت هذه المستعمرة وشغلت مساحة حوالي 3210 دونمات وعرفت لدى عرب فلسطين بمستعمرة ناتير نيبة إلى مؤسسات شارلز نيتر.

مستعمرة بتاح تكفا 1878م:

في إشارة أخرى فقد قام اليهود الروس بشراء 2600 دونم من الأرض التي كانت قد عرضتها الحكومة للبيع عام 1883 وذلك بعجز الفلاحين العرب عن تسديد الضرائب فقاموا بشرائها وأضافوها إلى أراضي المستعمرة الأصل.

---

[1] فدوى نصيرات، المرجع السابق ص 101.

[2] نظام محمود بركات، المرجع السابق ص 28.

[3] عبد العزيز محمد عوض، المرجع السابق، ص-ص 80-81.

[4] محمد محفوظ جابر، المرجع السابق، ص 28.

مستعمرة ريشون لينسون:

أنشأت في قرية عيون القرى أو عيون قارة عام 1882م على مساحة 3200 دونم جنوب شرق يافا سكنها ست عائلات إشتروها في المزاد العلني الذي عرضته الحكومة العثمانية.[1]

مستعمرة محانيه يهودا:

وهي أكبر الأحياء الاستيطانية وأقيمت سنة 1887م.

مستوطنة شكنوت هشالوم:

وهي حي صغير جنوب محانيه يهودا وأقيمت سنة 1888م.[2]

مستعمرة يسود همعلات:

أسس مجموعة من يهود بولونيا مستعمرة بالقرب من بحيرة الحولة على أرض 2500 دونم تأسست عام 1883 ونشطت بدعم روتشيلد.[3]

[1] فدوى نصيرات، المرجع السابق، ص-ص 102-104.

[2] محمد محفوظ جابر، المرجع السابق، ص 28.

[3] فدوى نصيرات، المرجع السابق ص 106.

2-بداية ظهور الجمعيات الصهيونية 1866-1897م

الجمعية الصهيونية:

هي جمعية سياسية غرضها الإستيلاء على البلاد المقدسة لتكون مقر ملكهم وعرش سلطانهم وأن الجمعية في أول الأمر لم تظهر طلب الملك وإنما تظاهرت بأنه يجب نقل فقراء اليهود المهاجرين والمنفيين إلى فلسطين ليعمروها ويعيشوا فيها في ظل السلطان عبد الحميد الثاني آمنين

فقال إسرائيل تفويل: "**إن اليهود سيرجعون بكثرة إلى فلسطين مملكتهم القديمة التي لا يمكن أن تغرب شمسها عن سماء أفكارنا** ".[1] في عام 1870 تأسست الجمعية الأمريكية لاستكشاف فلسطين وقامت بتدريب المهاجرين اليهود على شؤون الزراعة. [2]

وبعد أحداث 1881 في روسيا والمجازر التي تعرض لها اليهود هناك ظهرت إلى الوجود جمعيات أحباء صهيون التي أرسلها "ليوبنسكر" وساهم في أعمالها "آحاد هعام"، وتبنت هذه الجمعية فكرة توطين اليهود كما بدأت بإنشاء مستوطنات اليهودية في فلسطين.[3]

وإنظم إليها عدد من الأعضاء المنشقين عن حزب كاديما وازداد نشاطها في الترويج للفكر الصهيوني وتشجيع الإستيطان في فلسطين.

ولم تكن جمعية أحباء صهيون ذات قوة و تأثير في بريطانيا ، لكنها كانت ذات شعبية في أوساط الحركة الصهيونية بشكل عام ، وبدأت النخبة اليهودية تهتم بجمعية أحباء صهيون بعد عام 1891 م حين أصدرت الحكومة الروسية قرارا في 23 أفريل 1891 م بحضر إقامة اليهود في موسكو ، فنزح حوالي 20 ألف يهودي عنها ، ففام زعماء المؤسسات والجمعيات اليهودية في بريطانيا بمحاولة تقييد نزوح يهود روسيا إلى بريطانيا من خلال دعم برامج جمعية أحباء صهيون للإستيطان في فلسطين [4]، ويرجع اسمها نسبة إلى جبل صهيون بالقدس الذي كان يرمز إلى أرض الميعاد .[5]

---

[1] نضال داود المومني، الحركة الصهيونية وفلسطين في الإعلام العربي بين عامي 1897_1914، مجلة دراسات بيت المقدس، مج: 1، ع:21، سنة 2021، ص 136.

[2] نظام محمود بركات، المرجع السابق، ص 30.

[3] نظام محمود بركات، المرجع السابق، ص 30.

[4] إسلام ابراهيم أحمد حرب، المرجع السابق، ص 35.

[5] أسعد عبد الرحمان، المنظمة الصهيونية العالمية، المؤسسة العربية، بيروت، لبنان، 1985، ص 32.

وطرحت هذه الجمعية مسألة إستيطان اليهود بفلسطين، كما أدرجت إحياء اللغة العبرية لتصبح اللغة العبرية لغة اليهود أي لغة يهود أوروبا الوسطى التي هي أقرب إلى الألمانية واحتوت العديد من العبارات العبرية. [1]

في عام 1882م أسس الطلاب اليهود في روسيا جمعية البيلو التي عملت على تهجير أولى الدفعات اليهودية إلى فلسطين للعمل في المستوطنات الزراعية التي بدأت العمل في إنشائها.

في 1883 بإنشاء الجمعية اليهودية الاستعمار في المعروفة باسم بيكا لتتولى عملية تمويل شراء الأراضي في فلسطين وتنظيم الهجرة اليهودية إليها.[2]

في عام 1868 م أقامت جمعية الهيكل الألماني برئاسة كريستوف هوفمان بعض المستوطنات في فلسطين، وبخاصة في حيفا ويافا.

وفي عام 1870 تأسست الجمعية الأمريكية لاستكشاف فلسطين وقامت بتدريب اليهود على شؤون الزراعة. قام البارون روتشيلد بإنشاء الجمعية اليهودية للاستعمار في فلسطين المعروفة باسم بيكا لتتولى عملية تنظيم الهجرة اليهودية إلى فلسطين [3]

جمعية بناي برث (ابناء العهد):

أسسها في 13 أكتوبر 1843م يهودي ألماني من هامبرغ هاجر إلى أمريكا وهي فرع من الماسونية العالمية وتختلف عنها في أنها لا تضم في محافلها غير اليهود، واتخذ رئيسها هنري جونز مدينة نيويورك مقرا للجمعية، ومن نيويورك انتشرت أذرع الأخطبوط اليهودي على شكل محافل يهودية ماسونية لا تضم أحدا من الجنثايل _ الكفار) غير اليهود.[4]

[1] حسان علي حلاق، المرجع السابق، ص 26.

[2] نظام محمود بركات، المرجع السابق، ص 30.

[3] نظام محمود بركات، المرجع السابق، ص 30.

[4] عبد الله التل، المرجع السابق، ص 152.

استخدمت هذه الجمعية مختلف الوسائل لإسكات الألسن وتحطيم الأقلام لمنعها من التعرض لليهود الذين يعيشون في بلاد العالم فسادا وتآمرا وتخريبا، ولم تبق خططها وأهدافها سرية وإنما نشرت على العالم الغربي الأعمى ليأخذ حذره ويدفع عن نفسه شر هذه الجمعية الخطيرة. [1]

جمعية كاديما:

تأسست عام 1887 م شرق لندن، من طرف مجموعة من الطلبة اليهود بالجامعات اليهودية ببريطانيا وكان الهدف من انشائها كما صرح أحد مؤسسي الجمعية صامويل مونتاجو عند افتتاح مقرها الرئيسي عام 1888 م وهو مساعدة المهاجرين اليهود وتعليمهم اللغة الإنجليزية وإبعادهم عن الفصول الدراسية التبشيرية التي ظنوها فصولا لتدريس اللغة الإنجليزية. [2]

أما الهدف المشترك لهذه الجمعيات فقد تجلى في دعم حركة الإستيطان اليهودي في فلسطين، من خلال تشجيع الهجرة إلى الأراضي المقدسة وتقديم الدعم والمساعدات المالية والمعنوية للمهاجرين وقد أدى ذلك كله إلى إقامة المستعمرات الصهيونية الأولى في فلسطين (بتاح تكفا، ريشون، ليزيون، روش بيناه، زخرون يأكوف، الجديره) في مطلع الثمانينات من القرن التاسع عشر.[3]

[1] عبد الله التل، المرجع السابق، ص 153.

[2] إسلام إبراهيم أحمد حرب، المرجع السابق ص-ص 33_34.

[3] أسعد عبد الرحمان، المنظمة الصهيونية العالمية، المؤسسة العربية، بيروت، لبنان، 1985، ص 32.

3-أهداف الاستيطان ووسائله:

لقد كان هدف الحركة الصهيونية من الإستيطان تهجير اليهود من بقاع العالم إلى فلسطين وتوفير كل السبل أمامهم للهجرة، حيث أن مهمة المنظمات الصهيونية لا تقتصر على تجميع اليهود وتشجيعهم على الهجرة أو تهجيرهم إلى فلسطين ولكنها أيضا تتولى مهمة تمويلهم وإسكانهم ودعمهم لشراء الأرض والعمل فيها لأنها كانت تعي أن الإستقرار المادي والمعنوي عامل هام بالنسبة للمهاجر وكيف تحافظ عليه.[1]

توطين المزارعين والعمال الحرفيين اليهود في فلسطين بإنشاء مستوطنات والمستعمرات فيها، وتقوية العاطفة القومية والوعي القومي اليهودي وتنظيمها أي تنمية الوعي الديني لدى اليهود، تهويد الأرض وإبادة وترحيل العرب وتهويد المقدسات والاستيلاء على أرض فلسطين دون سكانها العرب فإن لم تكن الإبادة ممكنة فالترحيل والعزل والإغلاق والاعتقال والحصار والاستغلال.[2]

كان الإنتداب البريطاني في أهدافه وسلوكه لا يزيد عن كونه فترة إنتقال تعمر بريطانيا من خلالها على تمكين الصهيونية من إغراق فلسطين لموجات كبيرة من المهاجرين الغزاة ومن الإستيلاء على الأرض العربية بحيث يصبح أصحابها العرب بلا أرض يملكها غرباء في وطنهم.[3]

وحفز هذا أحد زعمائهم " بنسكر " إلى تأليف كتاب " التحرير الذاتي " قال: **"إن العالم يحتقر اليهود لأنهم ليسوا أمة ولأنهم أجانب في كل بلد يعيشون فيه والعلاج الناجح لهذا الداء المستعصى وإيجاد قومية يهودية لشعب يعيش في أرض الوطن"** حيث ألف هرتزل كتاب الدولة اليهودية سنة 1895م حيث جاء فيه **" أن الحل هو قيام الدولة اليهودية من أولئك الذين لا يطيقون البقاء في البلاد التي تضطهدهم على رقعة من الأرض متسعة تكفي أمة محترمة"**[4]

الضغط على الفلسطينيين من خلال الإستيطان وما يحتويه عن مصادرة الأراضي بهدف ترحيلهم، رسم الحدود المستقبلية لدولة إسرائيل لذلك اتجه إهتمام الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة إلى المناطق ذات الأهمية السياسية

[1] عبد المالك خلف التميمي، المرجع السابق، ص-ص 95-96.
[2] غازي حسين، المرجع السابق، ص 24.
[3] خالد علي فلاح، المرجع السابق، ص 126.
[4] أكرم زعيتر، المرجع السابق، ص-ص 42-43.

والعسكرية مثلما حصل في غور الأردن ومرتفعات الجولان السورية فالاستيطان في غور الأردن لجعل نهر الأردن حدودا سياسية في إسرائيل.[1]

العمل على خلخلة الكثافة السكانية للفلسطينيين في القدس حفاظا على الأمن من خلال تحقيقها عبر عدم السماح لها بإعادة وتوسيع وبناء البيوت لإجبار الفلسطينيين على الرحيل إلى مناطق أخرى ، إحكام السيطرة الإسرائيلية على القدس بحكم موقعها الاستراتيجي المهم فهي تقع في وسط فلسطين وعملت على إستيطان الأراضي الزراعية وإبعاد المزارعين عنها وإقامة المستوطنات والبؤر الاستيطانية علميا وشق الطرق الالتفافية بغرض فرض الأمني وعزل سكان القدس عن محيطهم العربي الفلسطيني في القرى .[2]

بما أن المهاجرين اليهود ينتمون إلى أعراق مختلفة (أوروبا، آسيا، وأمريكا، وأفريقية) وثقافات مختلفة وجاؤوا من مجتمعات مختلفة فإن مسألة دمجهم في مجتمع واحد وإدارتهم يعتبر تحديا صعبا ولا يمكن تجاوزه بسهولة لذلك عمدت حكومات دولة الإحتلال المتعاقبة على إسكان هؤلاء المهاجرين في مجتمعات إستيطانية، وتعمد إسرائيل أيضا إلى إسكان المستوطنين المتطرفين في جوار المناطق الفلسطينية لتنمي وترسخ ثقافة الكراهية والعداء لديهم اتجاه الفلسطينيين. [3]

كما نجد أيضا أنها تهدف من خلال إستيطانها لفلسطين مد حدود أمنها حتى أقصى حدود الوطن العربي والتوسع وتحقيق إسرائيل الكبرى والسيطرة والهيمنة والنفوذ [4]

وسائل الاستيطان الصهيوني:

-انطلقت المنظمات الصهيونية في أنحاء فلسطين مستمية لشراء الأراضي لكن الفلاحين أصحاب أرض العرب على الرغم من فقرهم وتخلفهم والضغط عليهم والضرائب الباهظة عليهم، أخذت المنظمات الصهيونية الكرين كايمت (صندوق المال اليهودي) والكرين هايسود (الإدارة المالية لبناء الوطن القومي اليهودي) والبيكا (جمعية

[1] عبد الرحمان عبد العزيز القيق، سياسة الاستيطان الإسرائيلي 1967-2006 الخليل نموذجا (دراسة حالة)، مذكرة ماجستير في معهد الدراسات الإقليمية-برنامج الدراسات الإسرائيلية، جامعة القدس، سنة 2010م، ص-ص 15-16.

[2]. رياض العيلة، الأبعاد السياسية والأمنية للإستيطان الإسرائيلي في القدس ووضعيتها الثانوية، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد: 12، العدد:1، سنة 2010، ص920.

[3] محمد يوسف، المرجع السابق، ص 73.

[4] هيثم الكيلاني، المرجع السابق، ص 32.

الاستعمار اليهودي في فلسطين تعمل في توسيع نشاطاتها في الإستعمار الزراعي وتملك الأراضي عن طريق استخدامها لوسائل أكبر من السابق وشرائها مساحات شاسعة من الأراضي العربية.[1]

كانت الأساليب التي استخدمتها لحيازة الأرض في فلسطين متنوعة فبعضها أساليب قانونية تجيدها إسرائيل لتبرر إجرأتها وبعضها في القانون الأردني ويرجع إلى العصر العثماني من ذلك أنه يحق التصرف في الأراضي الأميري إذا تركت هذه الأراضي من غير زراعة أورعي وبناءا على هذا القانون تم الإستيلاء على أراضي شاسعة في الضفة الغربية ولجأت إسرائيل إلى استخدام الأوامر العسكرية في الإستيلاء على الأرض بحجة دواعي الأمن أو إقامة الكيان الصهيوني. [2]

1- تهيئة الظروف وتوفير الإمكانيات الضرورية لإنجاح المشروع الصهيوني، فلم ينجر اليهود وراء الشعارات كما فعل العرب، وإنما تولت الزعامة الصهيونية وضع خطة محكمة للوصول إلى الهدف الذي حدده المؤتمر بازل الذي التزمت به المنظمة الصهيونية العالمية.

2- ترويج شعارات مغلوطة: الشرعية على المشروع الصهيوني واعتبروها مع الوقت من المسلمات لا يقبل المناقشة، مثل فلسطين أرض بلا شعب واليهود بلا أرض.

3- إحداث موجة من الإرهاب هدفها تحطيم معنوياتهم وإرغامهم على مغادرة أراضيهم ودفعهم إلى الهجرة إلى البلاد العربية المجاورة، وذلك حتى يسهل عليهم إمتلاك المزيد من الأراضي وتغير الميزان الديمغرافي لصالحهم وقد ساعدهم على ذلك الإعلام العربي الساذج الذي روج تلك الأمان وأدخل في روع الفلسطينيين بأن لا أمن لهم إلا بغادرة موطنهم واللجوء إلى الأقطار المجاورة. [3]

4- العمل على إستيطان فلسطين بجلب العمال الزراعيين والصناعيين اليهود وفق أسس مناسبة ومن خلال إقامة المستوطنات اليهودية فيها.

بث وتقوية الروح القومية والوعي القومي اليهودي بين يهود العالم واتخاذ الخطوات اللازمة للحصول على تأييد الحكومات الأجنبية لضمان تحقيق الغايات الصهيونية.

[1] فلاح خالد علي، المرجع السابق ص-ص 28-29.

[2] عبد المالك خلف التميمي، المرجع السابق، ص-ص 28-29.

[3] هاينز أوفيشر، الاستيطان اليهودي في فلسطين مراحله مصاعبه، تر: ناصر الدين سعيدوني، معاوية سعيدوني، البصائر، سنة 2013، ص-ص 20-21.

تم إنعقاد المؤتمر الصهيوني الأول في مدينة بال سويسرا في أب 1897 بزعامة ثيودور هرتزل وقرر العمل على إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين،[1] كما نجح دعاة الهجرة اليهودية في وضع أقدامهم بفلسطين وعندما تشكلت أول جالية زراعية بالقرب من يافا 1882م، وأسسوا وكالة يهودية تهتم بتنظيم مهاجرين الوافدين لفلسطين بيافا.[2]

وضعت الحكومة قانونا لتشجيع اليهود على الهجرة إلى فلسطين والإقامة والحصول على جنسيتها كما حكمت بالإعدام على عدد من عرب فلسطين العائدين من سوريا وأماكن أخرى.[3]

نظمت السلطات اليهودية عملية الهجرة للعمال الزراعيين والصناعيين وتنظيم استيطانهم في فلسطين، ودعم الروح القومية بين اليهود ساعدت على توفير الهجرة اليهودية اللازمة للإستيطان وبذل الزعماء الصهاينة جل جهدهم للاتصال بمعظم الدول الكبرى آنذاك لكسب تأييدها ومؤازرتها.[4]

حشدت الصهيونية كل إمكانياتها وقذفت بها إلى أرض المعركة معتمدة على مساعدة حكومة الإنتداب البريطاني حيث هيئت الجو ومهدت الطريق فوضعت قانون للأراضي ينص على:

أ- يحرم على الملاكين الذين لا يسكنون فلسطين استغلال أراضيهم.

ب- تحويل الأراضي الأميرية ومساحتها حوالي 12مليون دونم تساوي 45%من مساحة فلسطين كلها

ت- أصبح من حق حكومة الإنتداب نزع ملكية الأرض وبموجب هذا الحق تمكنت الصهيونية من الإستيلاء على مواضع هامة بمساعدة حكومة الانتداب.[5]

حيث كانت الحصيلة الأولى 1882-1903 م 25 ألف نسمة قدم جلهم من روسيا وأوروبا الشرقية أما الحصيلة الثانية فكانت في 1904-1914م قد بلغت حوالي 40 ألف من المهاجرين اليهود الذين أسسوا سنة 1910 م بضاحية يافا مدينة تل أبيب وبذلك تطور اليهود بفلسطين من 24 ألف سنة 1880م إلى 85 ألف تقريبا سنة 1914 م ثم انخفض هذا العدد إلى 6 آلاف خلال الحرب العالمية الأولى، والجدير بالذكر أن جملة سكان فلسطين كانت تقدر سنة 1917م ب 700 ألف نسمة فام يكن اليهود يمثلون هذا البلد عند إعلان وحد بلفور سوى ضئيلة من السكان 9%.[6]

---

[1] نظام محمود بركات، المرجع السابق ص-ص 36-37.

[2] هاينز أوفيشر، المرجع السابق ص 13.

[3] فلاح خالد علي، المرجع السابق ص 134.

[4] نظام محمود بركات، المرجع السابق ص 37.

[5] فلاح خالد علي، المرجع السابق ص127.

[6] علي المحجوبي، المرجع السابق، ص 37.

4-موقف المجتمع الدولي والعربي منه:

ا-موقف الأمم المتحدة:

شكلت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1سبتمبر عام 1947م، لجنة قامت بزيارة فلسطين، حيث أوصت هذه اللجنة بالإجماع على إنشاء دولة مستقلة متحدة اقتصاديا في فلسطين تكون فيها فلسطين تحت إشراف هيئة الأمم المتحدة.

غير أن أعضاء هذه اللجنة انقسموا في النهاية إلى قسمين: أكثرية ذهبت إلى تقسيم فلسطين إلى دولة عربية ودولة يهودية وتدويل منطقة القدس وأقلية ذهبت إلى إنشاء دولة اتحادية مكونة من دولتين أحدهما عربية والأخرى يهودية مع تمتع كل منهما باستقلال الذاتي في الشؤون الاقتصادية، حيث حاز مشروع الأكثرية على أصوات (25دولة) ورفضته 13دولة وامتنعت عن التصويت عليه 17 دولة.

كان الاقتراع على مشروع التقسيم في الجمعية العامة مقررا في 26تشرين الثاني 1947م بعد استفاء المناقشات، إلا أن الصهاينة أيقنو بالفشل إذا جرى ذلك في حينه فضغطوا لتأجيل الإقتراع من يوم إلى أخر حتى جرى ضمان أكثرية الثلثين المطلوب لتمرير ذلك المشروع. [1]

لقد وصف الكاتب اليهودي الفرد ليلنتال الطريقة المكيافيلية التي تم بها الحصول على قرار التقسيم بقوله: "**إن الأمم المتحدة سددت ضربة شديدة إلى هيبة القانون الدولي والنظام الدولي، بمعالجتها المتسرعة التافهة والمتغطرسة لقضية فلسطين**"، ولابد من الإشارة إلى موقف بريطانيا بالنسبة للتقسيم فقد امتنعت بريطانيا عن التصويت على مشروع تقسيم بعدما ما كانت مسؤولة عن خلق قضية فلسطين، غير أن موقفها كان مخادعا للدول المستقلة الأربع.

قرار تقسيم رقم 181: 29 تشرين الثاني عام 1947م إن نص قرار التقسيم إن الجمعية العامة وقد عقدت دورة استثنائية بناءا على طلب السلطة المنتدبة لتأليف لجنة خاصة وتكليفها الإعداد للنظر في مسألة حكومة فلسطين المستقلة، وفيه قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة توحيد القدس وتدويلها في وقت كانت فيه الجمعية العامة ماتزال تدرس مسألة العدوان الإسرائيلي على الأراضي العربية المخصصة لعرب فلسطين.[2]

---

[1] الطاهر فرحات، المرجع السابق، ص-ص 45-46.

[2] حسن محمد أبو جعفر، دراسة نقدية في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 181و 194 المتعلقين بالقضية الفلسطينية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير فر القانون العام، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2008م، ص 26-32.

لقد حددت المواد 11.12.14.10 من ميثاق الأمم المتحدة اختصاص الجمعية العامة في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين في جميع هذه المواد التي ذكرت. تقوم الجمعية العامة بإصدار توصيات غير ملزمة سواء كانت تلك التوصيات بالإجماع أو الأغلبية فإنها لا تتمتع بقوة الإلزام. فالجمعية العامة لا تتخذ التوصيات إلا في المسائل قليلة الأهمية أما المسائل الهامة فيجب أن تعرض على مجلس الأمن الدولي. [1]

تجاهلت إسرائيل قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة التب طالبها بعدم المس بالأراضي المحتلة بإقامة المستوطنات عليها، وأكدت أن ذلك مخالف لاتفاقيات جنيف الدولية التي وقعت عليها إسرائيل نفسها وتعهدت بالالتزام بها ومن هذه القرارات:

القرار الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 14-07-1967م حيث استنكرت تقاعس إسرائيل تنفيذ قرارها رقم (2253) الذي أكدت فيه عدم شرعية الإجراءات التي اتخذتها سلطات الإحتلال الإسرائيلي لتغيير وضع القدس وقررت دعوتها لإسرائيل كي تلغي جميع الإجراءات والامتناع عن أي عمل من شأنه تغيير وضع القدس. [2]

ب-الموقف الأمريكي:

أكد الرئيس الأمريكي ولسون لبلفور عن طريق القاضي براندیس وهو أبرز الزعماء الصهيونيين الأمريكان وكان صديقا حميما للرئيس الأمريكي موافقته على مثل هذه الخطوة، ثم تساءلت الحكومة البريطانية بعد ذلك هما إذا كان الرئيس الأمريكي على استعداد لإصدار تصريح علني يوافق فيه على وعد بلفور (الذي كان حينئذ على شكل مشروع).

كانت علاقات أمريكا بالقضية الفلسطينية تقوم على أساس الرسمي الوارد في الاتفاق الأمريكي البريطاني الموقع في عام 1924م، وكان هذا الاتفاق وغيره من الاتفاقات المشابهة المتعلقة بالانتدابيات الأخرى في الشرق الأوسط ناتجة عن ضغط المؤسسات الأمريكية في سبيل الحصول على فرص تجارية في البلدان الواقعة تحت الانتداب في الشرق الأوسط.[3]

لم يكن الموقف الأمريكي من القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي في فلسطين موقفا جديدا وإنما تعقد جذوره إلى سنوات طويلة مضت ففي السنوات الممتدة بين الحربين العالميتين الأولى والثانية 1917-1948م

[1] أحمد حسن محمد أبو جعفر، المرجع السابق، ص 24.

[2] محمد محفوظ جابر، المرجع السابق، ص 64-65.

[3] أحمد عبد الرحيم مصطفى، الولايات المتحدة والمشرق العربي، عالم المعرفة، الكويت، 1978، ص-ص 49-50.

يمكن وصف الموقف الأمريكي بأنه مشابه للموقف الأوروبي اليوم. حيث مارست الولايات المتحدة ضغوطا كبيرة على بريطانيا لعرض قرار التقسيم على الجمعية العامة للأمم المتحدة، وأبدت تأييدها أو مساندتها له بهدف إضفاء الشرعية على المشروع الاستيطاني والمتمثل بإقامة الدولة على أرض فلسطين عام 1948م [1]

ورغم إعلان الولايات المتحدة الأمريكية أن موقفها بشأن القدس يضل هو نفس الموقف الذي أعلنه السفير "جولد برغ " أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 14 سبتمبر 1968 م أن مستقبل المدينة يجب تقريره عن طريق المفاوضات وليس من جانب واحد، إلا أن استخدامها حق الفيتو ضد قرارات الأمم المتحدة التي تدين الاستيطان في القدس وغيره حيث تأكد أنها منحازة لإسرائيل في التوصل إلى حل في الصراع العربي الصهيوني ، لأن هذه السياسة الأمريكية تزيد من التمادي الصهيوني في سياسة الاستيطان وابتلاع الأراضي العربية في القدس والضرب بعرض الحائط بجميع قرارات الأمم المتحدة . [2]

ج-موقف مجلس الأمن:

وتوصي إنجلترا بصفتها دولة منتدبة على فلسطين وكل دولة أخرى من أعضاء الأمم المتحدة بالموافقة وتنفيذ مشروع التقسيم مع الاتحاد الاقتصادي لحكومة فلسطين على الشكل الآتي:

أولا: يجب على مجلس الأمن أن يتخذ التدابير الضرورية المنوه عنها في المشروع للعمل على تنفيذه.

ثانيا: يقرر مجلس الأمن في أثناء المرحلة الانتقالية ما إذا كانت الحالة في فلسطين تشكل تهديدا للسلم، فإذا قرر أن مثل هذا التهديد موجود فعلا فيجب عليه للمحافظة على السلم والأمن الدوليين أن ينفذ تفويض الجمعية العامة باتخاذ التدابير اللازمة، وذلك بإعطاء الصلاحيات الضرورية للجنة الدولية للقيام في فلطين بالأعمال الملقاة على عاتقها.

ثالثا: يجب على مجلس الأمن أن يعتبر كل محاولة ترمي إلى تغيير نظام حققه وقضى به المشروع بواسطة القوة تهديدا للسلم وقطعا للعلاقات السلمية وعملا عدوانيا.[3]

[1] بلال محمد صالح إبراهيم، الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية وأثره على التنمية السياسية، مذكرة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2010م، ص 61.

[2] محمد محفوظ جابر، المرجع السابق، ص 66.

[3] أكرم زعيتر، المرجع السابق، ص-ص 203-204.

قرار مجلس الأمن (242) في 22 نوفمبر 1967م الذي ينص على الانسحاب من الأراضي التي احتلتها إسرائيل عام 1967م بما فيها القدس.[1]

د-موقف مصر:

حيث طالب النحاس بوقف القمع والإجراءات العسكرية المشددة التي تتبعها السلطات البريطانية مع المناضلين الفلسطينيين وكان رد بريطانيا على ذلك هو تأكيدها على استحالة وقف الهجرة أو وقف العنف مع الثوار العرب حتى تستقر الأمور و يبدو أن الرفض البريطاني لمنع وساطة مصر في حل القضية الفلسطينية ، كان يعكس خشية الحكومة البريطانية من التقارب الواضح بين النحاس وزعماء الثورة الفلسطينية حتى لا يفتح الطريق للتدخل المصري اتجاه القضية ، حيث وقف النحاس أمام مجلس الشيوخ في 12 أغسطس 1937 م معربا عن تأييده لعرب فلسطين ونصرة قضيتهم وأنه بادر بالاتصال بالحكومة البريطانية في هذا الشأن لصيانة حقوق العرب ومصالحهم في فلسطين التر تربط المصريين بها ذكريات دينية وتاريخية مجيدة .

فإن وزيد الخارجية الوفدى ما لبث أن احتج في سبتمبر 1937م أمام عصبة الأمم على فكرة التقسيم، لقد ارتبط اعتراض الوفد على تقسيم فلسطين من رؤيته لأمن مصر القومي فأمن مصر القومي والمصلحة المصرية كانتا عاملا أساسيا في الموقف، فكان النحاس باشا من أوائل الزعماء الذين تنبهوا إلى خطورة قيام دولة يهودية ذات أهداف توسعية على مقربة من حدود مصر على الأمن القومي المصري. [2]

قرارات مؤتمر القاهرة 17-21يناير 1939م:

عقد ممثلو الدول العربية المشتركة في مؤتمر لندن برئاسة وزيد وزراء مصر ثلاث جلسات. كانت الأولى يوم 17 يناير 1939م والثانية يوم الخميس 19 يناير، وقد حضرها عن وفد فلسطين جمال الحسيني والفرد روك حيث وصلا إلى القاهرة يوم الأربعاء يوم 18 يناير وقد بحث المؤتمر في هذه الجلسة مسألة الهجرة ومسألة التمثيل التي لم يبدي المؤتمر بالنسبة لها أي اعتراض على قرار اللجنة العربية العليا، ولذلك اعتبر الأمر منتهيا، وفي جلسة السبت 21 يناير الثالثة والأخيرة، ظهر أن الحكومة البريطانية أرسلت كتابا إلى رئيس المؤتمر تقترح فيه تمثيل حزب الدفاع في الوفد العربي الفلسطيني.

وكان نوري السعيد قد اجتمع بعد وصوله من بيروت بمحمد محمود وبالسفير البريطاني حضر بالإضافة إلى الثلاثة فؤاد حمزة وفي الساعة الخامسة دعي جمال الحسيني من فندق كونتنال إلى فندق سميراميس حيث كان

[1] محمد محفوظ جابر، المرجع السابق، ص 64.

[2] عبد المنعم إبراهيم الجميعي، مصر والقضية الفلسطينية دراسات معاصرة لبعض جوانبها، سنة 2011، ص-ص 38-39.

الاجتماع، وفي الساعة السادسة أعلن أن الاتفاق تام وبأن الوفود ستسافر الساعة التاسعة مساء، حيث جاء في المؤتمر ما يلي:

1-يطرح الوفد العربي الفلسطيني قضية فلسطين في مؤتمر لندن باسم العرب جميعا ويعرض على المؤتمر مطالب عرب فلسطين

2 -يعلن رؤساء الوفود العربية في المؤتمر تأييد دولهم لبيان الوفد العربي الفلسطيني والتزامهم بالمطالب المعروضة.

3-تشترك الوفود العربية في مناقشات المؤتمر على ضوء تأييد مطالب عرب فلسطين والتمسك بالسياسة العربية الرسمية بأن الكلمة الأخيرة في قضية فلسطين وفي كل حل تعرض تعود للشعب العربي الفلسطيني وأن الدول العربية ملزمة بإقرار ما يقره ورفض ما يرفضه.[1]

هـ-موقف جامعة الدول العربية:

أكدت جامعة الدول العربية أن الإجراءات التي تتخذها إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة والمتمثلة في إقامة المستوطنات فيها، تعتبر باطلة بطلانا مطلقا ولا تنتج عن أي أثر قانوني ولا ترتب أي حق لإسرائيل في هذه الأراضي وذلك طبقا لأحكام القانون الدولي ولمبادئ الأمم المتحدة.

كما أوصت جامعة الدول العربية الدول العربية أن تطلب من الأمم المتحدة عقد مجلس الأمن لإصدار قرار يتضمن تأكيد على إدانة المجلس لهذه السياسات، والتنديد باستمرار إسرائيل وتصميمها متابعة بذلك بناء مزيد من المستوطنات والتأكيد على بطلانها وعدم شرعيتها والتأكيد على طلب وقف هذه السياسات والممارسات فورا، وتفكيك القائم من المستوطنات. [2]

وتؤكد حكومات الدول العربية في هذه المناسبة ما سبق لها أن أعلنته أمام مؤتمر لندن والأمم المتحدة أن الحل هو إنشاء دولة فلسطينية موحدة وفقا للأسس الديمقراطية يتمتع سكانها بالمساوات التامة أمام القانون.

لا شك أن الموقف العربي يبنى على مبدأ عام أقرته دول العالم وهو مبدأ حق تقرير المصير الذي يعطي كل شعب الحق في تقرير مصيره ويقرر مصير الشعب الأكثرية في ذلك الشعب، لكن هناك قوى عالمية وقفت

[1] خالد علي فلاح، المرجع السابق، ص-ص 29-31.

[2] محمد محمود المغني، المرجع السابق، ص-ص 14-15.

بقرار التقسيم وبالقوة المسلحة للصهيونية وماهياته بريطانيا من ظروف وأحوال قبل انسحابها من فلسطين كل هذه الأسباب وقفت ضد المبادئ والوقائع. [1]

ترى الجامعة العربية أن تنفيذ مقترحات لجنة التحقيق الدولية خطرا محققا يهدد أمن فلسطين والأمن والسلام في البلاد العربية جمعاء ولذلك فقد وطدت العزم تحقيقا لاستقلال فلسطين وحريتها ودفاعا عن ذات كيان الدول العربية على أن تقاوم بجميع الوسائل العملية الفعالة تنفيذ هذه المقترحات وتنفيذ كل تدبير آخر لا يحقق استقلال فلسطين كدولة عربية، فإقامة دولة يهودية في فلسطين سيؤدي إلى اضطرابات تعم الشرق الأوسط، ذلك إن عرب فلسطين لن يسلموا بأب تدبير من شأنه أن يقضي على وحدة بلادهم واستقلالهم بل إنهم سيعلنون حربا لا هوادة فيها ادفع ذلك العدوان عن بلادهم، فهم يعرفون أن البلاد العربية جمعاء ستقف من ورائهم ولا تقف مكتوفة الأيدي أمام خطر يهدد البلاد العربية جميعها بل إنها ستضطر إلى مباشرة كل عمل حاسم يكون من شأنه أن يدفع العدوان ويعيد الحق إلى نصابه.[2]

و-مواقف مؤتمرات منظمة الوحدة الإفريقية:

أما على صعيد منظمة الوحدة الإفريقية، فقد دعا المجلس الوزاري للمؤتمر الذي عقد في أديس ابابا في 9 فبراير 1973م، إلى إدانة إسرائيل لرفضها الانسحاب من الأراضي العربية ولسياستها التي أدت إلى طرد الشعب الفلسطيني ودعت أيضا إلى تأييد الشعب الفلسطيني إلى قضيته العادلة ونضاله التحريري

وجاء في مؤتمر مقديشو للقمة الإفريقية الذي عقد في 14جوان 1974م، والذي جاء في قراراته ما يلي:

1- يطالب المؤتمر بالانسحاب الكامل للقوات الإسرائيلية من جميع الأراضي المحتلة إلى خطوط عام 1976م

2- تحرير مدينة القدس.

3- ممارسة الشعب الفلسطيني لحقه في تقرير مصيره وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة بالقضية.

4- أعلن المؤتمر التأييد الكامل لنضال منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الوحيد والشرعي لشعب فلسطين ضد الصهيونية ويومي الدول الأعضاء بتوفير المساعدات والتأييد.[3]

[1] إسماعيل أحمد ياغي، تاريخ فلسطين الحديث والمعاصر المرحلة الثانوية، ص 62.

[2] أكرم زعيتر، المرجع السابق، ص-ص 195-194.

[3] الطاهر فرحات، المرجع السابق، ص228.

المؤتمر العربي الأول 1964م:

ناقش المؤتمر مسألة إحياء الكيان الفلسطيني وإبراز الشخصية الوطنية الفلسطينية وهذا لتجريد القضية من بعدها القومي بتحميل الفلسطينيين مسؤولية تحريرها والتخفيف من عبئ مسؤولية مصر في هذا المجال ، جاء المؤتمر في الحقيقة ليعبر عن تراجع في اهتمامات النظام العربي فلم تعد القضية تحظى بالأولوية كما كان سابقا إذ أصبح النظام المصري يولي أهمية للقضايا الوطنية والنضال الاجتماعي ، فلم يكن هدف المؤتمر هو إعادة الوجه الحقيقي للقضية كحركة تحرر وطني وإنما جاء لتخفيف من عبئ مسؤولية مصر في مجال التحرير ، وذاك من خلال الاستمرار في غلق الحدود أمام العمل الفدائي الفلسطيني.[1]

مؤتمر الخرطوم 1967م:

انعقد المؤتمر في ظل المتغيرات التي طرأت على الموقف العربي من القضية وساد أشغال المؤتمر اتجاهان مختلفان:

-اتجاه يتبنى الحل السلمي وتدعمه السعودية

-اتجاه يتبنى الحل العسكري وتدعمه الجزائر، سوريا، العراق.

البيان الختامي:

1- أكد المؤتمر على وحدة الصف العربي ووحدة العمل المشترك وضرورة التنسيق والقضاء على جميع الخلافات وقد أكد الملوك والرؤساء وممثلي رؤساء الدول العربية الأخرى في المؤتمر موقف بلادهم من قبل تنفيذ ميثاق التضامن العربي الذي تم التوقيع عليه في مؤتمر القمة العربي الثالث في الدار البيضاء.

2- وافق المؤتمر على ضرورة توحيد جميع الجهود للقضاء على أثار العدوان الإسرائيلي على أساس أن الأراضي المحتلة هي الأراضي العربية وأن عبئ استعادة هذه الأراضي يقع على عاتق جميع الدول العربية.

3- وافق رؤساء الدول العربية على توحيد الجهود السياسية على الصعيد الدولي والديبلوماسي لإزالة آثار العدوان وضمان انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي العربية التي كانت تحتلها منذ عدوان 5حزيران على أن يتم ذاك في إطار المبادئ الرئيسية التي يمكن للدول العربية الالتزام بها أي " **لا سلام**

[1] الطاهر فرحات، المرجع السابق، ص 220.

مع إسرائيل، لا اعتراف بإسرائيل، لا مفاوضات معها " والإصرار على أحقية الشعب الفلسطيني ببلاده.

4- بعد دراسة شاملة توصل مؤتمر القمة إلى استنتاج مفاده أن ضخ النفط يمكن استخدامه كسلاح إيجابي لأن النفط هو أهم مورد للدول العربية ومن الممكن استخدامه لتعزيز الاقتصاد في الدول العربية المتأثرة مباشرة بالعدوان، بحيث تكون هذه الدول قادرة على الصمود في هذه المعركة.[1]

[1] الطاهر فرحات، المرجع السابق، ص 221.

5-فلسطين إلى أين؟

هذا السؤال بحد ذاته يطرح تساؤلات أخرى ..... ما هو مستقبل فلسطين؟ وما هو مستقبل المستوطنات فيها؟ وهل ستظل تحت الاحتلال الصهيوني؟ وماهي المناطق التي لم يسيطر عليها؟

لا نستطيع التنبؤ بمستقبل فلسطين لكن نعطي احتمالات فقط

لأنه وحسب التطورات الأخيرة ، فإنه يمكن أن ننظر إلى احتمال مستقبل أنه سيكون توسع أكثر في الأراضي الفلسطينية من خلال تشجيع المستوطنين على إقامة قاعدة متكاملة لهم في المناطق المحتلة، فالإبقاء على الوضع الحالي بحيث يبق مصير المناطق المحتلة معلقا دون اتخاذ إجراء حاسم مع الاستمرار في دعم نشاطات الإستيطان في هذه المناطق والعمل على تفريغها من سكانها، حيث أن مساندة البلدان الغربية المعروفة للجميع إلى إسرائيل وهدفها الأساسي من مساندة إسرائيل هو دوام وجودها في المنطقة والسيطرة على مناطق البترول ، حيث يعتقدون أن وجود إسرائيل قوية ومسيطرة اقتصاديا وعسكريا وأصبحت تحصل على إمتيازات وعقد صفقات مع الشركات المنتجة .

عمل الكيان الصهيوني ولازال يعمل على تفريق العرب من خلال سياسة التطبيع مع الدول مثل الإمارات المغرب الأردن البحرين السودان مصر وما نلاحظه أن حال العرب اليوم ليس كحاله أمس، يوم كانت الدول العربية متحدة وكانت قضيتها الأولى هي قضية فلسطين بالإضافة إلى الحروب العربية الإسرائيلية ومشاركة الجيوش العربية، كاد ينهزم الكيان الصهيوني لولا الخيانة التي تعرضت لها الجيوش العربية.

فاليوم أصبح الإحتلال الصهيوني يلقى دعم من الدول الأوروبية والأسيوية والأمريكية ومعظم الدول العربية التي قامت بالتطبيع وتطوير علاقاتها مع الكيان الصهيوني في ظل المعاملات السياسة.

الكيان الصهيوني كان ولازال يريد توسيع نفوذه ومحاصرة غزة أيضا أنها تريد أن تملك القدس ...نحن في القرن الواحد والعشرين والقضية الفلسطينية في أسوء حالاتها مع الجرائم التي تقترفها في حق الفلسطينيين واقتحام للمسجد الأقصى ، نجد أن الدول العربية أصبحت منشغلة بأمورها الداخلية وهذا ما جعل إسرائيل تستفرد بشعب أعزل كما نجد أن الصهاينة بذلوا كل جهودهم من أجل الحصول على فلسطين والإستيطان فيها لأنهم يعتبرونها أرض الميعاد حيث استخدمت جل الوسائل للتوسع وقامت بالسيطرة على معظم المدن الفلسطينية خاصة الضفة الغربية والقدس الشرقية وهضبة الجولان ومن أكبر مستوطناتها نجد مود يعين ، عيليت ،ومعاليه أدوميم وبيتار عيليت و أرئيل .

نرى أن القوى العظمى وبمساندتها أثر ذلك على مستقبل فلسطين في زيادة توسع كيان الصهيوني والسيطرة على فلسطين كاملة لتصبح فلسطين يهودية وليست عربية ...

إن المتجهون لمستقبل كل ما فيه ضياع لفلسطين فهي لم تعد من البحر إلى النهر أو من سيناء إلى جولان. فيا ترى ما هو مستقبل فلسطين وإلى متى ستبق على هذا الحال؟ ...

خاتمة الفصل:

ترجع المخططات الصهيونية من أجل الإستيطان إلى عهد الدولة العثمانية ونشطت خاصة في عهد السلطان عبد الحميد الثاني وأقامت مجموعة من المستعمرات اليهودية أهمها مستعمرة يسود همعلاة ومستعمرة بتاح تكفا ومستعمرة مكفية إسرائيل أو ينبوع إسرائيل أيضا أدى ظهور الجمعيات إلى دعم الحركة الصهيونية وإحياء اللغة العبرية وتبني فكرة توطين اليهود في فلسطين ، اتخذ الاحتلال الصهيوني وسائل لدعم الإستيطان مثل الصندوق الائتمان اليهودي والصندوق القومي اليهودي بهدف خلق وطن قومي لليهود في فلسطين وتكثيف الجالية اليهودية عن طريق الهجرة فأدى هذا إلى ظهور عدة مواقف من هذه القضية ومثال على ذلك موقف الأمم المتحدة التي أصدرت قرارات التقسيم مما يعطي لليهود نفوذ أكبر.

الخاتمة

الخاتمة:

الخاتمة:

وفي الأخير بعد الإتمام من هذه الدراسة التي تطرقنا لها في موضوع الإستيطان الإستعماري في الجزائر وفلسطين 1832-1967 فإننا توصلنا لأهم الاستنتاجات التي خرجنا بها كحوصلة من موضوعنا وهي كالتالي:

- ✓ أن العلاقات بين الجزائر وفرنسا كانت طيبة في البداية ووطيدة حيث منحت هذه الأخيرة امتيازات خاصة وأبرمت معاهدة سلام بين البلدين إلى أن ظهرت قضية الديون والتي ارتبطت بشركة اليهوديين بكري وبوشناق والمتمثلة في الديون التي أدانتها الجزائر لفرنسا، فأخذت العلاقات بين البلدين في التذبذب وبلغت أسوء حالاتها فانتهى ذلك بغزو عسكري للجزائر بسبب تماطل فرنسا في تسديد ديونها للجزائر، وتذرعت أيضا بمسألة القضاء على القرصنة في البحر المتوسط وتحرير الأسرى والمساجين المسيحيين.
- ✓ ادعى الإحتلال الصهيوني أن فلسطين هي أرض اليهود التي وعدهم بها الله وأنهم شعب الله المختار، بالإضافة لاعتقادهم أنهم لم يختلطوا بالأجناس الأخرى أي عرق صافي وفقا للشريعة اليهودية، وأن الأراضي التي أقيمت عليها المستوطنات كانت أملاكا يهودية.
- ✓ كانت مواقف الدول الغربية من الإحتلال الفرنسي للجزائر، فروسيا لم تبدي معارضتها للاحتلال ودعمته بمهندسين عسكريين. بروسيا أيدت الغزو وعرضت خدمات ضباطها على فرنسا، أما بريطانيا خشيت أن يهدد الغزو مصالحها بحيث كان هذه المصالح واتجاهات عدد المسؤولين كانت ضد فرنسا وأقامت العراقيل بوجه الحملة.
- ✓ في حين كانت مواقفهم من الاحتلال الصهيوني أن بريطانيا التزمت بدعم المطامع الصهيونية في أرض فلسطين ضد إرادة أصحابها الشرعيين وضد مصالحهم، هاجمت روسيا سياسة بريطانيا وقالت إنها فاشلة تماما وإنها سياسة فاشلة.
- ✓ لقد نبذت الدول العربية الإحتلال الفرنسي خاصة المغرب حيث كان شعبه يخشى أن تكون هذه الحملة صليبية ضد المغرب كله وعرض أعيان تلمسان أن يبايعوا السلطان المغربي، لك هذه التطورات لم ترق فرنسا وعمدت إلى تهديده، وأعلنت طرابلس تضامنها مع الداي، أما بايات تونس فأيدوا الغزو الفرنسي ومنعوا تهريب البارود.
- ✓ كان موقف الدول العربية من الاحتلال الصهيوني خاصة مصر التي تعتبر أن فلسطين جزء لا يتجزأ من الوطن العربي وسوريا أيضا رفضت الصهيونية والوطن القومي لليهود، أما موقف الجزائر فأكثر الدول التي كانت داعمة للقضية الصهيونية رغم تواجد الإحتلال فيها فإنها وقفت مع القضية قلبا وقالبا ونددت بالاحتلال.

الخاتمة:

- ✓ عند وقوع الإحتلال في الجزائر حيث اعتبرت ادارة الاحتلال أن الجزائر جزء لا يتجزء من فرنسا وتم تقسيمها إلى ولايات تحت المراقبة المباشرة للحاكم العام، حيث تم تحطيم الفلاحين بسبب إنتزاع ملكياتهم الزراعية وعمدت على قتل الصناعة المحلية وتفكيك المجتمع الجزائري.
- ✓ أما في فلسطين فكان الأوضاع عند الإحتلال سلب الحقوق السياسية وحضر الوظائف العليا على الفلسطينيين، وأصيبت الطبقة الفلاحية العربية هي أيضا بضرر شديد جراء نزع الملكية المستمر.
- ✓ جاءت فكرة احتلال الجزائر ترجع إلى مخططات قديمة وبعد نجاح الحملة ودخول الفرنسيين كان الحكام الفرنسيين متحمسين لسياسة الإستيطان وكان هدف فرنسا من هذه السياسة أن الجالية الأوروبية لها دور كبير في دعم التواجد العسكري وجعل الجزائر أرض فرنسية بكل أبعادها، بالإضافة إلى طمس التاريخ والشخصية الوطنية.
- ✓ اتبعت الحكومة الفرنسية سياسة الإغراء لحث المستوطنين على الهجرة للجزائر وتعميرها وكانوا يتكونون من مختلف الجنسيات واستوطنوا في المناطق الساحلية ثم توسعوا إلى الأرياف.
- ✓ اتبعت الإدارة الفرنسية سياسة سلب الأراضي من الفلاحين الجزائريين وإعطائها للمعمرين، كما تم تقديم الآلات الزراعية والحيوان ليتمكنوا من خدمة الأرض حيث أصدر بيجو قرار يتضمن شروط الإستفادة من الأراضي الزراعية في الجزائر، كما تم إنشاء مراكز إستيطانية ورسمت الجمهورية لنقل المستوطنين واعتمدت على 50 مليون فرنك. بالإضافة إلى القوانين والمراسيم التي تساهم في دعم حركة الاستيطان وقدوم الجاليات الأوروبية.
- ✓ انعكست سياسة الإستيطان الفرنسي على الفلاحين حيث ظل الفلاحون المسلمون يعملون في الأملاك الأوروبية كخماسين، بالإضافة إلى بتر الأراضي وفرض الضرائب أدى إلى تردي الأوضاع الإقتصادية وتقهقر الحياة الرعوية، فلم يصمد المجتمع الجزائري أمام توسع الإستيطان بالإضافة إلى فرض اللغة الفرنسية وتحطيم المساجد وبناء الكنائس وإرسال الشباب إلى فرنسا ليذوقوا طعم الحضارة.
- ✓ مر الإستيطان اليهودي لمرحلتين من الإستيطان تناولنا المرحلة الأولى في دراستنا وهي الإستيطان الغير المنظم والذي امتاز بسيطرة مشاريع الإستيطان وكان الدافع له هو العطف على اليهود ولم شملهم في بلد واحد والذي كثرت فيه المشاريع الفردية كمشروع مونتفيوري ولورنس أولفانت وبناء المستعمرات اليهودية مثل مستعمرة ريشون لينصون ومستعمرة عكرون.
- ✓ كانت لظهور الجمعيات الصهيونية دعم كبير في حركة الإستيطان اليهودي فأقاموا مدارس زراعية يهودية في فلسطين بالإضافة لإحياء اللغة العبرية وشراء الأراضي وتدريب اليهود على الأعمال الزراعية.

الخاتمة:

- ✓ تميزت أهداف الإستيطان بأنه سيساهم في حل المسألة اليهودية وسيساعدان في تنمية الشعور القومي اليهودي وتكثيف المستعمرات الزراعية عن طريق شراء الأراضي، استخدم اليهود مختلف الوسائل لدعم الاستيطان في فلسطين من تهيئة الظروف وتوفير الإمكانيات بالإضافة إلى العنف المسلح، تم بذل جهود كبيرة من طرف الزعماء الصهاينة للاتصال بمعظم الدول الكبرى آنذاك لكسب تأييدها ومؤازرتها.
- ✓ تمثل موقف المجتمع الدولي خاصة الأمم المتحدة التي عملت على تقسيم فلسطين إلى قسمين والضغط على مجلس الأمن، كما أكدت جامعة الدول العربية أن الإجراءات التي اتخذها اليهود والمتمثلة في إقامة المستوطنات تعتبر باطلة، فهي ترى أن تنفيذ مقترحات لجنة التحقيق الدولية خطرا يهدد أمن فلسطين. مارست الولايات المتحدة الأمريكية ضغوطا كبيرة على بريطانيا وأبدت تأييدها ومساندتها للمشروع اليهودي. بالإضافة إلى القرارات التي طرحت في مؤتمر القاهرة التي تندد بالاحتلال الصهيوني.
- ✓ وفي الأخير قمنا بطرح أسئلة حول مصير فلسطين جراء التوسع الاستيطاني اليهودي.

الملاحق

الملحق رقم 01: حادثة المروحة التي اتخذتها فرنسا ذريعة للإحتلال[1]

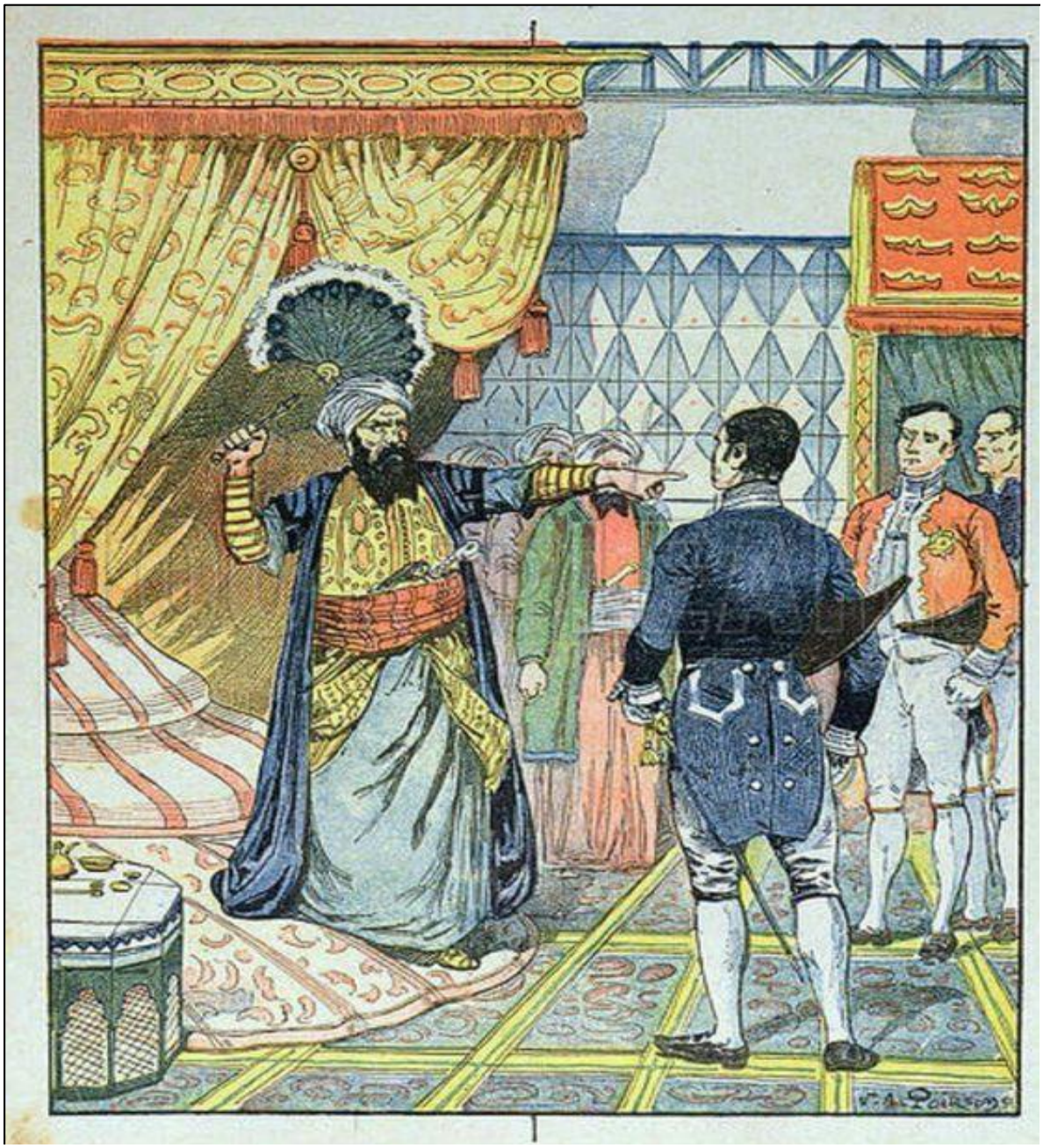

[1] تاريخ الزيارة:2022/06/08 على الساعة 6.30 https://mobile.twitter.com

لملحق رقم 02: صورة داي حسين باشا[1]

[1] محمد الهادي الحسني، احتلال الجزائر من خلال نصوص معاصرة، عالم الأفكار، الجزائر، 2006، ص 95.

الملحق رقم 04 :صورة ثيودور هرتزل[1]

[1] تاريخ الزيارة:2022/06/08 على الساعة 6.30 https://m.marefa.com

الملحق رقم 05 :صورة توضح خطة الأمم المتحدة لتقسيم فلسطين[1]

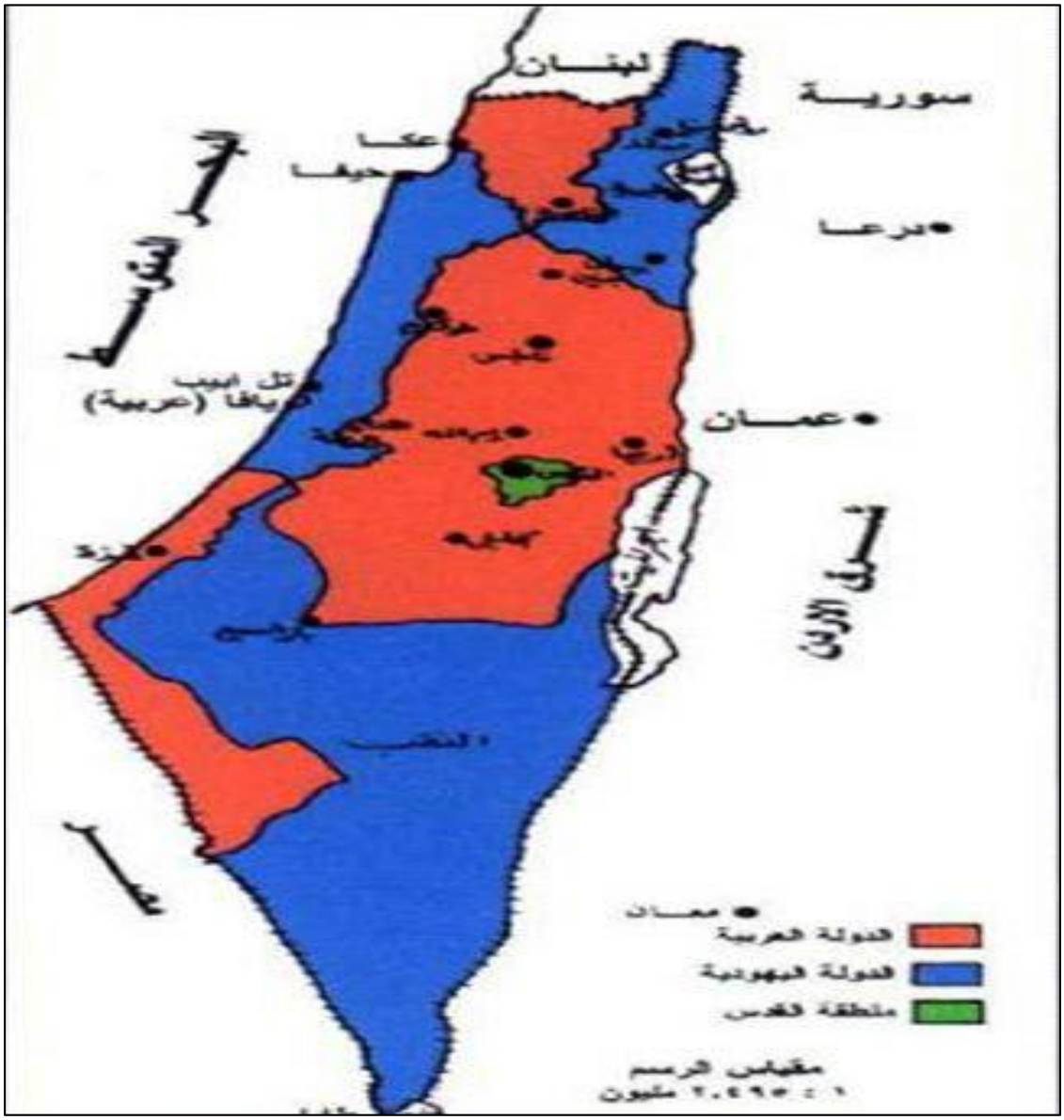

[1] https://www.moqatel.com

الملحق رقم (6): جدول بنتائج الاستيطان الرسمي من 1830–1929[1]

المدة	قرى ، مجموعات فلاحية	المساحة بالهكتارات	السكان الفرنسيون
1850+1830	150	427.604	63.497
1860–1851	91	184.255	103.322
1870–1861	23	73.211	129.898
1880–1871	207	233.369	195.418
1890–1881	89	161.661	267.672
1900–1891	80	99.353	364.257
1920–1901	217	248.289	633.149
1929–1921	71	70.418	657.641
المجموع :	928	1.408.323	

الملحق رقم (7): المؤسسات التعليمية التي قامت بإنشائها فرنسا[2]

في سنة	1852	255 مؤسسة	15.115	تلميذا
»	1853	287 »	16.977	»
»	1854	356 »	19.960	»
»	1855	417 »	23.014	»
»	1856	417 »	25.980	»
»	1857	(1)403 »	25.325	»

[1] عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص 154.
[2] عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص 225.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

قائمة المصادر:

1_القرآن الكريم.

2_آرجمنت كوران، السياسة العثمانية تجاه الإحتلال الفرنسي للجزائر، تر: عبد الجليل التميمي، مطبوعات كلية الآداب،2003.

3_أجيرون شارل روبير، تاريخ الجزائر المعاصرة، تر: عيسى عصفور، منشورات عويدات، بيروت، 1983.

4_أجيرون شارل روبير، الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871_1919، تر: الحاج مسعود، ج1، دار الرائد للكتاب،2007.

5_ التل عبد الله، خطر اليهودية العالمية على الإسلام والمسيحية، دار القلم،1964.

6_سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية 1830_1945، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1992.

7_سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي، ج 5، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1998.

8_ سعد الله أبو القاسم، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج 2، دار البصائر، الجزائر، 2007.

9_ قداش محفوظ، جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر 1830_1954، تر: محمد المعراجي، الوكالة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، 2008.

قائمة المراجع:

1_العلوي محمد الطيب، مظاهر المقاومة الجزائرية من عام 1830حتى ثورة نوفمبر 1954، دار البحث، الجزائر، 1985

2_الزبيري محمد العربي، التجارة الخارجية للشرق الجزائري في الفترة ما بين 1792_1830، الشركة الوطنية، الجزائر، 1972

3_ المحجوبي علي، جذور الإستعمار الصهيوني بفلسطين، دار سراس للنشر، تونس، 1990.

4_الكيلاني هيثم، الاستراتيجيات العسكرية للحروب العربية الإسرائيلية 1958_1988، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1991.

5_الشرع صالح، فلسطين الحقيقة والتاريخ، مكتبة روائع مجدلاوي، عمان، الأردن، 1995.

6_الكيالي عبد الوهاب، تاريخ فلسطين الحديث، ط 10، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، 1990.

7_العقاد صلاح، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر_ الجزائر _ تونس _ المغرب الأقصى، ط 6، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، 1993.

8_أوفيشر هاينز، الإستيطان اليهودي في فلسطين مراحله ومصاعبه، تر: ناصر الدين سعيدوني، معاوية سعيدوني، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

9_النتشة رفيق شاكر وآخرون، تاريخ فلسطين الحديث والمعاصر، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، 1991.

10_ التميمي عبد المالك خلف، الإستيطان الأجنبي في الوطن العربي، عالم المعرفة، الكويت، 1983.

11_المسكين الأب متى، تاريخ إسرائيل من واقع التوراة والأسفار وكتب ما بين العهدين، مطبعة دير القديس أنبا مقار، القاهرة، 1997.

12_الجميعي عبد المنعم إبراهيم، مصر والقصية الفلسطينية دراسات معاصرة لبعض جوانبها، د ط، 2011.

13_ الجزائري مسعود مجاهد، أضواء على الإستعمار الفرنسي للجزائر، دار المعارف، مصر، د س.

14_ بوضرساية بوعزة، الجرائم الفرنسية والإبادة الجماعية في الجزائر خلال القرن 19م، منشورات المركز الوطني للدراسات، الجزائر، 2016.

15_ بلاح بشير، تاريخ الجزائر المعاصر 1830_1989، ج 1، دار المعرفة، الجزائر، 2006.

16_ بوعزيز يحي، سياسة التسلط الإستعماري والحركة الوطنية الجزائرية من 1830_1954، عالم المعرفة، الجزائر، 1985.

17_ بن داهة عدة، الإستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الإحتلال الفرنسي 1830_1962، المؤلفات، الجزائر، 2013.

18_ بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر منذ البداية وإلى غاية 1963، دار الغرب الإسلامي، 1997.

19_ بركات نظام محمود، الإستيطان الإسرائيلي في فلسطين، بين النظرية والتطبيق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1988.

20_بيومى زكريا سليمان، العرب بين القومية والإسلام، دار القاهرة، مصر، 2002.

21_ بك محمد رفعت، قضية فلسطين، دار المعارف، مصر، 1947.

22_ حلاق علي حسان، موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية 1897_1909، دار الأحد (البحيري اخوان)، بيروت، لبنان، 1978.

23-خيري حماد، قضايا في الأمم المتحدة، المكتب التجاري للطباعة، د ط، 1962.

خير فارس محمد، تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى الإحتلال الفرنسي، د ط، 1999.

24_دو طوكفيل أليكسي، نصوص عن الجزائر في فلسفة الإحتلال والإستيطان، تر: إبراهيم صحراوي، ديوان المطبوعات الجامعية، 2008.

25_ رزوق أسعد، إسرائيل الكبرى، دراسة في الفكر التوسعي الصهيوني، مركز الأبحاث، بيروت، لبنان، 1968.

26_زعيتر أكرم، القضية الفلسطينية، دار المعارف، مصر، 1955.

27_ زوزو عبد الحميد، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصرة 1830_1900، ط 2010، د س.

28_سعفان كامل، اليهود تاريخ وعقيدة، ج 1, دار الاعتصام للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1988.

29_عمورة عمار، موجز في تاريخ الجزائر، ج 1، دار الريحان، الجزائر، 2002.

عبد الهادي جمال محمد مسعود، وفاء محمد رفعت جمعة، ليس لليهود حق في فلسطين، د ط، 2005.

30_ عميراوي أحميده، دراسات في تاريخ الجزائر الحديث، ط 2، دار الهدى، الجزائر، 2004.

31-عاشوراكس أحمد محمد، صفحات تاريخية خالدة من الكفاح الجزائري المسلح ضد جبروت الإستعمار الفرنسي الإستيطاني 1500_1962، ج 1، المؤسسة العامة للثقافة، ليبيا، 2009.

عبد الرحمان أسعد، المنظمة الصهيونية العالمية، المؤسسة العربية، بيروت، لبنان، 1985.

32_غربي الغالي، العدوان الفرنسي على الجزائر الخلفيات والأبعاد، دار هومة، الجزائر، 2007.

33_ غازي حسين، الإستيطان اليهودي في فلسطين من الإستعمار إلى الأمبريالية، إتحاد كتاب العرب، 2003.

34-فلوسي مسعود، الإمام عبد الحميد بن باديس لمحات من حياته وأعماله وجوانب من فكره وجهاده، دار قرطبة، الجزائر، 2006.

35-فلاح خالد علي، فلسطين والإنتداب البريطاني 1939_1948، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، 1980.

36_قنان جمال، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، د ط، الجزائر، 1994.

37_ ملحم إياد، إسرائيل الأمريكية واستراتيجية الاستيطان الصهيوني، دار العلوم العربية، بيروت، لبنان، 2017.

38-محسن محمد صالح، القضية الفلسطينية خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، لبنان، 2012.

39-مصطفى أحمد عبد الرحيم، الولايات المتحدة والمشرق العربي، عالم المعرفة، الكويت، 1978.

40-محمد عوض عبد العزيز، مقدمة في تاريخ فلسطين الحديث 1831_1914، المؤسسة العربية للدراسات، 1983.

41-محمد محفوظ جابر، الإستيطان الصهيوني في القدس ومستقبل المستوطنات فيها، دار فضاءات، الأردن، 2009.

42-مقلاتي عبد الله، المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر (1830_1954)، ديوان المطبوعات الجامعية،2014.

43-نصيرات فدوى، دور السلطان عبد الحميد الثاني في تسهيل السيطرة الصهيونية على فلسطين (1876_1909)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2014.

44-نجادي بوعلام، الجلادون 1830_1962، منشورات ANEP، 2007.

45-وليم سبنسر، الجزائر في عهد رياس البحر، تع: عبد القادر زبادية، دار القصبة، 2006.

46-ياغي إسماعيل أحمد، الجذور التاريخية للقضية الفلسطينية، دار المريخ، الرياض، السعودية،1983.

47-ياغي إسماعيل أحمد، العالم العربي في التاريخ الحديث، مكتبة العبيكان، الرياض، السعودية، 1997.

48-يوسف محمد، الإستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة من وجهة نظر القانون الدولي، دار المشكاة، عمان، 2019.

الجرائد:

جريدة البصائر، العدد 143، 1939.

المجلات:

1-أرزقي شويتام، سياسة الاستيطان الفرنسي في الجزائر 1830_1914، مجلة التاريخ المتوسطي، المجلد 02، العدد 02، 2020.

2-أحمد شنتي، الجزائر والقضية الفلسطينية صفحات من الجهاد المشترك، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الإجتماعية، العدد 13، 2015.

3-أكرم بوجمعة، أوضاع الجزائر مطلع القرن العشرين، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، العدد 28، 2016.

4-رفاف شهرزاد، سياب خيرة، التشريعات العقارية الفرنسية أداة أخرى لسلب أملاك الجزائريين 1830_1873، مجلة الأحياد، المجلد 20، العدد 26، 2020.

5-حياة قنون، الإستيطان الفرنسي ومصادرة أراضي الجزائريين خلال القرن التاسع عشر، مجلة الحوار المتوسطي، العدد 3_4.

6-عثمان فكار، الإستيطان الفرنسي في الريف الجزائري مقاربة سوسيوتاريخية، مجلة جامعة دمشق، المجلد 29، العدد 3، 2013.

7-حسنة كمال، هجرة المعمرين غير الفرنسيين إلى الجزائر خلال القرن التاسع عشر، مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية في شمال إفريقيا، المجلد 4، العدد 2، 2020.

8-فؤاد عزوز، انعكاسات السياسة العقارية على المجتمع الجزائري 1830_1900، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، المجلد 16، العدد 3، 2020.

9-رياض العيلة، الأبعاد السياسية والأمنية للاستيطان الإسرائيلي في القدس ووضعيتها الثانوية، مجلة جامعة الأزهر بغزة سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 12، العدد 1، 2010.

10-الوناس الحواس، الأوضاع الاجتماعية للجزائر بين سنوات (1830_1900)، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، المجلد 1، العدد 1، 2013.

11-نضال داود المومني، الحركة الصهيونية وفلسطين في الإعلام العربي بين عامي 1897_1914، مجلة دراسات بيت المقدس، المجلد 1، العدد،21، 2021.

12-لياس نايت قامي، قراءة في تطور الموقف البريطاني من الاحتلال الفرنسي للجزائر، 1830_1857، مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 13، العدد 1، 2021.

المذكرات والرسائل الجامعية:

1-الطاهر فرحات، قضية فلسطين بين مشروع المقاومات دراسة تحليلية لتطوراتها ما بين 1949-2008، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، سنة 2019_2020.

2-حمودي ابرير مواقف الجزائريين من القضية الفلسطينية 1945_1973م، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والإسلامية، جامعة الحاج لخضر _باتنة، 2014_2015.

3-عبد الحكيم رواحنة، السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر 1870_1930 مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة سنة 2013_2014.

4-إسلام إبراهيم أحمد حرب، نشاط الحركة الصهيونية في بريطانيا (1897_1948م)، مذكرة ماجستير في التاريخ، قسم التاريخ والأثار الجامعة الإسلامية، غزة، سنة 2017م.

5-عبد الرحمان عبد العزيز القيق، سياسة الاستيطان الإسرائيلي 1967_2006، الخليل نموذجا (دراسة حالة) رسالة ماجستير، عمادة الدراسات العليا، جامعة القدس، فلسطين،2010.

فهرس

المحتويات

الفهرس

الموضوعات	الصفحة
شكر وتقدير	-
اهداء	-
قائمة المختصرات	-
المقدمة	أ-هـ
الفصل الأول: طبيعة الاحتلال الفرنسي للجزائر والصهيوني بفلسطين	
1-مزاعم الاحتلال ومبرراته	7
2-موقف الدول الغربية منه	16
3-موقف الدول العربية و الاسلامية	27
4- الوضع الداخلي عند الاحتلال في كل من الجزائر وفلسطين	33
الفصل الثاني: الاحتلال والاستيطان في الجزائر 1832-1962	
1-فكرة الاستيطان وأهدافه	41
2-تطوره	44
3-وسائله	51
4- انعكاسه على المسلمين الجزائريين (سياسيا، اقتصاديا، ثقافيا)	56
الفصل الثالث: الاستيطان والاحتلال في فلسطين 1866-1967	
1-الاستيطان الغير منظم	61
2-بداية ظهور الجمعيات الصهيونية 1866-1897	65
3-اهداف الاستيطان ووسائله	68
4-موقف المجتمع الدولي والعربي منه	72
5-فلسطين الى أين؟	80
الخاتمة	83
الملاحق	87
قائمة المصادر والمراجع	93

فهرس المحتويات

الملخص

الملخص

الملخص:

توجد اسباب كثيره دفعت بفرنسا لاحتلال الجزائر وتعتبر حادث المروحة من الاسباب المباشرة التي استخدمتها فرنسا لتبرير غزوها، بالإضافة الى القضاء على القرصنة البحرية الجزائرية لأنها تعتبر تهديدا لها في البحر المتوسط وتحرير المساجين الذين تعرضوا للاسترقاق.

عمدت الحركة الصهيونية منذ القدم لدعم توطين اليهود في فلسطين واقامه وطن قومي لهم فاتخذت مبررات والتي تشمل في انهم شعب الله المختار فان الله وعدهم بهذه الارض.

فادى هذا الى ظهور عده مواقف الدولية منها المؤيدة خاصه روسيا، وبوروسيا، واسبانيا، النمسا، اما بريطانيا فعرضت هذا الغزو مخافة في توسيع نفوذ فرنسا وكان هذا الامر بالنسبة للدول العربية، تونس، التي اتخذت موقف مؤيدا لفرنسا حيث كان الفصل الفرنسي يتمتع بنفود كبير لدى الباي اما طرابلس التي ابدت تضامنها مع الداي الجزائر، فالشعب المغربي كان ضد الاحتلال خشيه ان تكون هذه الحملة صليبيه فالتأزم سلطانه الحياء بعكس شعبه.

اما الدول التي ايدت الاحتلال الصهيوني روسيا وبريطانيا التي دعمته بكل الطرق والوسائل، بحيث ان الدول العربية كانت معارضة ونددت بهذا الاحتلال واعتبرت هذا الاخير مساسا بكرامة العرب جميعا والفلسطينيين خاصه وجريمة في حقهم، فإنعكس هذا على اوضاع الشعب الجزائري والفلسطيني من تردد الاحوال الاجتماعية والاقتصادية بعد الاحتلال الفرنسي وجلب الجاليات الأوروبية ودعمها بشتى الطرق والوسائل لتثبيت وجودها في هذا البلد وزرع حضارة شعبا جديد، اما بالنسبة للفلسطينيين فقط تم التفكير في الاستيطان منذ القدم ويعني هذا الدعم الدولي للم شمل اليهود بمختلف القرارات والقوانين خاصه قرار الامم المتحدة ليقسم فلسطين الى قسمين، قسم فلسطيني وقسم يهودي، فأكدت جامعه الدول العربية ان الاجراءات التي اتخذها اليهود في اقامة المستوطنات هي ضدها وهي ضد اي توسع يهودي على حساب الفلسطينيين.

فالقضية الفلسطينية كانت ولازالت القلب النابض لمختلف الشعوب العربية، خاصه جزائريين الذي يعتبرونها بلدهم ثاني.

Abstract :

There are many reasons that prompted France to occupy Algeria, and the accident of the propeller is one of the direct reasons that France used to justify its invasion, in addition to eliminating Algerian maritime piracy because it is considered a threat to it in the Mediterranean and liberating prisoners who were enslaved.

Since ancient times, the Zionist movement supported the settlement of Jews in Palestine and the establishment of a national home for them. It took justifications, which include that they are God's chosen people, because God promised them this land.

This led to the emergence of several international positions, including those in favor of Russia, Borussia, Spain and Austria. Britain offered this invasion for fear of expanding France's influence. This was the case for the Arab countries, Tunisia, which took a position in favor of France, as the French consul had great influence with The Bey As for Tripoli, which showed its solidarity with the Algerian parents, the Moroccan people were against the occupation, fearing that this campaign would be a crusader.

As for the countries that supported the Zionist occupation, Russia and Britain, which supported it in all ways and means, so that the Arab countries were opposed and condemned this occupation and considered the latter an insult to the dignity of all Arabs, and the Palestinians in particular, and a crime against them. The French brought the European communities and supported them in various ways and means to establish their presence in this country and cultivate the civilization of a new

people. As for the Palestinians only, settlements have been thought about since ancient times. This means international support for the reunification of the Jews with various resolutions and laws, especially the United Nations resolution to divide Palestine into two parts, a Palestinian section and a section The League of Arab States confirmed that the measures taken by the Jews in establishing settlements are against them and against any Jewish expansion at the expense of the Palestinians.

The Palestinian cause was and still is the beating heart of the various Arab peoples, especially the Algerians, who consider it their second country.